جامعة اليرموك
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
برنامج ماجستير الاقتصاد الإسلامي

أثر العولمة على اقتصاديات الدول الإسلامية

The Effect of globalization upon the economy of muslem countries

إعداد
حسن علي حسن عنانزة

إشراف
١. د. زكريا القضاة مشرف شرعي
٢. أ.د رياض المومني مشرف اقتصادي

جامعة اليرموك
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
برنامج ماجستير الاقتصاد الإسلامي

أثر العولمة على اقتصاديات الدول الإسلامية
The Effect of globalization upon the economy of muslem countries

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي من قسم الفقه والدراسات الإسلامية في جامعة اليرموك

إعداد الطالب
حسن علي حسن عنانزة

لجنة المناقشة:

د.زكريا القضاة .....رئيساً
أ.د محمد عقلة الإبراهيم .....عضواً
أ.د رياض المومني.....عضواً
د. كمال حطاب.....عضواً
د. أحمد الريموني.....عضواً

١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

شكر وتقدير

بعد شكر الله عز وجل وحمده على ما أوصلني إليه لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى المشرفين على هذه الرسالة الدكتور: زكريا القضاه والأستاذ الدكتور رياض المومني لما قدماه من جهد وعناء أثناء إعداد هذا البحث.

كما وأتقدم إلى أساتذتي جميعاً وإلى كل من مد لي يد العون بالشكر والثناء والتقدير.

الإهداء

إلى الوالد والوالدة العزيزين.

إلى أخوتي وأخواتي الأعزاء.

إلى كل من يخشى الله تعالى في السر قبل العلن.

وإلى كل من ساعدني في إتمام هذا البحث.

وإلى كل المختصين والدارسين والمهتمين في مجال الاقتصاد الإسلامي.

أهدي إليهم هذا الجهد المتواضع.

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

أثر العولمة على اقتصاديات الدول الإسلامية

تتناول هذه الدراسة موضوع العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية حيث تم تناول هذا الموضوع في ثلاثة فصول.

وقد ناقش الفصل الأول العولمة مفهوماً وتطوراً، آليات ومؤسسات إضافة إلى أثر التكتلات الاقتصادية فيها، وإبراز الدور الذي تقوم فيه هذه المظاهر في تجسيد معالم النظام العالمي الجديد، بينما ناقش الفصل الثاني الواقع الاقتصادي لبلدان العالم الإسلامي.

أما الفصل الثالث فقد ناقش أهم الانعكاسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعولمة.

وتخلص الدراسة إلى أن العولمة وما جلبته للعالم الإسلامي، وما رافقها من آليات ومؤسسات، ليست في صالح العالم الإسلامي ولا صالح اقتصادياته ويتضح ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاديات العالم الإسلامي.

وفي المقابل فقد ركزت هذه الدراسة على سبل مواجهة العولمة، مثل قيام سوق إسلامي مشترك، وتنمية الموارد البشرية، وتشجيع الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وتعميق الوعي بالهوية الإسلامية في محاولة للوصول إلى وحدة اقتصادية اسلامية شاملة.

أ-مقدمة:

شـــهد العـــالم الإســـلامي، فـــي بداية القرن العشرين، العديد من الأحداث الاقتصـــادية والسياسية والاجتماعية، كان من أبرزها انهيار الدولة العثمانية، بعد الحـــرب العالمـــية الأولى، وسقوط الخلافة الإسلامية مما أدى إلى تقسيم الأقطار الإســـلامية إلى مجموعة من الدول والدويلات الضعيفة المتعددة الأنظمة والمتفرقة الموارد بعد أن كانت تخضع لخلافة واحدة تحكم بالشريعة الإسلامية.

كمـــا شهد عام ١٩٨٩ انهيار الاتحاد السوفياتي، وانهارت معه نظم الحكم التـــي كانت تدور في فلكه، وظهرت الدعوة إلى نظام عالمي جديد، وحيد القطب، تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

وفـــي محاولـــة لتأكـــيد الهيمنة العالمية المنفردة للغرب بزعامة الولايات المتحدة ظهر ما يطلق عليه: "العولمة أو الكوكبية أو الكوننة"، وكانت له تجليات لا تخفـــى عـــن الأبصار، في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة، والتقنيات بعامة، وتقنيات التواصل بخاصة.

وكان لثورة الاتصالات والمعلومات، وتوغل الشركات العابرة للقارات في دول العـــالم، أبلغ الأثر في تجسيد النظام العالمي الجديد وتحديد معالمه، وانخراط دول العالم فيه، بما فيها الدول الإسلامية، وسارت في ركاب الخصخصة، وتحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى تدخل جهات من الدول الخارجية في قرارات الدولة نفسها ورسم سياساتها الاقتصادية، من خلال الشركات المتعددة الجنسية، وسن التشريعات والقوانين التي تصب في خدمتها، كما أخذت المؤسسات المدنية تشارك في التخطيط واتخاذ القرارات.

وجوهـــر العولمة -التي لم تستكشف بعد قوانين بنيتها ومباديء مسيرتها- هو: جعل المعلومات مباحة ومتاحة لجميع الناس في أرجاء العالم، وتذويب الحدود

التـــي تفرضها الحكومات القومية، ومحاولة تنميط أفكار البشر وسلوكياتهم الفردية والجماعية والمجتمعية وفقاً للنمط الغربي، وبخاصة النمط الأمريكي.

"ومـــن الواضـــح -حتى اليوم- أن العولمة حدث تاريخي مشهود، ومحاولة إنكـــاره، لا يعني نفيه، وخاصة أنه يمثل حركة تستمد قوتها من وجود مؤسسات، وقـــوى سياسية واقتصادية ومالية أمريكية ودولية، تروّج له، وتلوح للقوى القومية ممـــن يـــودون مقاومة هذا الحدث، بقوة عسكرية متفوقة، تمثلها الولايات المتحدة الأمريكـــية، وقوى حلف "الناتو" مصحوبة بازدواجية في المعايير واستلاب أمريكا للشرعية الدولية"[1].

إزاء هذا كله، فقد أصبح ضرورياً أن تتخذ الدول الإسلامية التدابير اللازمة للـــتعامل مـــع العولمة ومواجهة أخطارها والمشكلات التي تترتب على انتشارها وتغلغلها في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الدول.

ب. أهمية الدراسة

لقـــد شهد العالم عدداً من التحولات والتطورات التي كان لها أكبر الأثر في توجـــه اقتصاديات العالم بما يتفق ومبادئ النظام العالمي الجديد، ومن ضمن هذه الـــتحولات والتطورات، قيام التكتلات الاقتصادية العملاقة، مثل التكتل الاقتصادي الأوروبـــي، والنافتا، والأبيك، وأصبحت أجهزة الاقتصاد العالمي: (صندوق النقد الدولـــي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، تقوم بدور أساسي في تسيير دفة النشاط الاقتصادي العالمي.

لهـــذا فقـــد جـــاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على النظام العالمي الجديد، وأهمـــية الـــتعاون بين الدول الإسلامية، من خلال الأحلاف والتكتلات الاقتصادية

---

(1) أحمـــد المهـــدي عبدالحليم، تعليم القيم في نظم التعليم العربية، مؤتمر القيم والتربية في عالم متغير، اربد/جامعة اليرموك، ١٤-١٦ربيع ثاني ١٤٢٠هـــ، الموافق ٢٧-٢٩ يوليو ١٩٩٩م.

لمجابهة تيار العولمة الجارف والنظام العالمي الجديد بمبادئه وأخطاره على الأمة الإسلامية.

ولأن هـناك القليل من الدراسات في هذا الموضوع، يمكن لهذه الدراسة أن تـنفع في إلقاء الضوء على مشاكل العالم الإسلامي في ظل النظام العالمي الجديد للخروج بأقل الخسائر.

جـ. أهداف الدراسة:

تهـدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم العولمة ونشأتها وتطورها، وتركز علـى العولمـة ممثلة بآلياتها المختلفة، مثل التخاصية، والشركات العابرة للقارات والمؤسسـات الداعمة لها المتمثلة بصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والتكتلات الاقتصـادية وعلـى رأسـها التكـتل الاقتصادي الأوروبي والنافتا وغيرهما من التكتلات.

كمـا تهدف هذه الدراسة إلى بيان واقع الدول الإسلامية واقتصادياتها، مع الأخـذ فـي الاعتبار، أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الإسلامية.

د- فرضيات الدراسة

لقـد شـهد العـالم الإسـلامي العديد من التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعـية، وعلى الأخص منذ عقد الأربعينيات من القرن العشرين، وقد رافق هـذا التحول والتغير أحداث كان لها أكبر الأثر في تغيير مجرى التجارة العالمية، وبالتالـي توجيه الاقتصاد العالمي بما يتفق ومصالح الدول الراعية للنظام العالمي الجديـد، حيـث شهد عقد ما بعد الأربعينيات قيام العديد من التكتلات الاقتصادية وعلـى رأسـها التكـتل الاقتصـادي الأوروبـي والعديدمن التكتلات والأحلاف الاقتصادية.وبناء على ما تقدم فان هذه الدراسة تحاول الاجابة عن عدد من الاسئلة اهمها:

١- ما موقف الدول الإسلامية من النظام العالمي الجديد؟

٢- مـــا مـــدى تأثـــر اقتصاديات الدول الإسلامية بالتحولات والتطورات الاقتصادية العالمية؟

٣- ما مدى إمكانية قيام تكتل اقتصادي إسلامي؟

٤- مـــا الانعكاســـات التي تهدد عالمنا العربي والإسلامي من قبل النظام العالمي الجديد؟

٥- ما مصير الأيدي العاملة الإسلامية في ضوء العولمة؟

٦- ما مدى قوة العالم الإسلامي اقتصاديا بالنسبة لبقية العوالم؟

٧- مـــا مصـــير القـــيم والمثالـــيات الإسلامية في ضوء العولمة الثقافية وانعكاساتها؟

٨- ما مصير الدول في ظل تحجيم الادوار الاقتصادية لحكوماتها؟

٩- مـــا مـــدى تحسن او تراجع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية في ضوء النظام العالمي الجديد؟

هـــ- صعوبات الدراسة:

لقـــد واجـــه الباحث عدداً من الصعوبات ومن أهمها صعوبة الوصول إلى المصادر والمراجع.

كما وتعاني هذه الدراسة من الغموض نوعا ما في بعض الكتابات كما وتعاني هذه الدراسة من صعوبة تناول اقتصاديات دول العالم الإسلامي بشكل منفرد ومنفصل عـــن اقتصاديات دول العالم الثالث ولذلك فسيتم تناول الخصائص والسمات بشكل اجمالي لجميع دول العالم الإسلامي .

الدراسات السابقة

يوجـــد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع العولمة وانعكاساتها على العـــالم، حيـــث تضـــم المكتبات العربية والأجنبية العديد من المؤلفات والدوريات والتـــي تهـــتم بتوضيح العولمة: مفهوما ونشأة وتطورا، وبيان آلياتها ومؤسساتها

وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الأخذ بعين الاعتبار أهم الانعكاسات السياسية للنظام العالمي الجديد بسبب الارتباط القوي بين السياسة والاقتصاد.

كماصدر عدد من الدراسات عن المؤسسات العربية والأجنبية، مثل مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ومركز الدراسات والبحوث العربية، وأكاديمية العلوم المالية والمصرفية، حيث ناقشت هذه الدراسات موضوع العولمة وتحديد أبعادها وانعكاساتها الإقليمية والدولية، كما وناقشت هذه الدراسات أهم آليات النظام العالمي الجديد ممثلة بالخصخصة والشركات العابرة للقارات، كما وأولت اهتماما بالغا بأهم مؤسسات العولمة، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، واتفاقية التجارة العالمية (W.T.O)، إضافة إلى أنها قد بحثت وبشكل مستفيض أثر التكتلات الاقتصادية ودورها في النظام العالمي الجديد، والتمسك بأهدافه ومبادئه. كما وبينت هذه الدراسات مدى الضرر الذي سيلحق قسما كبيرا من دول العالم وهي الدول الأقل حظا في النظام العالمي الجديد والمتمثلة بمنظومة دول العالم الثالث التي يشكل العالم الإسلامي جزءاً كبيراً منها.

وهنالك عدد من الدراسات يمكن الإشارة إليها، مثل دراسة عزت السيد أحمد [1] فقد ركز فيها على العولمة: من حيث المفهوم والنشأة، وأهم الانعكاسات الاقتصادية على العالم العربي، وتعاظم خطر الشركات المتعددة الجنسية على الاقتصاديات المحلية.

كما ركزت هذه الدراسة على العولمة من منظور إسلامي، متناولة أهم سلبيات وإيجابيات العولمة، ولكن بشكل عمومي يفتقر إلى التخصيص، كما وناقشت هذه الدراسة أهم الانعكاسات الاقتصادية والسياسية على عالمنا العربي.

وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج، والتي كان أبرزها أن العولمة بما جلبته وستجلبه للعالم العربي ليست سوى عملية يراد منها تعميق دور الدول الإمبريالية والرأسمالية في العالم العربي.

---

[1] عزت السيد أحمد: العولمة واعادة هيكلة الاقتصاد العالمي – المعرفة – ع٤١٦ – ١٩٩٨ – ص١٨.

وقد قام سمير أمين[1] بمناقشة تحديات العولمة، وسبل مواجهتها، اخذا بعين الاعتبار اهم انعكاسات الخصخصة والثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم، متناولا في الوقت ذاته أهم الأبعاد السياسية من تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وأهم الأبعاد الثقافية للعولمة، وهو وإن لم يصرح بذلك بشكل جلي، إلا وأنه من خلال دراسات سمير أمين يستطيع الباحث أن يستشف هذه الأبعاد والانعكاسات الخطيرة للنظام العالمي الجديد.

وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج كان أبرزها افتقار العالم العربي إلى التقنية المتقدمة التي جعلت من العالم العربي عالماً متأخراً يفتقر إلى أهم مقومات التطور الحضاري.

ومن أهم الدراسات التي ركزت على الأبعاد الاقتصادية للعولمة دراسة سيف علي الجروات[2] حيث تناولت هذه الدراسة أهم سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في الدول العربية، على وجه الخصوص، وأهم أبعاد التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، منوهاً في الوقت ذاته بخطورة المستقبل الذي ينتظر عالمنا العربي، في ظل تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وإلغاء الحدود وتخفيض الجمارك، وفتح الباب أمام رأس المال الأجنبي.

والملاحظ على هذه الدراسات، هو تركيزها المباشر على أهم الأبعاد والمخاطر للعولمة الاقتصادية على الدول العربية، إلا أنه توجد العديد من الدراسات والأبحاث التي ركزت على أبعاد وانعكاسات العولمة الثقافية، ومن أهم

---

[1] تحديات العولمة – شؤون الأوسط – ع١ – ١٩٩٨ – ص٥١-٦٢.

[2] سيف علي الجروات: العولمة الاقتصادية واختراقها الحدود القومية للدول – المنتدى – ع١٥٦ – ١٩٩٨ – ص٣-١٠.

هـــذه الدراسات دراسة محمد الطراونة [1]، التي ركزت بشكل مباشر على التمييع الثقافي وانصهار أهم القيم والمثاليات في ظل النظام العالمي الجديد.

ومـــن جانب آخر فقد أوضحت هذه الدراسة أن العولمة الثقافية ما هي إلا حكـــم لا اختـــيار للشـــعوب فيه، وخاصة في ظل تطور الاتصالات وانتشار ثقافة الإنترنت.

ومـــن أبرز الدراسات التي ركزت على البعد الثقافي للعولمة، دراسة قام بهـــا الباحـــث جلال أمين [2]، حيث تناول أثر العولمة على الهوية الثقافية، إضافة إلى الدور الذي تلعبه التكنولوجيا في تجسيد معالم النظام العالمي الجديد.

ومـــن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث أن العولمة الثقافية عملية يراد منها صهر الثقافات والعادات والتقاليد وتوجيهها وفق ما يتفق والصالح الأمريكي.

ومن ضمن هذه الدراسات، دراسات ركزت على الجانب السياسي للعولمة، و علـــى وجه الخصوص، سيادة الدولة ممثلة بالجهاز الحاكم لها، وخاصة في ظل تنامي دور الشركات المتعددة الجنسية، وتوجه الحكومات والدول إلى الأخذ بنظام الخصخصـــة الـــذي يعد أهم آلية من آليات النظام العالمي الجديد. ومن أبرز هذه الدراســـات دراسة قامت بها هالة مصطفى [3]، حيث ركزت على دور الدولة في ظـــل النظام العالمي الجديد، مشيرة بذلك إلى انحسار نفوذها وعدم أخذ حريتها في إصـــدار التشريعات والقرارات، وذلك بسبب المشاركة المباشرة للشركات المتعددة الجنسية، ورجال الأعمال، والقطاع الخاص، في اتخاذ القرارات وسن التشريعات، إلـــى جانـــب الجهاز الحاكم. وقد أشارت هذه الدراسة وبشكل ضمني، إلى الدور الـــذي تلعبه التكنولوجيا المتقدمة- التي يفتقر إليها عالمنا العربي والإسلامي، في نشر ثقافة العولمة الجديدة وأثرها على قرارات السلطة المركزية.

---

[1] محمد فايز الطراونة: فنون وغيرها بين التمييع الثقافي – الفكر العربي – ع٩٣ – ١٩٩٨ – ص١٩١-٢٠٤.

[2] جلال أمين: العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث – المستقبل العربي – ع٢٣٤ – ١٩٩٨ – ص٥٨-٦٩.

[3] هالة مصطفى: العولمة دور جديد للدولة – السياسة الدولية – ع ١٣٤ – ١٩٩٨ – ص٤٣-٤٧.

ومـــن ضمن الدراسات التي ركزت على الأبعاد السياسية للعولمة، دراسة قـــام بها نجيب عيسى [1]، وأبرز ما ركزت عليه هذه الدراسة هو مفهوم العولمة السياســـية، وأبعادهـــا، وانعكاساتها على العالم العربي، موليا الأهمية البالغة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل الظروف الراهنة، وفي ظل انتصار العادات والتقاليد والثقافات، علاوة على القيم والمبادئ في ظل النظام العالمي الجديد.

ومـــن ضمن النتائج التي توصل إليها الباحث أن الحكومات العربية لم تعد مســـتقلة ذلك الاستقلال الكامل سياسياً، الذي يمكنها من اتخاذ القرارات المصيرية الخاصـــة بها، إذ تتنازعها العديد من القوى والمؤثرات الداخلية منها والخارجية، ممـــثلة بالمؤسسات والأنظمة، والتي أصبحت تمثل فيما بعد شريكاً أساسياً للأنظمة والحكومات في عملية صنع القرارات.

ويجـــدر التـــنويه هـــنا، إلى أن جل الدراسات السابقة قد ركزت على سبل مواجهة تحديات العولمة، وذلك بالإشارة إلى سلبيتها بشكل مباشر.

ومن الملاحظ أن الدراسات السابقة قد تناولت العولمة بشكل شمولي إلا أن هذه الدراسة سوف تتناول العولمة وأثرها على العالم الإسلامي بشكل أكثر تفصيلاً وســـيتم التركـــيز علـــى عدد من الأمور التي لم يتم التركيز عليها بشكل واضح ومفصـــل مـــن قبل وذلك مثل مصير الأيدي العاملة في الدول الإسلامية في ظل الـــنظام العالمـــي الجديد ونسبة الفقر وما ستؤول إليه مع تغير الظروف والأحوال إضافة إلى أثر العولمة على دور الدوّل وأثرها على النظم السياسية الموجودة.

---

[1] نجيب عيسى: العولمة في الخصائص والسمات المطلقة - المنطلق-ع١١٩ - ١٩٩٨ - ص١٠٣-١١٧.

خطة البحث

اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: العولمة مفهومها ومشروعيتها نشأتها وتطورها، آلياتها ومؤسساتها وأثر التكتلات الاقتصادية فيها.

المبحث الأول: العولمة مفهومها ومشروعيتها، نشأتها وتطورها.

المبحث الثاني: مؤسسات الاقتصاد العالمي

المبحث الثالث: آليات العولمة

المبحث الرابع: التكتلات الاقتصادية وأثرها على النظام العالمي الجديد.

الفصل الثاني: الواقع الاقتصادي للدول الإسلامية

المبحث الأول: أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني: خصائص اقتصاديات الدول الإسلامية

المبحث الثالث: مفوّقات التنمية في العالم الإسلامي

الفصل الثالث: انعكاسات العولمة على الدول الإسلامية وسبل مواجهتها

المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية

المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية

المبحث الثالث: الانعكاسات الثقافية والاجتماعية

المبحث الرابع: سبل مواجهة العولمة

الفصل الأول: العولمة مفهومها ومشروعيتها نشأتها وتطورها آلياتها ومؤسساتها وأثر التكتلات الاقتصادية فيها

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: العولمة مفهومها ومشروعيتها نشأتها وتطورها

المبحث الثاني: آليات العولمة

المبحث الثالث: مؤسسات النظام العالمي الجديد

المبحث الرابع: التكتلات الاقتصادية وأثرها على النظام العالمي الجديد

الفصل الأول: العولمة مفهومها ومشروعيتها، نشأتها وتطورها، آلياتها ومؤسساتها وأثر التكتلات الاقتصادية فيها

مقدمة:

إنه لمن البديهي لدى الباحثين و المهتمين في مجال العولمة أن يلاحظوا أن العولمة ما هي إلا نتاج للتطورات الهائلة في مجال المعلومات والاتصالات والتقانة، والتي كان لها أكبر الأثر في تجسيد معالم النظام العالمي الجديد، ولهذا السبب يواجه البحث عن العوامل والأسباب، التي ساهمت بفاعلية في تعزيز اتجاهات العولمة، صعوبات تجعله يتصف- على الأقل- بعدم الشمولية، ويمكن تصور هذه العوامل في المجال الاقتصادي كما يلي:

أ) التطورات الهائلة في مجال الاتصالات والمعلومات.

ب) تعاظم دور الشركات العابرة للقارات.

ج) السياسات الاقتصادية والتي تمثلت بالخصخصة.

د) دور أجهزة الاقتصاد العالمي ومؤسساته، مثل "صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

هـ) بروز التكتلات الاقتصادية العملاقة، مثل التكتل الاقتصادي الأوروبي والنافتا والأبيك.

ولتجلية هذه القضايا، فإن الفصل الحالي يعالج هذه الموضوعات في مباحث رئيسة أربعة، الأول: ويناقش العولمة مفهوماً وتطوراً وأهدافاً، والثاني: يناقش أهم الآليات التي يرتكز عليها النظام العالمي الجديد، ممثلة بالخصخصة والشركات العابرة للقارات، والمبحث الثالث: يناقش أهم مؤسسات الاقتصاد العالمي، ممثلة بصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، إضافة الى منظمة التجارة العالمية، بينما يناقش المبحث الرابع والأخير: أهم التكتلات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال القرن الماضي، والتي كان من أبرزها التكتل الاقتصادي الأوروبي والنافتا، إضافة إلى العديد من التكتلات الاقتصادية والتي كان من أبرزها الأبيك والذي ضم تكتلين في تكتل واحد.

المبحث الأول: العولمة مفهومها ومشروعيتها نشأتها وتطورها

١) مفهوم العولمة لغةً:

العولمـــة لغـــة: مشتقة من عالم بفتح اللام وسكون الميم ويعني الخلق كله وجمعه عوالم بكسر الميم وقيل كل ما حواه بطن الفلك كعالم الحيوان وعالم النبات[١].

والعولمة كمصطلح، هي مصطلح جديد في القاموس السياسي والاقتصادي، وهي كلمة لها جذور في قواميس ومعاجم اللغة العربية، ونظراً لحداثة هذا المصطلح، فإنه لا غرابة في استحالة أو بالأحرى عدم إمكانية العثور على معنى لغوي عربي بنفس اللفظ، وعليه فإنه، ومن باب الأولى، البحث عن معنى هذه الكلمة في معاجم نشأتها (معاجم اللغة الإنجليزية).

وبالـــرجوع إلى معاجم اللغة الإنجليزية (المورد –إنجليزي عربي) وقاموس أكسفورد (Oxford) فإن العولمة كلمة مستوحاة من لفظ إنجليزي (Globalization) حيـــث يندرج تحت هذا اللفظ العجمي، عدة معانٍ منها: العالم، والكون، والأرض، وغيرها من المعاني كثير.

ويجـــدر التـــنويه هـــنا، بأنه ونظراً لاختلاف المعنى وتعدده، فإن التسمية للعولمة قد اختلفت في نفس الوقت، حيث أن الدارج والمتعارف عليه هو العولمة، وما تعنيه هذه اللفظة من معان يطول حصرها، إلا أن هنالك العديد من المسميات والمعانـــي للعولمة، مثل الكوكبة، والشوملة، والهوية، والعالمية.[٢] ويجدر التنويه إلـــى أن الكثـــير من الباحثين قد ميزوا وفرقوا ما بين مصطلح العولمة والعالمية، حيث استدلوا لرأيهم على أن العالمية مصطلح ظهر في الأربعينيات وبالتحديد بعد تأســـيس هيـــئة الأمم المتحدة، حيث ضمت هذه الهيئة أمماً وشعوباً تحت مظلة ما يسمى بالشرعية الدولية.

---

(١) ابن منظور – لسان العرب، دار الفكر-بيروت، ط٢، ج١٢، ص ٤١٧.

مجمع اللغة العربية – المعجم الوسيط، المكتبة العلمية، طهران، ص ٤٣٥.

(٢) مروان عبد الرازق، ما هي العولمة ؟ الطريق، العدد الثالث، السنة ١٩٩٧ – ص٥٢.

٢) مفهوم العولمة اصطلاحاً:

ليس هنالك تعريف محدد أو قاطع للعولمة، والراجح أنه لن يكون هنالك تعريف محدد؛ حيث أنه من المتعذر حصر العولمة في تعريف واحد محدد الأبعاد والملامح مهما كان حظ هذا التعريف من الدقة والشمول، ولعله من الطبيعي أن تتعدد تعريفات العولمة، بحكم تعدد أبعادها وجوانبها ومستوياتها، وبحكم ما تتسم به من التركيب، ثم ما تتعرض له من تغييرات حادة وسريعة، وكذلك بحكم عدم اكتمال معالمها على أرض الواقع.

وعلى الرغم من كثرة التعريفات الواردة للعولمة، فسأقتصر على ذكر أهمها وهي:

التعريف الأول: (العولمة هي النظام العالمي الجديد).[١]

التعريف الثاني: (حرية انتقال حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية الإقليمية).[٢]

التعريف الثالث: (نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني عبر الحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم).[٣]

التعريف الرابع: (تكثيف العلاقات الاجتماعية على مستوى العالم، وطرق تجعل الأهداف المحلية تتشكل بفعل الأحداث التي تقع على مسافات بعيدة).[٤]

التعريف الخامس: (انتصار الحضارة الغربية وتدشين مرحلة جديدة في التاريخ البشري ومن ثم فهي تصرح بالعديد من الدعاوى منها: أنها تؤسس لحضارة إنسانية جديدة، حضارة تكنولوجية في جوهرها تقود العالم إلى مستقبله، وتختلف عن كل ما عرفه العالم في السابق).[٥]

---

(١) محمد أبو زعرور: العولمة ماهيتها- نشأتها - أهدافها - الخيار البديل - دار النشر، عمان، ١٩٩٩ ص١٣ وهذا وصف للعولمة أكثر مما هو تعريف لها. إلا انه شاع وانتشر بين الكتاب والباحثين على أنه تعريف.

(٢) محمد زكريا إسماعيل: النظام الدولي الجديد والخديعة - المستقبل العربي - العدد ١٤٣ - السنة ١٩٩١ ص٨.

(٣) مروان عبد الرازق: ما هي العولمة ؟ مجلة الطريق - العدد الأول - السنة - ١٩٩٦ ص١٠-١١.

(٤) عبد الخالق عبد الله: العولمة جذورها وفروعها - ص٢٢.

ينظر: زكي أحمد - النظام العالمي الجديد في تصور الإسلاميين العرب - المستقبل العربي - العدد ١٤٣ - السنة ١٩٩٢ - ص١٨٣.

(٥) عز الدين إسماعيل: العولمة - مجلة العرب - العدد ٤٩٨ - السنة ١٩٩٥-ص٢٥.

التعريف السادس: (مجموعة الإجراءات والممارسات الصادرة عن القوى العظمى في العالم، وردود الأفعال التي تصاحبها والتي تصدر من جانب الدول والمجتمعات الأخرى، مع التأكيد على أن هذه الممارسات مقصودة ومتعمدة ومخططة).[1]

هذه هي أبرز تعريفات العولمة، إلا أنه من الملاحظ أنها تعريفات غير جامعة، لسبب بارز وظاهر وهو عدم شمولها لمفهوم العولمة من جميع جوانبه فبعضها ركز على تجليات العولمة، وبعضها ركز على نتائجها المتوقعة، وبعضها ركز على فكر العولمة حيث حصر هذا التركيز في نطاق أيدولوجية العولمة[2] كما هو واضح في التعريف الخامس، والسبب في عدم شمولية هذه التعريفات هو اختلاف العلماء والباحثين في تحديد ماهية العولمة، هل هي ظاهرة أم لا؟، وهل هي عملية أم حالة مبتغاة، ونظراً لغلبة الفكر الاقتصادي عند أغلب الكتاب والباحثين فإن تعريف العولمة قد أخذ بعداً اقتصادياً أكثر من غيره.

وبالنظر إلى التعريفات السابقة، يمكنني أن أضع للعولمة التعريف الآتي (نظام تفرضه الدولة الأولى في العالم بما يتفق ومصالحها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية).

وبناء على التعريف الأخير فإنه يتضح بشكل جلي بأن العولمة ما هي إلا نظام استعماري مخطط ومرسوم من قبل الدول العظمى في العالم وهذا التعريف يمكن أن يستشفه أي باحث من خلال البحث والاستقصاء في كتابات الباحثين العرب منهم والعجم.

---

(١) جلال أمين – العرب والعولمة – بحوث ومناقشات – الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية – ص٢٦.

(٢) ناديا مصطفى – العولمة والعلاقات الدولية – بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية – ص١٠٠.

٣) مشروعية العولمة:

قبل البدء بالحديث عن مشروعية العولمة، يجدر التنويه هنا إلى أن العولمة وإن كانت حديثة النشأة في تسميتها وتقسيماتها وآلياتها ومؤسساتها، إلا أن المبدأ العام لها قد وجد منذ قرون عديدة حتى في الديانات التي سبقت الدين الإسلامي الذي جاء به محمد -صلى الله عليه وسلم-، ويتضح ذلك من خلال دعوتها إلى عبادة رب واحد، واتباع منهج واحد تسير عليه الأمة، إلا أن الإسلام قد رسخ هذه الأمور من خلال دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم الناس جميعاً إلى عبادة الله وحده وإيجاد نوع من التحاب والتآلف بين الناس بغض النظر عن دياناتهم ومعتقداتهم وأجناسهم ومصداق ذلك كله قوله تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم"[١].

والملاحظ أن الخطاب جاء لجميع البشر دون استثناء وقد فسّر السيوطي هذه الآية بقوله: "أي جعلكم الله شعوباً شتى وقبائل متعددة ليحصل بينكم التعارف والتآلف لا التناحر والتخالف"[٢].

وقال مجاهد: "ليعرف الإنسان نسبه فيقال فلان ابن فلان من قبيلة كذا وكذا"[٣]. ومهما يكن فإن الشريعة الإسلامية من أولى الشرائع التي دعت إلى عولمة صحيحة في مبادئها سليمة في نواياها واقعية في أهدافها ومبتغياتها ويتضح هذا الأمر جلياً من خلال قوله تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"[٤].

أي تعاونوا أيها البشر على فعل الخيرات وترك المنكرات. وما يهمنا هنا هو التوصل إلى الحكم الشرعي ليس للعولمة بحد ذاتها وإنما لآلياتها ومؤسساتها وذلك لأن العولمة كما سلف نظام لم تكتمل معالمه لحد الآن ولم تتضح أهدافه بشكل دقيق وجلي ولذلك فإن أبرز الأمور الواجب الوصول إلى معرفة الحكم الشرعي لها هو التكتلات الاقتصادية .

---

(١) سورة الحجرات – آية: ١٣

(٢) جلال الدين السيوطي – المحلي – تفسير الجلالين – مكتبة الملاح – دمشق – ص٦٨٣.
محمد علي الصابوني – صفوة التفاسير – الجزء الثالث – أم القرى – ط١ – ص ٢٢٧.

(٣) ابن كثير – مختصر ابن كثير – دار القرآن الكريم – بيروت – ط٧ – ١٩٨١م. ج٣ – ص ٣٦٧.

(٤) سورة المائدة – آية: ٢.

أ- التكتلات الاقتصادية:

وأقرب ما يكون للتكتلات الاقتصادية في الشريعة الإسلامية ما يعرف بالمعاهدات التجارية.

وللمعاهدات التجارية العديد من التعريفات أهمها ما نصه: "معاهدات بين دول معينة لتنظيم الأمور التجارية فيما بينها مثل تبادل سلع تجارية معينة وإنشاء البنوك ودور الأموال وإعطاء قروض من دولة إلى أخرى إلى غير ذلك من الأمور"[1].

ويلاحظ أن الكاتب بدأ بتعريف المعاهدات التجارية بلفظ (معاهدات) وهذا خطأ بالصياغة إذ لا يجوز تعريف الشيء بنفسه والأولى من ذلك أن يقال اتفاقات بدلاً من معاهدات إلا أنني نقلت التعريف كما ذكره كاتبه لمقتضيات الأمانة العلمية.

وهنالك تعريف آخر يقول بأن المعاهدات التجارية عبارة عن (اتفاقية تهدف إلى إيجاد حالة من الصداقة والتعاون وخاصة في المجالات التجارية) [2].

ب- مشروعية المعاهدات التجارية:

والمعاهدات التجارية مشروعة في الشريعة الإسلامية ومباحة ما لم تخالف نصاً من نصوص القرآن الكريم أو سنة من سنن الرسول صلى الله عليه وسلم أو إجماعاً أجمعت عليه الأمة والأدلة على ذلك من القرآن الكريم كثيرة ومن السنة أكثر فمن القرآن الكريم قوله تعالى: "وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها"[3].

والخطاب كما هو ملاحظ قد جاء بصيغة الأمر والأمر للوجوب ما لم توجد قرينة تصرفه إلى غيره والعهد لفظ عام يشمل كل عقد وعهد بين الإنسان وربه وبين الإنسان وأخيه الإنسان[4] ومما يؤكد على وجوب الوفاء بالمعاهدات قوله عز وجل: "إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ولم يظاهروا عليكم أحداً"[5].

---

(1) محمد صادق عفيفي – الإسلام والمعاهدات الدولية – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – ط١ – ١٩٨٦م – ص ١٤٣.

(2) محمود الديك – المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي-دن-دت – ص ١٤٣.

(3) النحل – آية ص ٩١.

(4) جلال الدين السيوطي- المحلي-مرجع سابق – ص٣٧٢

(5) النساء – آية ٩٠.

وبـــناءً علـــى مـــا قد سلف فإن المعاهدات التجارية مشروعة في الإسلام ومـــباحة تأييدا للأصل العام في علاقات المسلمين بغيرهم وهو حرية التجارة وما تـــؤدي إلـــيه من نشاط اقتصادي وتوفير سلع ضرورية للمجتمع وذلك انطلاقاً من قوله تعالى: "وأحل الله البيع وحرم الربا"[1].

وأمـــا الدليل من السنة النبوية فما ورد أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أقر حلف المطيبين بين البطون القرشية بعد موت قصي بن كلاب الذي كان يهيء الطعـــام للحجـــاج مما تقدمه له قريش وكان موضوع الحلف هو توزيع الخدمات للحجـــاج على كل قبيلة من سقاية ورفادة وغيرها. حيث قال عليه الصلاة والسلام بهذه المناسبة "ما كان من حلف في الجاهلية فإن الإسلام لم يزده إلا شدة"[2].

ومـــن الأدلـــة المشتهرة على ألسن الكتاب والباحثين ما ورد عن أبي سعيد الخـــدري عن الرسول عليه الصلاة والسلام أنه قال: "لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له"[3].

وبـــناء علـــى مـــا تقدم من أدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية يتضح أن الشـــريعة الإسلامية قد أولت العناية الفائقة للمعاهدات بشتى أشكالها وصورها لما لها من آثار إيجابية على المجتمع والأمة حيث أوجبت الوفاء بالعقود والالتزام بها مـــا لم تخالف نصاً من نصوص القرآن الكريم أو سنة من سنن الرسول صلى الله عليه وسلم أو إجماعاً أجمعت عليه الأمة[4].

وذلك انطلاقاً من الحديث الشريف الذي رواه عمرو بن عوف عن الرسول صـــلى الله علـــيه وســـلم "المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً"[5].

---

(1) البقرة – آية ٢٧٥.

(2) ابـــن كثـــير – البداية والنهاية – ج٢ – ص ٢٩٠ وكذلك سيرة ابن هشام – ج١ – ص ١٣٠-١٣١ وتحفة الأحوذي على الترمذي – دار الفكر-بيروت – ط٣ – ص ٢٩٢.

(3) الإمام أحمد – مسند الإمام أحمد – ج٣ – ص١٥٤- وقال الإمام أحمد نقل بسند صحيح.

(4) محمود الديك – المعاهدات في الشريعة الإسلامية –د ن-دت- مرجع سابق – ص ١٢٣ وكذلك وهبة الزحيلي – العلاقات الدولية في الإسلام مقارنة بالقانون الدولي الحديث – ص ١٣١.

(5) ابو داوود-سنن ابي داوود-دار الكتب العلمية-بيروت-ج٣-ص٢٩٨

جـ- مشروعية الخصخصة:

وأمـــا موقف الشريعة الإسلامية من الخصخصة فإنه يأخذ حكم البيع بكافة ضـــوابطه الموضـــوعة في القرآن الكريم والسنة النبوية وكتب الفقه هذا إذا تمت الخصخصـــة بمقابل أي عن طريق البيع وأما إذا تم نقل القطاع العام إلى القطاع الخاص بغير مقابل فإنها تأخذ حكم الهبة أو الأعطية كأن يتم توزيع جزء من أسهم المشـــروع على العاملين فيه وكلتا الحالتين مشروعة ما لم تخالف أحكام الشريعة الإسلامية كأن يتم التعدي على الأموال العامة عن طريق التواطؤ الذي قد يحصل مـــا بين القطاع العام والقطاع الخاص وذلك لأن تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة ودرء المفاسد أولى من جلب المصالح[1].

وارى انه من المستحسن التحدث عن الحكم الشرعي للخصخصة بالذات وذلك نضرا لشـــيوعها فـــي العالم الاسلامي حيث تعتبر عملية تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخـــاص كسياسة من السياسات العامة للدولة. إذن، فهي تدخل في مجال المرونة في الشريعة الإسلامية، وذلك لأن المعاملات الإسلامية تقع أساساً في حكم المباح الحلال إلا ما ورد به نص محظور، كالربا والاحتكار والغرر، وما في حكمها[٣].

وأساس السماح لهذه العملية هو:

أولاً: القرآن الكريم

1. "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة"[٣]

والمعنى المراد بهذه الآية حسبما ذهب إلى ذلك الزمخشري في كشافة "خليفة منكم أي البشر لأن الملائكة كانوا عمّار الأرض وسكانها فخلفهم فيها أدم عليه السلام وذريته والملاحظ أن الله عز وجل قد استغنى بذكر آدم عن ذكر بنيه

---

(1) علي أحمد الندوي، القواعد الفقهية – دار القلم – دمشق – 1986م، ط1 – ص 172.
محمـــد حمزة – الغرائب البهية في القواعد والفوائد الفقهية – دار الفكر – دمشق – 1986 – ط1 – ص 320.ابن تيمية – القواعد النورانية – دار المعرفة – بيروت – 1979 – ص 22.

(٣) انظر محمد صبري أوانج. تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص في ضوء الشريعة الإسلامية، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، 1997م، رسالة ماجستير غير منشورة، ص72.

(٣) البقرة آية: 30.

في الآية[1]. و لكي يحقق استخلافه على هذه الأرض هيا له موارد وطاقات وثروات متعدده ومكنه تمكين استعمال واستغلال إلى أن يأتي الله بأمره...وأمر عز وجل بالانتفاع مما في الأرض وما يديم استخلاف الإنسان فيها بكل سبل الانتفاع المشروع من استغلال الموارد العامة عن طريق حيازتها، أو شرائها من الدولة بنقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، وكل ذلك يدخل في عموم مفهوم الآية وإن لم تكن الآية خاصة فيه.

وكذلك قوله تعالى:

٢. "و يستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون"[2]

وقد فسرها الطبري بقوله عند ذكره مناسبة هذه الآية: "أي يجعلكم تخلفونهم في أرضهم (قوم فرعون) بعد هلاكهم ويرى ربكم بعد ذلك ماذا تعملون بعدهم من مسارعتكم في طاعته أو تخاذلكم عنها"[3].

ويستشف من الآية الكريمة بأن طلب عمارة الأرض وعبادة الله فيها أمانة تستوجب الوفاء من البشر، وعمارة الأرض تأخذ أشكالاً متعددة وصنوفاً شتى ومن ضمن هذه الأشكال عمارة الأرض العامة بإحرازها إن سمح بذلك أو شرائها واستغلالها من قبل القطاع الخاص وخصوصاً تلك التي ترى الحكومات الإسلامية نفسها عاجزة عن استغلالها.

٣. قال تعالى: "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها"[4]

أي جعلكم عمارها وأراد منكم عمارتها أو استعمركم من العمر أي أطال أعماركم فيها لعمارتها"[5].

---

(1) الزمخشري، الكشاف، دار المصحف، ط٢، ١٩٧٧م، ج١، ص ٦٠.

(2) سورة الأعراف، آية: ١٢٩.

(3) الطبري، تفسير الطبري، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٩٩٧م، ج٣، ص ٦٥٧-٦٥٨.

(4) هود: آية ٦١.

(5) النسفي، تفسير النسفي، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٩٩٨م، ج٢، ص ٦٨-٦٩.

فعمارة الأرض مطلوبة شرعاً سواءً أكانت ضمن القطاع العام، أو القطاع الخاص فتدخل الخصخصة ضمن العموم.

٤. قال تعالى: "ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش"[١]

والتمكين جعل الشيء في مكانه وهو يطلق على الإقدار على التصرف على سبيل الكناية واستعماله هنا في معناه الكنائي لا الصريح أي جعلنا لكم قدرة على أمور الأرض وخولناكم التصرف في مخلوقاتها وذلك بما أودع الله بالبشر من قوة العمل والتفكير التي أهلته لسيادة العالم والتغلب على مصاعبه، ومعايش جمع معيشة وهي ما يعيش به الحي من الطعام والشراب مشتقة من العيش وهي الحياة"[٢].

والتمكن في الأرض وطلب المعيشة يشمل القطاع العام والقطاع الخاص فتدخل الخصخصة في عموم النص.

وبناءً على ما تقدم من أدلة من القرآن الكريم فإن على الإنسان أن يأخذ بكل أسباب التمكين والاستغلال وكل سبل العمل المنشود في القرآن الكريم ذلك العمل الذي يعمر الأرض وينتج الطيبات ويحقق الحياة الكريمة عن طريق تتبع وتطوير أساليب الاستثمار ووجوه الاستدامة والتحري بطرائق الكسب المشروع وأكثرها مصلحة الإنسان[٣].

وختاماً فإن على الإنسان الأخذ بكل سبل الاستغلال والانتفاع المتاحة له ومن ضمن هذه السبل استغلال الأموال العامة،والاستغلال قد يأخذ أشكالاً متعددة كما ذكر سابقاً منها الإحراز المباشر ومنها شراء أموال الدولة بطرح أسهم شركة أو مؤسسة للبيع والتي قد تكون الحكومات الإسلامية في ظرف لا يسمح لها

---

(١) الأعراف: آية ١٠.

(٢) محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونية للنشر، ١٩٨٤، ج٨، ص ٣٣-٣٤.

(٣) العبادي، مفهوم التنمية في الإسلام وأهدافها وأطرها، بحوث ندوة التنمية من منظور إسلامي ٦٦٢/٢، الغزالي، عبدالحميد، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، بحوث ندوة التنمية من منظور إسلامي ١٠٦٣/٢، أمين عبدالعبود، المال واستثماره في ميزان الشريعة، ط١، ١٩٨٦م، الأمانة، القاهرة، ص٢١.

باستغلال هكذا مشروع. وهذا الاستغلال هو ما يسمى في عصرنا الحاضر بالخصخصة أو التخاصية[1].

قال تعالى: "...فأسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون"[2].

قال تعالى: "أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها..."[3].

وهاتان الآيتان الكريمتان تشيران إلى جواز الاستفادة من خبرات الدول الأجنبية ومكتسباتها. وهذه الاستفادة أيضاً مشروطة بتنقية هذه الخبرات والمكتسبات حسب الشريعة الإسلامية والقواعد العلمية الثابتة[4].

ثانياً: الأحاديث النبوية

١ عن ابن عمر -رضي الله عنهما-: [أن عمر بن الخطاب أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز، وأن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لما ظهر على خيبر أراد إخراج اليهود منها. وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ورسوله وللمسلمين، فأراد إخراج اليهود منها، فسألت اليهود رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقرهم بها على ان يكفوعملها ولهم نصف الثمر فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم نقركم بها ما شئنا)فقروا بها حتى اجلاهم عمر رضي الله عنه الى تيماء واريحا)[5] وبناء على هذا الحديث الشريف فان للمقيمين داخل الدولة الاسلامية من غير المسلمين حق الانتفاع من الموارد الوطنية نظير جزء معين من الناتج، طالما

---

(١) انظر: القحطري، الإسلام والتنمية الاقتصادية، بحوث مؤتمر الإسلام والتنمية، ١٩٩٢م، جمعية دراسات البحوث الإسلامية، ص٢١١.

(٢) سورة النحل: آية ٤٣.

(٣) سورة الحج: آية ٤٦.

(٤) راجع: الخطيب، محمود بن إبراهيم، من مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ط٢، ١٩٧٦م، مطابع دار طيبة، الرياض، ص٣٩.

(٥) رواه مسلم في صحيحه – كتاب المساقاة – باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع.١١٨٣/٣ حديث رقم /١٥٥١.

كانت إمكانيات استغلاله غير متاحة للمسلمين، على أن يكون هذا الاستغلال تحت هيمنة الدولة سواء في مراقبة الإنتاج أو في تحديد مدة الاستغلال، وشريطة أن يكون المورد ضرورياً للأمة ولتقدمها، ولا يمكن تأجيل استغلاله للمستقبل أما إذا توافرت الإمكانيات فمن الواجب أن يباشر المسلمون بأنفسهم في استغلال كل مورد وطني[1] يزيد في تقدم الأمة ورقيها.

٢ عن الزبير بن العوّام -رضي الله عنه-، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: [لأن يأخذ أحدكم أحبلاً، فيأخذ حزمة من حطب، فيبيع فيكف الله وجهه، خير من أن يسأل الناس أعطي أم منع] [2].

يعتبر جواز تمليك الثروات الطبيعية للمسيطرين عليها من تخصيص النص العام (الذي جاء على منعه لتعلق المصلحة العامة بها) بالعرف العام[3]، وذلك للاستغناء بها عن المسألة. يقول الشوكاني[4]: "وقد خصص من عموم حديث المنع من البيع للماء، ما كان محرزاً في الآنية. فإنه يجوز بيعه قياساً على جواز بيع الحطب، إذا أحرزه الحاطب للحديث الذي أمره -صلى الله عليه وسلم- بالاحتطاب ..."[5].

---

(١) انظر: دنيا، شوقي أحمد، الإسلام والتنمية الاقتصادية -دراسة مقارنة-، ط١، ١٩٧٩م، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ٢٠١.

(٢) رواه: البخاري، صحيح البخاري، كتاب المساقاة (الشرب)، باب بيع الحطب والكلأ، ٨٣٢/٢، حديث رقم (٢٢٤٤/٢٢٤٥).

(٣) راجع: بلتاجي، محمد، الملكية الفردية في النظام الاقتصادي الإسلامي، ب.ط، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م، مكتبة الشباب، القاهرة، ص ١١٩-١٢٠.

(٤) هو محمد بن علي بن محمد بن عبدالله. فقيه مجتهد، من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء. ولد بهجرة شوكان (من بلاد خولان، باليمن)، ثم انتقل مع والده إلى صنعاء ونشأ بها، وولي القضاء عليها سنة ١٢٠٩هـ خلفاً للقاضي يحيى بن صالح السحولي، ومات حاكماً بها. له ١١٤ مؤلفاً، منها: نيل الأوطار في منتقى الأخبار، والدرر البهية في المسائل الفقهية وغيرهما. الأكوع، إسماعيل بن علي، هجرة العلم ومعاقله في اليمن، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، دار الفكر، دمشق، ٢٢٥١/٤-٢٢٨٧.

(٥) الشوكاني، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، ب.ط، ١٩٧٣م، دار الجيل، بيروت، ٢٤١/٥.

٣ عـن بـلال بن الحارث: [أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أخذ من المعادن القبلـية الصـدقة، وأنه أقطع بلال بن الحارث العقيق أجمع، فلما كان عمر -رضـي الله عـنه- قال لبلال، إن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لم يقطع لـتتحجره عن الناس، لم يقطعك إلا لتعمل. قال: فأقطع عمر بن الخطاب للناس العقيق] (١).

حيـث يـدل هذا الحديث على امكانيةوجواز تصرف الإمام بالملكية العامة باقطاعهـا* للأفـراد مـن أجـل استغلالها والانتفاع بهامن اجل عمارة الأرض واسـتغلال خـيراتها بما يعود على الأمة بالخير والنفع. والأصل في الإقطاع أن يعطي الفرد ما يقدر على إصلاحه واستثماره.

ولا يـتم الإقطاع عند عدم العمل أو عدم الاستطاعة والقدرة على عمارة الأرض واسـتغلال ثرواتها(٢). كما أنه يسقط كذلك، إذا كان يسبب الإضرار على الآخرين أو عدم تحقيق المصلحة العامة فيه.

٤ عـن أنـس -رضي الله عنه- [أن النبي-صلى الله عليه وسلم- مر بقوم يلقّحون، فقـال: لـو لم تفعلوا لصلح. قال: فخرج شيصاً. فمرّ بهم، فقال: ما لنخلكم؟، قالوا: قلت كذا وكذا. قال: أنتم أعلم بأمر دنياكم] (٣). وفي رواية: [إن كان شيئاً من أمر دنياكم، فشأنكم به، وإن كان من أمور دينكم فإلي] (٤).

---

(١) رواه: البيهقـي، السـنن الكبرى، ب.ط، ب.ت، دار الفكر، بيروت، كتاب إحياء الموات، باب من أقطع قطيعة..، ١٤٨/٦-١٤٩.

* - تسـويغ الإمام من مال الله لمن يراه أهلاً لذلك، وأكثر ما يستعمل في الأرض، وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يحوزه، إما بأن يملكه إياه فيعمره، وإما أن يجعل له غلته مدة. راجع: العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ب.ط، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، دار الفكر، بيروت، ٤٧/٥.

(٢) الخطيب، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٣) رواه مسـلم، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً، دون ما ذكره - من معايش الدنيا على سبيل الراي، ١٤٦٤/٤، حديث رقم (٢٣٦٣).

(٤) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الرهون، باب تلقيح النخل، ٨٥٢/٢، حديث رقم (٢٤٧١).

هـــذا الحديث يفيدنا أن الامور الدنيوية قابلة للنظر حسب الحاجة ومتطلبات المصـــلحة ونهج الدولة. وقد سماها الفقهاء بالمعاملات ووسعوا بها، بحيث أنهم قد وضـــعوا عدة قواعد في هذا الشأن، منها: لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان[1]، وتصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة[2]، والأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم[3]. والأصل في العقود الإباحة ما لم تخالف نصاً شرعياً. ومعـــنى ذلـــك أن العقـــود والاتفاقات لا تنحصر فيما كان سائداً في عهد الرسول -صـــلى الله علـــيه وسلم- أو فيما أورده الفقهاء في كتبهم، إنما تمتد لتشمل كافة الصيغ والأساليب الحديثة التي تتفق مع مقاصد الشريعة في تحقيق المصالح ودرء المفاسد.

بإمعان النظر فيما مضى، نجد أن الإسلام لا يمنعنا من قبول سياسة تحويل الملكـــية العامـــة إلى القطاع الخاص بأساليبها المشروعة إذا توفرت فيها الشروط لصحة العقود المتعلقة بها.

ومن الآيات الكريمة الواردة في القرآن الكريم والأحاديث الواردة عن الرسول صلى الله عليه وسلم فإن الباحث ليستشف بأن على الإنسان الأخذ بكل السبل الممكنة والمتاحة من أجل تيسير عيشه بغية تحقيق الهدف الذي خلقه الله عز وجل من أجله وهو عبادة الله عز وجل وعمارة الأرض. ومن ضمن هذه السبل استغلال الأموال العامة وفق ما يتفق ونصوص الكتاب والسنة والراجح من أقوال الفقهاء المفصلة في كتب الفقه.

---

(1) الزرقاء، أحمد بن الشيخ محمد، شرح القواعد الفقهية، ط٢، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م، دار القلم، دمشق، ص ٢٢٧.

(2) ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، دار الفكر، دمشق، ص ١٣٧.

(3) السيوطي، مصدر سابق، ص٦٠؛ ابن نجيم، مصدر سابق، ص٧٣.

واستغلال الأموال العامة قد يأخذ أشكالاً متعددة كالإحراز مثلاً وكذلك فإن من هذه الأشكال شراء أموال الدولة أو ما يسمى في وقتنا الحاضر بالخصخصة كأن تقوم الدولة بعرض بعض أصولها العينية للبيع على شكل أسهم تطرح في أسواق المال والتي عادة ما تكون الحكومات عاجزة عن استغلال هذه الأصول لقلة الأصول النقدية لديها.

٤- نشأة العولمة وتطورها

إن من أكثر الأمور صعوبة هو تتبع البعد التاريخي للعولمة، بسبب الاختلاف الشاسع بين العلماء والباحثين حول المنشأ التاريخي لها من جهة، وتحديد أبعادها من جهة أخرى، فالبعض يقول بأنها بدأت في أواسط القرن الثامن عشر، والبعض الآخر يعود بعمقها التاريخي منذ أن برزت على الساحة العالمية أهم مظاهر العولمة ومؤسساتها، من خصخصة، وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات، وبروز التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية، وبروز الثورة التكنولوجية التي شهدها القرن العشرون ويشهدها القرن الحادي والعشرون بشكل لم يسبق له مثيل في القرون السابقة.

ونظر البعض الآخر من العلماء إلى العولمة من جهة المسمى ونشوئه، حيث حصر مظاهر العولمة بنشوء المسمى ومن أبرز مظاهرها[1]:

١. المنافسة بين الدولتين العظميين، وما أدى إليه هذا التنافس من نشوء الحرب الباردة، والذي انتهى بانهيار الاتحاد السوفيتي، وتفرد النظام الرأسمالي في حكم العالم، ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا الغربية.
٢. الثورة العلمية والتكنولوجية التي شهدها القرن العشرون ويشهدها القرن الحادي والعشرون بشكل متسارع.
٣. زيادة الإنتاج، مصحوباً باستخدام أحدث الوسائل العلمية من أجل الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل الذي يمكن معه الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة.

---

[1] Anthony. G. Me. Grew and Paul. G. Lewis Global Politics: Globalization and Nations –state- Cambrige- England Polity press Oxford England: Cambrige MA: Black well. Puplishers – 1997. PP-30

هـــذه هـــي أهـــم المظاهر، والتي أخذت بعداً سياسياً وثقافياً في أغلب دول العـــالم، وبالتحديد بين تلك الدول التي نادت بالعولمة، كنظام عالمي جديد، ويمكن القـــول بـــأن تحديد العمق التاريخي للعولمة ليس بالأمر السهل، بسبب الاختلاف بـــالآراء والاختلاف في أساليب الباحثين، وفي هذا فقد حصر أحد الباحثين مراحل العولمـــة في خمس مراحل امتدت منذ أواسط القرن الثامن عشر. وبناء على ما تم ذكره فإن مراحل العولمة تتمثل في[1]:

أ-مرحلة التكوين الأولى:

وهـــي المرحلة التي شهدتها أوروبا منذ بدايات القرن الخامس عشر وحتى منتصـــف القـــرن الثامن عشر، وهذه المرحلة -كما هو ملاحظ تاريخيا- من أهم الفترات التي مرت بها أوروبا في نهاية العصور المظلمة وبداية الثورة الصناعية.

ب-مرحلة النشوء:

اســـتمرت هـــذه المرحلة حتى عام ١٨٧٠م، حيث تم فيها تحسين العلاقات الدولـــية ممـــا أدى إلـــى تحسن في الاستقرار العالمي نجم عنه تحسن في النشاط الاقتصـــادي، وعلى الرغم من غلبة انتشار هذه المرحلة في دول أوروبا إلا أنه قد ظهرت بوادر كثيرة على عدم قبول أوروبا في المجتمع الدولي آنذاك.

جـــ-مرحلة الانطلاق:

وقد بدأت هذه المرحلة منذ عام ١٨٧٠م وحتى العشرينيات من هذا القرن، حيـــث تـــم في هذه المرحلة دمج المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وأبـــرز ما يميز هذه المرحلة، هو نشوء الأفكار والنظم الإنسانية، وتطور وسائل الاتصـــال، وانتشار التكنولوجيا. وكذلك فإن أبرز ما يميز هذه المرحلة هو نشوء حـــروب إقليمية وعالمية تطبيقية أي تم استخدام السلاح المحسن في هذه الحروب (الحرب العالمية الأولى).

---

[1] السيد ياسين-مفهوم العولمة- المستقبل العربي- العدد ٢٢٨- سنة ١٩٩٦- ص٢٩-٣٥

د-الصراع من أجل الهيمنة:

ابـــتدأت هذه المرحلة منذ العشرينيات وحتى الستينيات من القرن العشرين، وأبرز ما يميز هذه المرحلة هو عدم الاستقرار العالمي بشكل إجمالي، حيث تمثل عـــدم الاســـتقرار بنشوء الحرب العالمية الثانية، والحرب الكورية، والتوتر الذي شـــهده الشـــرق الأوسط، ممثلاً بالحرب العربية الإسرائيلية. ومما يجدر ذكره أن أبـــرز مـــا ميز هذه الفترة، هو بروز هيئة دولية قامت على أنقاض عصبة الأمم المتحدة، وهي هيئة الأمم المتحدة المستندة إلى قواعد الشرعية الدولية.

هـــ-مرحلة عدم اليقين:

وفـــي هـــذه المرحلة تم دمج دول العالم الثالث مع دول العالم الأول، وقد شهدت هذه المرحلة تطوراً هائلاً في وسائل الاتصالات والتقدم الفني والتقني العالي، والذي تركز بشكل محوري في الدول الصناعية، والبالغ عددها ثلاثين دولة. ومن أبرز ما تميزت به هذه المرحلة هو الاهتمام بالفرد وحقوقه والتي أطلق عليها فيما بعد حقوق الإنسان.

ويجـــدر التـــنويه هنا، إلى أن من أبرز الأحداث التي عاشها العالم في هذه المـــرحلة هـــو انهـــيار الاتحاد السوفيتي وما تلاه من تهميش للمذهب الاقتصادي الاشتراكي، حيث كان هذا الحدث أبرز وأهم حدث في القرن العشرين، والذي أدى إلى تفرد النظام العالمي الجديد في حكم العالم، ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي يطلق عليه أحياناً النظام أحادي القطبية.

ومـــن الملاحظ أن فهم العولمة ليس بالسهولة المتعارف عليها، إذ أن الفهم الصـــحيح لمضـــمون العولمة، يتطلب منا فهم العمق التاريخي لها، وما حدث من أحـــداث أدت إلى تغيير مجرى العالم من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية، وكذلك فإنـــه من الواجب النظر والتطلع إلى ما حدث في العالم من تطور هائل في شتى المجالات وكافة العلوم، وما جرته هذه التطورات للعالم من إيجابيات وسلبيات[1].

---

[1] فادية عبد السلام – التغيرات في البنية الاقتصادية للنظام العالمي في التسعينيات وآفاقها المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠م- دراسات وبحوث صادرة عن الندوات التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٨م.

ومـــن أبـــرز الأمور الواجب التطلع إليها وأكثرها أهمية، هو النظر إلى ما حـــدث فـــي العـــالم من تغير في المفاهيم وتبدل في الأفكار، والتي نجم عنها قيام العديد من النظم الإنسانية والحركات التحررية، مثل المناداة بحقوق المرأة وحقوق الإنســـان، وخاصـــة فـــي المـــناطق الملتهبة في الحروب، أضف إلى ذلك ظهور المطالبة بعدم التمييز بالسن أو اللون أو الجنس أو العرق، والتي تعد بحق من أهم المظاهـــر الحقيقـــية للعولمـــة، إلا أن أبـــرز ما ركز عليه النظام العالمي الجديد (العولمة) هو الاقتصاد، وكيفية إدارته والسيطرة عليه، وذلك بعد أن عجزت الدول الاستعمارية عن السيطرة على الشعوب، وخاصة دول العالم الثالث، وعلى رأسها دول العـــالم الإســـلامي بقـــوة الســـلاح، ممـــا حدا بهذه الدول أن توجه أساليبها الاســـتعمارية إلـــى ابـــتكار وسائل جديدة مؤيدة لتصرفاتها وسلوكياتها على العالم والســـيطرة علـــيه اقتصاديا، بالشرعية الدولية، ومما ساعد على ذلك ما قامت به الدول الصناعية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من وضع القواعد ورسم الخطـــط والسياســـات للنظام العالمي الجديد، حيث تمثل ذلك بظهور عدة تكتلات اقتصادية وقيام العديد من المنظمات الدولية[1].

أ.**صـــندوق النقد الدولي** وما لعبه من دور في قيام النظام العالمي الجديد، وإعادة هيكلة اقتصاديات دول العالم الثالث ومن بينها الدول الإسلامية، وممارسة الضغوط عليها وحثها على خفض الإنفاق الحكومي.

ب.**البـــنك الدولي** وما نجم عنه من عقد عدة اتفاقيات استثمارية من أجل النهوض بتنمية بعض البلدان النامية ومن بينها الدول الإسلامية.

جـــ.تغيير مجرى نظام التجارة العالمي بواسطة ما يعرف **بمنظمة (الجات)** والتي أصبح إسمها فيما بعد **منظمة التجارة العالمية (W.T.O)**.

---

(١) الفونس عزيز – الوطن العربي ومواجهة تحديات العولمة – مركز دراسات الوحدة العربية – ٢٠٠٠م – ص١٠-١٣

ينظر محمد زكي شافعي – مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية – دار النهضة العربية بيروت الطبعة الثالثة – ١٩٧٠.

وكذلك ويلي شميلنس: نحو اقتصاد عالمي – وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي – دمشق – الطبعة الأولى – ١٩٦٨ ترجمة صلاح دعبول.

ينظر وجدي حسين أصول التجارة الدولية دار الجامعات المصرية – القاهرة – ط١ – ١٩٨١.

ومـــن أبرز الأمور التي ساعدت على بروز النظام العالمي الجديد وتجسيد معالمـــه، ظهـــور الإنتاج الكبير وتنوع أنماطه في دول العالم الأول، والتي هيئت لـــتقابل الطـــلب الشديد في دول العالم الثالث التي تعاني أصلاً من ضعف القاعدة الإنتاجية وسوئها.

والكـــلام السابق، هو عن أكثر الأبعاد التاريخية عمقاً للعولمة، إلا أن هناك طائفة من العلماء والباحثين يتصفون بشيء من الواقعية والذين عادوا بالعولمة منذ نشـــوء التسمية وبروزها على الساحة العالمية كنظام يقود العالم منذ أواخر القرن العشـــرين إلى بدايـــات القـــرن الحـــادي والعشـــرين، ومـــن الملاحـــظ أن العولمـــة ،كمصـــطلح، هـــي مصـــطلح حديـــث النشأة، حيث بدأ ظهوره منذ الأربعينيات من هذا القرن، إلا أن المعالم والمظاهر قد سبقت هذا المصطلح بعقود عديـــدة، والـــناظر يـــرى أن العولمـــة -كنظام عالمي- يقود العالم وتسير عليه الشـــعوب، إنمـــا درس ليقـــوم على أنقاض النظام الرأسمالي والنظام الإشتراكي. وعـــليه، فـــإن من أكثر الأمور واقعية والتي كاد الإجماع ينعقد عليها، أن ظهور العولمـــة وبـــروز معالمها إنما تجسد (في تعميق آثار الثورة العلمية والثقافية من جـــانب والـــتطورات الكـــبرى التي حدثت في عالم الاتصال من جانب آخر)[1]. وإضافة إلى ما ذكر من مظاهر حساسة أدت إلى بروز النظام العالمي الجديد، فإن (مشـــروع مارشال) كان من أهم المظاهر أيضا، إذ أن الهدف الأساسي لقيام هذا المشـــروع كـــان، إعادة إعمار أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، والذي اســـتهدف إلى جـــانب إعادة الإعمار، تحسين البنية التحتية لدول أوروبا الغربية، وإعـــادة تنظيم العلاقات النقدية وأسعار الصرف ووسائل الدفع الدولية، حيث تمثل

---

(1) مروان عبد الرازق: ما هي العولمة – الطريق – مرجع سابق – العدد الثالث – 1999م ص12 وللمزيد

ينظر علي السيد. العولمة: التحول والنمو أخبار النفط والصناعة العدد 223- 1997-ص25

وكذلك السيد ياسين في مفهوم العولمة – المستقبل العربي العدد 228 – 1998 – ص9

إيمانويل فالرشتاين: إعادة بناء الرأسمالية شؤون الأوسط – العدد71 – 1997 – ص23

هـذا ويـرى الـبعض بـأن ظهـور العولمة قد بدأ بظهور (مشروع مارشال) الأمريكـي المعـروف، إلا أن البعض من العلماء والباحثين قد رأوا أن منتصف الثمانيـنات هـو الأولى بالأخذ بعين الاعتبار، حيث تجسدت معالم العولمة بشكل واضـح وأعمـق مما سبق، بسبب اتجاه العالم أجمع نحو اقتصاديات السوق الحر حـتى فـي تلـك الدول التي تتبنى المذهب الاشتراكي، هذا علاوة على ما لاقته الليبرالية [1] من ثناء لما ستحققه من أحلام.[2]

والملاحـظ أن العولمـة لـم تتجسد معالمها من مظهر واحد، فلا انهيار الاتحـاد السـوفيتي ولا حـرب الخلـيج الثانـية ولا ثـورة الاتصالات وتطور التكنولوجيا، كانت عوامل وحيدة في تكوين النظام العالمي الجديد، بل على العكس من ذلك، فقد كانت عوامل مجتمعة لتحقيق هدف واحد، ويجدر التنويه هنا إلى أن بـروز العولمـة -كـنظام عالمي جديد- لم تبرز إلا نتاجاً للعمل الدؤوب من قبل أنصارها لمدة عقود خلت، حيث أدى التخطيط الفعّال إلى اختلاق أزمات اقتصادية تم للنظام العالمي الجديد على إثرها ما أراد، إضافة إلى نشوء التكتلات الاقتصادية العالمـية والإقليمـية، والتي سيأتي الحديث عن دورها في تجسيد النظام العالمي الجديـد بشـيء من التفصيل، وكذلك فإن عملية إدماج العالم الثالث في المنظومة العالمـية قـد كان لها أكبر الأثر، وقد تم ذلك من خلال اتفاقية (الجات) وما نجم عـنها من إنشاء منظمة التجارة العالمية (W.T.O)، وربما كان من المناسب أن نستأنس بما قاله (دكن) عن اقتصاديات الدول، حيث قال: (إن النشاط الاقتصادي يـتعولم)، ويعنـي بذلـك أنه يتكامل وظيفياً عبر الحدود الوطنية، وطرق غيرت حظوظ الدول والمناطق الاقتصادية [3].

---

[1] الليبرالية: عملية إخضاع اقتصاديات الدول النامية وأساليب حياتها وأشكال انتاجها للثروة إلى مصالح التراكم الرأسمالي في المركز وحده – انظر إيمانويل فالر اشتاين – إعادة بناء الرأس مالية – شؤون الأوسط – ع١٧- ١٩٩٧م – ص٢٤.

[2] السيد ياسين: في مفهوم العولمة: المستقبل العربي – مرجع سابق – ص١٢-١٣

[3] ينظر أحمد عبد الرحمن: العولمة: المفهوم والمظاهر والمسببات – العلوم الاجتماعية – العدد الأول – ١٩٩٨م ص٥١

وكذلك كمال عبد اللطيف: ماهي العولمة؟ الطريق – العدد الثالث – ١٩٩٧ –ص٢١

وقد قام (دكن) بتقسيم العالم إلى مراحل وفترات، يعنينا منها الفترة الأخيرة، ولكن لا بأس من ذكرها بإيجاز.

أ-فترة ما قبل عام ١٤٥٠م، حيث كان حجم التجارة بين الدول صغيراً، والمسافات التي تتطلبها التجارة قصيرة، والسلع المتبادلة سلعاً أساسية، إلى جانب القليل من السلع الكمالية.

ب-الفترة الثانية وتبدأ هذه الفترة من عام ١٤٥٠- ١٦٠٠م، وفيها توسعت التجارة بتوسع الدول البحرية الأوروبية، مثل إسبانيا والبرتغال إلى المدن الإيطالية مثل جنوا وصقلية وغيرها.

جـ-المرحلة الثالثة وتبدأ هذه المرحلة من عام ١٦٠٠ وتمتد إلى عام ١٩٤٥م، حيث زاد التطبيق للعولمة وأهدافها وملامحها، وظهرت فيها بريطانيا كقوة على الساحة الدولية.

د-المرحلة الرابعة وتبدأ من عام ١٩٤٥م وحتى الآن، حيث أخذ النظام الاقتصادي الجديد والمؤسسات الاستثمارية الدولية بالنمو المتسارع، وكذلك أخذت التجارة الدولية بالتطور والنمو بشكل فاق نمو الإنتاج بكثير؛ والسبب في ذلك يعود لما شهده العالم من تطور وسائل الإنتاج والاتصال.

وبناءً على ما جاء به (دكن) في النقطة الأخيرة، فإن العولمة أو بالأحرى اكتمال تعلق العولمة بمظاهرها ومسبباتها ومفهومها، إنما ظهر منذ عام ١٩٤٥م، لأن أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وما تلاها من مشروع مارشال والخاص بإعادة إعمار أوروبا، قد قامت بتحسين البنية التحتية والتدرج في عملية إلغاء الحدود عن طريق الاتفاقيات الاقتصادية، والعمل على إلغاء الجمارك، إلى أن تمخض عن هذه الجهود ما يسمى بالسوق الأوربية المشتركة، وهذه الأمور مشتركة هي ما تنادي به العولمة الحديثة لتحقيق العديد من الأهداف.

٥ : أهداف العولمة:

وبالرجوع إلى ما قد سلف، يتضح أن الحديث عن العولمة ونشأتها لم يستقر على رأي واحد، وعليه، فإنه ومن باب أولى، أن لا يستقر العلماء والباحثون على أهداف محددة بدقة، ولذلك فلا غرابة أن ينقسم الباحثون والخبراء إلى فريقين في تحديد أهداف العولمة.[١]

١-الفريق الأول: وهذا الفريق نظر إلى العولمة من المنظار الإيجابي والذي تحدث عن العولمة على أساس أنها كتلة من القيم والمثاليات هدفها الأول والأخير هو إسعاد البشرية والنهوض بها.

٢-الفريق الثاني: نظر هذا الفريق إلى العولمة نظرة سلبية، حيث تحدث عن العولمة ووصفها بأبشع الأوصاف، وشبهها على أنها وحش في صورة آدمي، هدفها إثراء القلة على حساب الكثرة الغالبة.

وأهداف الفريق الأول يمكن إبرازها في ستة أهداف هي الأهم من وجهة نظر أنصارها، والتي نوجزها بما يلي[٢]:

١-تحرير أسواق التجارة العالمية ورؤوس الأموال،، وذلك من خلال تسهيل العمليات الاستثمارية وإلغاء القيود الجمركية والمالية.

٢-التوسع في الإنتاج مصحوباً بالتقدم التقني والناجم عن الثورة التقنية والمعلوماتية والاتصالاتية الهائلة التي حدثت في القرن الماضي ويشهدها القرن الحالي.

٣-التوسع في الإنتاج المحلي والعالمي، وهذا الأمر نتيجة حتمية للمطلب الأول والثاني.

٤-حرية انتقال رؤوس الأموال بأقصى سرعة ممكنة.

٥-حل المشاكل الدولية وإيجاد جو من الاستقرار السياسي.

٦-ضمان حرية التنافس في قطاع التجارة.

---

[١] محمد سعيد أبو زعرور: العولمة ماهيتها نشأتها وأهدافها الخيار البديل مرجع سابق ص٢٦-٢٧

[٢] أولريش بك: ما هي العولمة ص٤٩.

ينظر كمال عبد اللطيف: ما هي العولمة؟ - الطريق - مرجع سابق - ص٤٩-٥٤

وأما الفريق الذي نظر إلى العولمة من منظار سلبي، فإنهم قد اعتمدوا على العديد من الأهداف المتوقعة والتي تنادي بها العولمة والتي يمكن إيجازها بما يلي:[1]

١-السيطرة على اقتصاديات العالم من قبل الدول الصناعية، وذلك من خلال العمليات الاحتكارية والاستثمارات الأجنبية.

٢-مصادرة الرأي السياسي للدول الإسلامية والدول النامية على وجه سواء لخدمة الصالح الأمريكي الإمبريالي، إضافة إلى القوى المهيمنة في العالم.

٣-انصهار السياسات والثقافات والعادات والتقاليد لخدمة مصالح الدول الصناعية.

٤- العمل من أجل توسيع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

٥-إلغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب.

---

(١) (١) فيصل أحمد: العولمة الجديدة – الطريق – العدد الثاني – ١٩٩٦م –ص١٧٣

ينظر محمد زكريا اسماعيل: النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة – المستقبل العربي – العدد ١٤٣ – ١٩٩١م– ص٥٣

–جلال أمين العولمة والدولة مرجع سابق –ص١٥٣ فما بعد

–انطوان زحلان: العوْلمة والتطور الثقافي دراسات وبحوث صادرة عن الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ص٧٧–٧٩

المبحث الثاني: مؤسسات النظام العالمي الجديد

تمهيد :

شـــهد عقـــد الأربعينيات من القرن الماضي قيام عدة مؤسسات ومنظمات اقتصـــادية عالمية كان لها أكبر الأثر على ظهور النظام العالمي الجديد وتجسيد معالمه؛ أما أهم تلك المؤسسات الاقتصادية العالمية وأبرزها فكان تلك المؤسسة التـــي نجمـــت عن اتفاقية (بريتون وودز)، وهي ما تسمى بصندوق النقد الدولي الـــذي كـــان الهـــدف الأساسي له المساعدة في إعادة إعمار الدول التي دمرتها الحـــرب العالمية الثانية، إلى جانب العديد من الأهداف والتي سيأتي الحديث عنها في مكانها.

وشهد القرن الماضي أيضاً قيام العديد من المنظمات الاقتصادية والتي كان علـــى رأسها منظمة (الجات) وما تلاها من مؤتمرات وأحداث، مثل مؤتمر الأمم المـــتحدة للتجارة والتنمية، ومع أن الجات منظمة اقتصادية عالمية بعيدة الأثر إلا أن هذا التنظيم لم يكتب له النجاح لعدة أسباب آتية.

وظهرت أيضاً منظمات ومؤسسات ذات صبغة إقليمية لعبت دورها البارز والأكـــبر في إنجاح أهداف النظام العالمي الجديد، كان أبرزها الاتفاقية التي نجم عـــنها إنشاء التكتل الاقتصادي الأوروبي بحيث أصبح العالم يعتمد إلى حد كبير علـــى حـــال هـــذه السوق من تقدم أو تراجع وما تلاها من العديد من التكتلات الاقتصادية.

أ-صندوق النقد الدولي:

١.النشأة والتطور:

تعود نشأة هذا الجهاز إلى سنة (١٩٤٤)م عندما اجتمع ممثلو ٤٤ دولة في (بريـــتون وودز) فـــي الولايـــات المتحدة الأمريكية، حيث انعقد المؤتمر المالي والنقدي للأمم المتحدة وذلك رغبة من أغلب دول العالم، وخاصة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، في وضع أسس ملائمة للنظام النقدي العالمي [١].

ويعتـــبر صندوق النقد الدولي شخصية اعتبارية مركزها الولايات المتحدة الأمريكـــية، حيث قدمت هذه الدولة أكبر حصة من رأس المال مساعدة منها في إنشائه. وبالإضافة إلى ما قد سلف ذكره فإن لكل دولة حصة في الصندوق، جزء من هذه الحصة ذهباً والباقي بالعملة الوطنية للبلد المنتسب[٢].

وصـــندوق الـــنقد الدولـــي كفكرة ظهر قبل الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت بعض البوادر في كتابات الاقتصاديين يدعمهم في ذلك السياسيون لإنشاء مصـــرف عالمـــي، إلا أن جهـــود الاقتصـــاديين والسياسيين قد فشلت في إيجاد مصـــرف عالمـــي، ونتيجة لذلك فقد قاموا بمحاولات حثيثة لإنشاء مراكز للذهب والقطـــع تستعمل لزيادة السيولات الضرورية للتجارة بين الدول[٣]، ونتيجة لهذه الجهـــود وجد عام (١٩٣٠)م مصرف التسويات الدولية، وذلك نتيجة لتبني خطة

---

(١)محمد زكي شافعي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية – دار النهضة العربية – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٩٧٠م – ص٢٤٠ فما بعد

ينظر ويلي شملتس: نحو اقتصاد عالمي – وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي – دمشق – الطبعة الأولى – ١٩٦٨م – ص٧٠-٧٨

وكذلك وجدي حسين: أصول التجارة الدولية – دار الجامعات المصرية – القاهرة – الطبعة الأولى – ١٩٨١م – ص١٠٠-١٠٢.

(٢)محمود الباز: دراسات في الاقتصاد الدولي – مؤسسة الثقافة الجامعية – الاسكندرية – الطبعة الأولى – ١٩٩٤م – ص٨٢

ينظر آندريه كابريفيه: أجهزة الاقتصاد الدولي – الطبعة الأولى – ١٩٩٨٥م – ص٨٦ فما بعد

وكذلك زينب عوض الله: العلاقات الاقتصادية الدولية – دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية – الطبعة الأولى – ١٩٨٨م – ص٣٥فما بعد.

(٣) ويلي شملتس: نحو اقتصاد عالمي – مرجع سابق – ص٧١-٧٣

(بنغ)، وكانت خطة المصرف تقوم على إجراء عمليات التقاص الدولية[1]، وبناء علـــى ذلك فإنه من الملاحظ أن فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي كانت قد تقدمت خطـــوات فـــيما بين الحربين العالميتين، وذلك لحاجة الدول لمثل هذه المؤسسات الدولية.

وصـــندوق النقد الدولي، كما أسلفت، يعود تأسيسه إلى سنة (١٩٤٤)م إثر الاجتماع الذي انعقد في بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هذه المؤسسة لم تباشر المهام المنوطة بها إلا في عام (١٩٤٧)م، ومن المستحسن قبل البدء بأهداف صندوق النقد الدولي أن أعرض أهم المبادئ الأساسية التي تضمنتها اتفاقـــية (بريتن وودز) والتي تعتبر حجر الأساس في إقامة وإنشاء صندوق النقد الدولـــي[2] ،هـــذا علاوة على أن هذه الاتفاقية ركزت، أولاً وأخيراً، على الشؤون المالية وكيفية حل المشكلات والأمور العالقة بها من ناحية مالية.

٢.مبادئ اتفاقية بريتون وودز:

وهذه المبادئ وعلى الترتيب هي[3]:

١. العمـــل علـــى إقامة هيئة دولية للتعاون النقدي والمبادرة إلى حل المشاكل الـــنقدية العالقـــة، حيـــث تعتـــبر المشاكل النقدية جزءاً لا يتجزأ من المشاكل الاقتصادية كالبطالة والتضخم وغيرها.

٢. المســـاعدة علـــى سد العجز المؤقت لموازين المدفوعات، وذلك من خلال تكوين أرصدة احتياطية لدى المؤسسة الدولية.

٣. تحرير التجارة الدولية من القيود وضمان تحويل العملات القابلة للتحويل.

٤. العمـــل على إقامة بنك دولي لدعم الاستثمارات وتشجيع التنمية في الدول التي دمرتها الحرب.

---

(١) حسن حسنين: أصول التجارة الدولية – دار الجامعات المصرية – القاهرة – الطبعة الأولى – ١٩٨٥م – ص٢٦٠.

(٢) وجدي حسين: العلاقات الاقتصادية الدولية – مرجع سابق – ص٣٣٦

ينظر محمد زكي شافعي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية – مرجع سابق – ص٣٣٧.

وكذلك حسن حسنين: أصول التجارة الدولية – مرجع سابق – ص٢٦٠.

(٣) وجدي حسين: العلاقات الاقتصادية الدولية – ص٣٣٧

ينظر محمود الباز: دراسات في الاقتصاد الدولي – ص٢٤٢

٥. العمل على مقاومة التقلبات الواسعة في أسعار الصرف مع التسليم بإمكانية تغيـيرها فـي الأجل الطويل تجاوباً مع التطورات الهيكلية بالاقتصاد القومي للدولة صاحبة العملة.

وكما أسلفت فإن هذه المبادئ مختصة بالشؤون المالية، ولذلك فلا غرو أن ينبثق عن هذه الاتفاقية صندوق للنقد الدولي هدفه تنظيم أسعار الصرف وتخفيض القـيود المفروضة على الصرف الأجنبي وعلاج الاختلالات الطارئة في موازين المدفوعات.

٣.أهداف صندوق النقد الدولي:

لقد اوضحت اتفاقية بريتون وودز بجلاء أهداف صندوق النقد الدولي والذي أقـيم بهدف حل المشكلات المالية في دول العالم أجمع، وذلك عن طريق التعاون والتنسيق فيما بينها؛ ولهذا يمكن إيجاز أهداف صندوق النقد الدولي بما يلي[١]:

١.الاستقرار النقدي العالمي:

حيث تم ذلك من خلال التحرير الصرفي بغية الثبات النسبي بأسعار صرف العمـلات، وقد تم ذلك من خلال فرض صندوق النقد الدولي على الدول الأعضاء تحديـد قـيمة عملاتهم النقدية قياساً بالذهب والدولار الأمريكي، ومن الملاحظ أن الهـدف الرئيسي من تحليل صرف العملات هو ضمان حرية تحويل العملات فيما بينها.

٢.العمل على زيادة وتنظيم السيولة الدولية لسد العجز في موازين المدفوعات.

٣.تخفـيض قـيود الصـرف التي تعمل على إعاقة التجارة الدولية وإشاعة نظام المدفوعات المتعددة الأطراف لتغطية المعاملات الجارية.

---

(١) فيان طاهر: أجهزة الاقتصاد الدولي – دار نهضة مصر – طبعة ٢ – ١٩٧٥م – ص٢٥٨.

ينظر محمود الباز: دراسات في الاقتصاد الدولي – مرجع سابق – ص٢٤٦

وجدي حسين: أصول التجارة الدولية – مرجع سابق – ص٣٤٢

ب-البنك الدولي:

١.تعريف البنك الدولي:

للبنك الدولي العديد من التعريفات جلها اجتمع في المضمون والخصائص، وإن كان هنالك بعض الاختلاف في اللفظ.

ومن أبرز هذه التعريفات ما نصه: (منظمة مالية دولية متخصصة بين الحكومات تابعة للأمم المتحدة)[١]، إلا أن هنالك العديد من الباحثين الذين توسعوا في تعريف البنك الدولي، حيث عرفه أمين رشيد بأنه: (منظمة دولية تهدف إلى تزويد البلدان المتضررة بالحرب العالمية الثانية بالقروض اللازمة لإعادة بنائها)[٢].

٢.نشأته وتطوره:

وقد تأسس البنك الدولي في سنة (١٩٤٤)م، وقد باشر أعماله بشكل فعلي في سنة (١٩٤٦)م، وهو شخصية اعتبارية مركزها الولايات المتحدة الأمريكية ومقره واشنطن، وقد بدأ البنك مباشرة أعماله في مساعدة الدول التي دمرتها الحرب عن طريق الإقراض بفائدة، حيث كان رأس مال البنك عند إنشائه (١٠) مليار دولاراً، وقد تزايد هذا المبلغ إلى أن وصل في عام (١٩٧٣)م (٢٣) مليار دولاراً، وقد بلغ عدد أعضاء هذا البنك (١١٣) عضواً في عام (١٩٧٣)م، أما الآن فإن عدد أعضاء هذا البنك يفوق (١٨٠) دولة يلزم كل عضو من هذه الأعضاء بدفع (٢٠%) من حصته بالذهب والدولار الأمريكي،، أما القسم المتبقي والذي يبلغ (٨٠%) فإنه يدفع بالعملة الوطنية.

٣.أهداف البنك الدولي:

و يمكن إيجاز اهداف البنك الدولي في ما يلي[٣]:

١. تقديم القروض إلى الدول المنتسبة إليه تحت ضمانة الحكومات.
٢. مراقبة وتتبع استخدام هذه الأموال.

---

(١) اسماعيل شعبان: العلاقات الاقتصادية الدولية – دار الفكر – بيروت – الطبعة الثالثة – ص٢٢٣.

(٢) أمين رشيد: الاقتصاد الدولي – دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية – الطبعة الأولى – ١٩٨٩م – ص٣٠٤
صلاح دعبول: نحو اقتصاد عالمي – مرجع سابق – ص١٧١

(٣) اسماعيل شعبان العلاقات الاقتصادية الدولية – مرجع سابق – ص٢٢٥

٣. تمويل المشروعات الإنتاجية في المناطق النامية من العالم وذلك عن طريق منح القروض الميسرة للحكومات.

٤. منح الضمانات للدول الفقيرة وذلك لتمكينها من الحصول على قروض من المؤسسات الدولية الأخرى.

٥. تقديم المعونة للدول الأعضاء في البنك.

٦. تشجيع الاستثمار الخاص بمنح البنك قروضاً للقطاعات الخاصة بشرط ضمان حكوماتها لها أو ضمان البنوك المركزية لها.

٧. دعم وتشجيع بنوك التنمية في الدول النامية والعمل على إقامة بنوك جديدة فيها.

٨. العمل على حل الخلافات المالية الاقتصادية بين الدول المنتسبة للبنك.

٩. العمل على تسهيل التجارة الدولية بالاستعانة بالقروض العائدة للبلدان الأعضاء الموجودة لديه.

١٠. تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمانات التي يقدمها البنك للمستثمر الأجنبي.

٤.سياسة البنك الدولي:

ويمكن بيان سياسات البنك الدولي في التعامل مع الدول الأعضاء من خلال النقاط التالية:

١-إن أغلبية الأصوات في البنك الدولي تسيطر عليها الدول الرأسمالية الصناعية القوية، ولذلك فإنها تقوم بتوجيه البنك الدولي وسياساته وفق ما يتفق ومصالحها السياسية والاقتصادية، ولذلك فلا غرابة أن يحيط الإهمال من قبل البنك الدولي بالدول النامية وبالذات تلك التي تتعارض سياساتها مع سياسات الولايات المتحدة[1].

---

(١) هدى ميتكيس: الآثار السياسية الداخلية للعولمة – مركز دراسات وبحوث الدول النامية – ص٥١

صلاح دعبول: نحو اقتصاد عالمي – مرجع سابق – ص١٧٩

وكذلك اسماعيل شعبان: العلاقات الاقتصادية الدولية – مرجع سابق – ص٢٢٧

٢. يعتـــبر البنك الدولي مؤسسة ربحية استثمارية ، الهدف الأول له هو كيفية تحقيق الأرباح وتعظيمها وذلك يتضح من خلال إعطائه القروض بأسعار فائدة مرتفعة وصلت إلى أكثر من(٨,٥%) إضافة إلى ما قام به هذا البنك من سن التشـــريعات القاسية على الدول المدينة بهدف ضمان الحصول على القروض الممـــنوحة وبـــناء على ما ذكر فإن الهدف من إنشاء هذا البنك الدولي لم يكن مســـاعدة الدول النامية على تجاوز المحن والنهوض بشعوبها كما أنه ليس من الواضـــح كذلك أن الهدف من إنشائه لم يكن مراعاة الاحتياجات الأساسية لهذه الدول لحل مشاكلها التنموية.

٣. وبناء عليه ، فإن الحصول على قروض من البنك الدولي يتوقف على مدى قـــبول الدول للشروط التي وضعها البنك الدولي، والتي في الغالب لا تتفق مع مصالح الدول النامية ولا تتناسب مع متطلبات الاستقلال السياسي والاقتصادي؛ وعـــلاوة على ما يفرضه البنك الدولي من شروط قاسية وأسعار فائدة مرتفعة، فـــإن التبعات السياسية تجبر الدول المدينة على القبول بتدخل البنك الدولي في سياســـاتها الاقتصـــادية والمالـــية، وما يؤدي إليه هذا التدخل من إعادة هيكلة اقتصاديات الدول الضعيفة.(١)

٤. وبما أن البنك الدولي يسعى جاهداً لتشجيع الاستثمار الخاص، فإنه في ذات الوقـــت يسعى جاهداً لتشجيع الاستثمار الأجنبي للدول الأعضاء فيه، وبالذات الـــدول الرأســـمالية الصـــناعية ذات النفوذ القوي فيه، وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الأخرى.

---

(١) صلاح زرنوقة: مفهوم العولمة وتحديد أبعادها – مركز دراسات وبحوث الدول النامية – ص٢٢-٢٣ – نحو اقتصاد عالمي

صلاح دعبول: مرجع سابق – ص١٧٩-١٨١

اسماعيل شعبان: العلاقات الاقتصادية الدولية – مرجع سابق – ص٢٣٢.

محمود الباز: دراسات في الاقتصاد الدولي – مرجع سابق – ص٢٤٧

٥. التشـــدد الواضح من قبل البنك الدولي في الشروط التي وضعها في إعطاء واستيفاء الديون، حيث يشدد البنك الدولي على ضرورة احترام جميع الدول في دفـــع الفوائـــد المستحقة وفي وقتها المحدد دون تأخير، ويرفض رفضاً شديداً إعـــادة جدولة الديون للدول المدينة، وفي حال ما إذا عجزت الدول المدينة عن تســـديد ديونها فإن لهذا الأمر تبعات وخيمة حيث يؤدي ذلك إلى توتر السمعة الدولية لهذه الدولة مما يجعل الفرص أمامها للاقتراض من أية جهة دولية أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

وبـــناء علـــى ما قد تم ذكره من أهداف وسياسات يتبعها البنك الدولي مع الدول الأعضاء، فإن البنك الدولي يتمتع بدور فعال ونشيط، وربما يكون أقوى من دور صندوق النقد الدولي في تجسيد معالم النظام العالمي الجديد، وذلك عن طريق إعادة هيكلة اقتصاد الدول النامية ومن ضمنها الدول الإسلامية، والضغط على هذه الدول المدينة لتتماشى وأسس العولمة المرسومة، هذا علاوة على ما هيأه صندوق الـــنقد الدولـــي والبنك الدولي من تسهيلات للشركات المتعددة الجنسية حتى تأخذ دورهـــا على الساحة العالمية كآلية من أهم آليات النظام العالمي الجديد وذلك لكي تتمكـــن هـــذه الـــدول- وحسبما يدعي البنك الدولي- من تسديد الديون المستحقة، (إذ بلـــغ حجـــم الديـــن الخارجي للبلدان العربية حوالي(١٤٠)مليار دولار عام ١٩٩٢م، ارتفـــع إلى أكثر من (١٦١)مليار دولار في عام ١٩٩٦م لينخفض في عـــام ١٩٩٧م إلـــى(١٥١) ملـــيار دولار)[1]، وسيأتي الحديث عن مديونية العالم الإسلامي وبشيء من التفصيل في الفصل الثاني إن شاء الله.

وإذا نظرنا إلى دور الدول والحكومات الدائنة وجدناها مجموعة قليلة حيث تضم هذه المجموعة الدول الصناعية السبع إضافة إلى المساهمة القليلة من قبل دول العالم الأخرى والملاحظ أن الأثر الأقوى يبقى حكراً على الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر أكبر حاملة أسهم في البنك الدولي إذ يفوق نصيبها الـــ

---

[1] عزيز: العولمة والعالم العربي - مرجع سابق - ص١٥.

(٢٥%) من أسهم البنك حيث يخولها هذه النسبة حق استخدام النقض الفيتو في أي لحظة وضد أي دولة تشاء[١].

وبناءً على ذلك فإن باستطاعة الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا التحكم في اتجاهات الإقراض وكمثال على ذلك فإن الولايات المتحدة قد استخدمت حق النقض (الفيتو) عندما حاولت (بولندا وتشيكوسلوفاكيا) الاستدانة من البنك وذلك بسبب انتماء هاتين الدولتين للمعسكر الشرقي[٢].

ويتضح أثر الدول الدائنة في النظام العالمي الجديد من خلال رأس مال البنك ومقدار المساهمة من قبل الدول الصناعية حيث يتكون رأس مال البنك من سندات يصدرها ويقترض بموجبها من الأسواق المالية العالمية مقابل فائدة للمستثمرين والمشترين لها وكمثال على ذلك فإن الولايات المتحدة اشترت في عام ١٩٨٤ بـــ (٢,٧) مليار دولار سندات قابلة للتداول في الأسواق المالية.

والجدول التالي يوضح الدول الأكثر مساهمة في البنك الدولي[٣]:

الدولة	المبلغ بملايين الدولارات
الولايات المتحدة	٨٧٠٩
بريطانيا	٣١٣٦
ألمانيا	١٦٤٧
فرنسا	١٥٤٣
اليابان	١٢٣٤

---

(١) رمزي زكي، البنك الدولي، سيناء للنشر، ط١، ١٩٩٤، ص٥٢، محمود الباز، دراسات في الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ط١، (د.ت)، ص ١٠٣.

(٢) إسماعيل شعبان، العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، ط١، ١٩٨٨م، ص ٢٢٤.

(٣) إسماعيل شعبان، مرجع سابق، ص٢٢٥.

جـ-منظمة (الجات):

١.نشأة الجات وتطورها:

ومن المستحسن قبل البدء بالحديث في نشأة الجات وتطورها، إعطاء تعريف وجيز يبين ماهيتها، ومن ضمن هذه التعريفات الواردة في كتب الاقتصاد والسياسة تعريف ينص على أنها: (اتفاقية متعددة الأطراف، الهدف منها وضع قواعد لتنظيم السياسة التجارية بين الدول المتعاقدة، وحل الخلافات الناشئة بين الدول الأعضاء في المسائل التجارية، إضافة إلى كونها المؤسسة المعنية بالمفاوضات وتخفيض التعرفة الجمركية)[١]؛ ونشأة الجات تعود إلى عام (١٩٤٦) حينما اتخذ المجلس الاقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة قراراً بعقد مؤتمر دولي للتجارة والتشغيل، حيث قامت لجنة المؤتمر بإجراء مفاوضات حول تخفيض التعريفات الجمركية بين الدول كتمهيد لإنشاء هيئة دولية للتجارة.

وقد أسفرت اجتماعات هذه اللجنة عن إبرام الاتفاق العام للتعرفة والتجارة، في مدينة (جنيف) في سويسرا في شهر أكتوبر من سنة (١٩٤٧)م[٢]، ومن الملاحظ أن الفترة الزمنية ما بين عقد المؤتمر وتوقيع الاتفاق العام للتعريفات والتجارة في (جنيف) كانت بسيطة، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية قد شهدت قيام العديد من المنظمات والتكتلات الاقتصادية بهدف زيادة التعاون الدولي وتوثيق العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول، وبناء على ذلك فإن من أول أهداف ميثاق (هافانا)، والذي وقع سنة (١٩٤٧)م، هو إيجاد منظمة التجارة الخارجية حيث تتمتع هذه المنظمة باختصاصات واسعة النطاق في

---

(١)وجدي حسين: العلاقات الاقتصادية الدولية – مرجع سابق – ص٢٧١؛

وينظر محمود الباز: دراسات في الاقتصاد الدولي – مرجع سابق – ص١٤٢

وكذلك حمدي عبده صوالحي: آثار اتفاقية الجات على الواردات الغذائية العربية – التسويق الزراعي – للعدد٧٦ – ١٩٩٦- ص١٦

وكذلك محمد الشبشيري: المنظمة الدولية للتجارة الحرة آثارها وانعكاساتها على الاقتصاد العربي – مجلة العلوم الاجتماعية – مرجع سابق – ص١٦٥

(٢)إبراهيم العيسوي: الجات وأخواتها – النظام الجديد للتجارة العالمية – بحوث اقتصادية عربية – العدد الخامس – ١٩٩٦ – ص١٩٧

وكذلك وجدي حسين: العلاقات الاقتصادية الدولية – مرجع سابق – ص٢٧٣

تحريـــر التبادل الدولي من القيود التي تعترضه، إضافة إلى تنشيطه وتشجيعه[1]؛ وعلـــى الـــرغم ممـــا تقدم ذكره إلا أن هذه الاتفاقية لم تر النور لعدة أسباب في مقدمـــتها، عدم رغبة بعض الدول التصديق على الاتفاقية، وفي مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، ويعود السبب في ذلك إلى الاختلاف على بعض النقاط الجوهـــرية التـــي لـــيس مـــن الســـهل التوصـــل إلى اتفاق جماعي حولها، مثل موضـــوعات التشـــغيل والاســـتثمار الدولي والمعونة المتبادلة[2]، والجات اتفاقية ومـــنظمة في نفس الوقت، فباعتبارها اتفاقية، فإنها تخدم سائر الحكومات المتعاقدة وتمدهـــا بامتـــيازات جمركية، حيث تفرض على هذه الحكومات الممثلة للدول أن تمتثل لأحكام معينة، وباعتبارها منظمة، فهي جهاز دولي يدير ويشرف على تنفيذ الأحكام الصادرة في بنود الاتفاقية[3].

٢.مبادئ اتفاقية الجات:

وقـــد قامـــت الجـــات على العديد من المبادئ التي لم يطبق منها إلا القليل والـــنادر، ويـــرجع الســـبب فـــي ذلك إلى ما قامت به بعض الدول الصناعية من مؤامرات، وما لاقت هذه المنظمة في عهدها من صعوبات، ومهما يكن فإنه يمكن إيجاز المبادئ التي قامت عليها اتفاقية الجات بما يلي[4]:

---

[1]أحمد السيد: مؤتمر الجات واقتصاديات العالم الإسلامي – منبر الإسلام – العدد١٨٧ – عام ١٩٩٦م – ص ١١٨

[2]آثار اتفاقات تحرير التجارة الدولية على اقتصاديات البلدان الإفريقية والعربية – رسالة مجلس الأمة – العدد ١٩ – ١٩٩٦م

ينظر سعد هجرس: اتفاقية الجات حوت يبتلع اقتصاديات الدول النامية – الاقتصاد الإسلامي – مرجع سابق – ع١٩٠ – ١٩٩٧م – ص٣٩

وكذلك آندريه كابريفيه: أجهزة الاقتصاد الدولي – مرجع سابق – ص٢٥٣-٢٥٦

[3]منظمة العمل العربية – الأسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي – ص٥٦

ويجدر التنويه إلى أن عدد الدول المشاركة في الاتفاقية كان قليلا إبان نشوئها حيث بلغ ٢٣ دولة بدأت بالمفاوضات حول المادة ١٧ من ميثاق هافانا وهو كما أسلفت حول الامتيازات الجمركية والتجارة وقد ازداد هذا العدد إلى أن وصل ٨٩ دولة في الستينيات إلى أن انبثق عن هذه المنظمة منظمة جديدة هي منظمة التجارة العالمية حيث تضم في عضويتها أكثر من ١٤٠ دولة وباقي الدول في الترتيبات النهائية لانضمامها للعضوية.

[4]حسن حسنين: أصول التجارة الدولية – مرجع سابق– ص٢٧٧

ينظر محمود الباز: دراسات في الاقتصاد الدولي – ص١٤٣

وكذلك وجدي حسين: العلاقات الاقتصادية الدولية – مرجع سابق – ص٢٧٤

١- حظر اللجوء إلى القيود الكمية والحصص.

٢- أن تمنح الدول الأعضاء بعضها البعض معاملة لا تقل عن أية دولة أخرى مع السماح بإنشاء مناطق حرة للتجارة.

٣- المساواة في المعاملة من حيث الضرائب الداخلية بين السلع الوطنية والسلع المستوردة.

٤- إخضاع إعانات التصدير للمراقبة الدولية.

٥- تخفيض الرسوم الجمركية إلى أقصى حد ممكن.

٦- لجوء الأطراف المتعاقدة في حال النزاعات إلى التشاور دون الإضرار بالمصالح التجارية للدول الأخرى.

هذه أهم المبادئ العامة التي قامت عليها الاتفاقية وقد كانت الدول النامية ومن جملتها الدول الإسلامية مظلومة بهذه المبادئ، ولذلك فإنها استمرت بالشكوى والتذمر، وفي عام (١٩٦٦)م أضيف جزء جديد للاتفاقية هو الجزء الرابع حيث تضمن أحكاماً جديدة بالنسبة للتجارة مع الدول المتخلفة، وأحكام انسياق المنتجات الأولية للسوق العالمية وتدابير الاستقرار لأسعار المواد الأولية، وفي مرحلة لاحقة تطورت مبادئ الجات إلى[1]:

١- تخفيض الرسوم الجمركية عن طريق المفاوضات بين الدول الأعضاء.

٢- معارضة التنظيمات التي يكون من شأنها زيادة التجارة بين بعض الدول على حساب البعض الآخر.

٣- إبقاء القيود الكمية والجمركية على بعض السلع والمنتجات والتي تتمتع بخصائص معينة ومميزة.

٤- السماح بإنشاء اتحادات جمركية.

وعليه، فإنه ومن خلال العرض السابق لمبادئ الجات المتغيرة، فإنه يمكن إجمالها بما يلي، وهي المبادئ التي استقرت عليها الجات:

---

[1] ياسر قارئ: اتفاقية الجات قراءات في تقرير وأسئلة ملحة - البيان - العدد٩٩ - ١٩٩٦م - ص٦٣

ينظر يوسف نحرو الاتفاقات العامة للتعريفات والتجارة - التخطيط والتعاون العربي - عدد٧٦ - ١٩٩٦م - ص١٧

وكذلك اسماعيل شعبان: أبحاث وتوقعات المستقبل - بناة الأجيال - العدد٢٤ - ١٩٩٧ - ص١٤

١. **مبدأ الرسوم الجمركية هو الوسيلة الوحيدة للحماية.**

وهذا المبدأ هو أكثر المبادئ أهمية بالنسبة لاتفاقية الجات، لأن أولى أهداف إنشـــاء المـــنظمة كـــان تخفـــيض الرسوم الجمركية على أساس المعاملة بالمثل، والمســـاواة فـــي الامتـــيازات، ولكـــن هذا المبدأ لم يطبق تطبيقا كاملا بالطريقة المنصوص عليها، ومع ذلك فقد أقر أن (تجميد الرسوم الجمركية المرتفعة قليلاً أو تجمـــيد نظـــام الأعضـــاء يمكن أن يعتبر وكأنه نوع من الامتياز مساو في قيمته لتخفيض الرسوم الجمركية المرتفعة)[١]

٢.مبدأ التجارة العادلة.

حيـــث يجـــب أن تسود أسس الكفاءة النوعية والسعرية، ويعتبر هذا المبدأ أساس الاتفاق، ويظهر بصورة خاصة في صفة الدولة المفضلة[٢] أكثر من غيرها، والـــذي يتعيـــن بمقتضاه على الطرف المتعاقد أن يعامل الأطراف بنفس المعاملة، وهكـــذا فـــإن الامتيازات الجمركية لبلد ما يجب أن تنسحب تلقائيا على الأطراف المتعاقدة كافة.

٣.مبدأ الشفافية.

وهـــذا المبدأ ينص على أن تتعهد الدول بتوفير المعلومات الكاملة وكل ما يتعلق بالتجارة، والسماح بإنشاء مراكز معلومات لنفس الغرض.

٤.مبدأ المعاملة الوطنية.

وينص هذا المبدأ بمعاملة السلع المستوردة كما تعامل السلع المنتجة محليا، وتسمى هذه القاعدة بقاعدة عدم التمييز في التجارة الدولية، وينبغي على هذا المبدأ تعمـــيم شرط الدولة الأكثر رعاية عند تطبيق ضرائب رسوم الاستيراد والتصدير، مـــع عـــدم التمييز في منح الحصص، أي حصص الاستيراد والتصدير إن كان مســـموحا بهـــا، مع وجود استثناءات لحالة الضرورة القصوى، مثل حماية الدولة

---

[١] فيان طاهر: أجهزة الاتفاق الدولي – مرجع سابق – ص٢١٢

[٢] الدولة الأولى بالرعاية.

للمنتجات التي تنتجها ضد المنافسة غير الحرة أو للمحافظة على ما لدى الدولة من العملات الأجنبية[1].

ومـــن الملاحظ أن اتفاقية الجات قد أسست بهدف التعاون الدولي بين الدول النامـــية، ومن جملتها الدول الإسلامية، وتهدف هذه المنظمة- إلى جانب ما ذكر- إلى رفع مستوى المعيشة، وضمان التشغيل الكامل، وزيادة النمو الثابت، والمتزايد للدخل الحقيقي والطلب الفعلي، وتنمية الاستخدام الكامل لموارد الدول والتوسع في الإنتاج وتبادل السلع[2].

---

[1] حسن حسنين: أصول التجارة الدولية – مرجع سابق – ص٢٧٨-٢٧٩

[2] المرجع نفسه – ص٢٨١

المبحث الثالث: آليات العولمة

تمهيد:

لقد جاء القرن الحادي والعشرين وهو يرث من القرن الماضي العديد من المفاهيم والمصطلحات التي كان لها أكبر الأثر على تغيير مجرى النظام العالمي الجديد بمفهومه الشامل (الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي...).

ومن ضمن هذه المفاهيم الخصخصة وما تحمله من أبعاد وانعكاسات اقتصادية متعددة، إلى جانب ما يسمى بالشركات المتعددة الجنسية أو العابرة للقارات.

ولتجلية هذه المواضيع فإن المبحث التالي يناقش الخصخصة مفهوماً وتطوراً، سلبيات وإيجابيات.

كما ويناقش هذا المبحث الشركات العابرة للقارات، ودورها في النظام العالمي الجديد.

أ-الخصخصة:

١-مفهوم الخصخصة:

الخصخصة كلمة جديدة في القاموس الاقتصادي، وإن كان بالإمكان فهم المقصود من خلال اللفظ، حيث أن هنالك عدة تعاريف جلها اجتمع في المضمون والخصائص والسمات، وأولى هذه التعريفات تعريف ينص على أنها (تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة باستبعاد رأس المال من ملكية الدولة)[١].

ومن التعريفات الواردة للخصخصة كذلك، تعريف ينص على أنها (إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام)[٢].

ومن الملاحظ على هذه التعريفات أنها قد اتسمت بالإيجاز نوعاً ما إلا أن هناك طائفة من الباحثين الذين قاموا بتعريف الخصخصة بشيء من التوسع، ومن ضمن هذه التعريفات تعريف ينص على أنها (مجموعة السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق، ومبادئ القطاع الخاص، والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الإجتماعية)[٣].

وعند القول بتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص ملكية فقد يكون هذا التحويل كلياً أو جزئياً، كما حدث في شركة الاتصالات الأردنية، إذ أن تحويل الملكية كان جزئياً ولم يكن بشكل كلي، وكذلك فإن تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص لا يشترط فيه مقابل، أي لا يشترط فيه البيع، إذ أن الخصخصة عبارة عن تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص، والتحويل ربما يكون بمقابل وربما لا يكون، ولكن الدارج في أيامنا هذه أن التحويل عادة لا يتم إلا عن طريق البيع بعد التقييم ووفق أسس ومعايير مالية.

---

[١] أحمد المحرز: النظام القانوني لتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص، كتاب صادر عن الندوة التي عقدها معهد الدراسات والسياسات الاقتصادية – جهود ومعوقات التخصيص في الوطن العربي – أبو ظبي – ١٩٩٥ –ص٥

[٢] إبراهيم علي ملحم: التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص – المجلة الدولية للعلوم الإدارية – العدد الثالث ١٩٩٧م – ص١٢

[٣] رفعت الفاعوري: خصخصة المؤسسة القطرية – الإدارة العامة العدد الرابع – ١٩٩٨ – ص٧١٧

٢-نشأة الخصخصة وتطورها:

اختلف الباحثون في البعد التاريخي للخصخصة مثل اختلافهم في البعد التاريخي للعولمة،ويأتي هذا الاختلاف بسبب أساليب الباحثين وخلفياتهم، فالبعض يعود بالخصخصة نشأة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية وفشل دور الحكومات في تعميق التنمية المنشودة، والبعض يعود بها إلى فترة الستينيات، وبدء بعض الحكومات الغربية، وبالذات المملكة المتحدة وفرنسا، في تحويل بعض الأنشطة الاقتصادية العامة وبيعها إلى القطاع الخاص، وذلك تماشياً مع العديد من الاعتبارات والظروف التي استجدت في ذلك الوقت، السياسية منها والاقتصادية [١]

الا ان الدارج في كتب السياسيين ولاقتصادين ينص على أن الخصخصة لم تتجسد بالشكل الذي نراه إلا في بداية الثمانينات من القرن الماضي، وخاصة في دول العالم الثالث، ومن جملتها دول العالم الإسلامي، والسبب في ذلك يعود إلى ما غدت تعاني منه هذه الدول من عجز في الموازين، بالإضافة إلى الاختلالات الهيكلية في إقتصادها، ونشوء الفساد والترهل الإداري، وعجزها عن سداد الديون، ولهذا فقد ارتفعت النداءات بنقل وتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص، حيث حمل لواء هذه الدعوة- في سبيل الخصخصة- دول العالم الأول والتي يهمها أن تتقاضى ديونها من الدول المتخلفة[٢].

ولتحاشي ما قد يستجد ويطرأ من أحداث في العالم، فقد قام صندوق النقد الدولي بوضع العديد من البرامج التي من شأنها إعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية، إضافة إلى تقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي، وذلك بحجة النهوض بتنمية الدول النامية إلا أن هذه الخطوات والبرامج لم تحدث أي أثر ملموس[٣]

---

[١] رفعت الفاعوري: خصخصة المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية - مرجع سابق ٧١٩-٧٢١

-عبد الرزاق فارس: الخيار بين القطاع العام والقطاع الخاص - المستقبل العربي - مرجع سابق - العدد ١٣٢-١٩٩٩-ص٦١٢

[٢] المرجع نفسه: ص٧٢٢

[٣] دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عملية التخاصية: البنوك في الأردن العدد الأول - ١٩٩٦ م ص٤٣

ومـــن الجديـــر بالذكـــر أن أولى الدول التي قامت بالعمل على نقل وبيع القطـــاع العام إلى القطاع الخاص هي المملكة المتحدة وفرنسا، حيث وضعت هذه الـــدول العديـــد مـــن القوانيـــن والأنظمـــة الملائمـــة لنقل الملكية، وطرق التقييم للمشـــروعات المراد بيعها، ولتحقيق ذلك فقد وضعت فرنسا عدة تشريعات، منها تشـــريعات تـــتعلق بكيفـــية التخصيص، وبطرق وأساليب تقييم المشروعات والتي شـــجعت العديد من الدول على اتباع ونهج أسلوب التخاصية، وذلك لما حققته من إيجابيات في الاقتصاد الفرنسي[1].

٣-الأهداف العامة للخصخصة:

للخصخصة عدد من الأهداف يمكن حصرها في[2]:

١- رفـــع الكفـــاءة للمشـــاريع الإداريـــة والاقتصـــادية والاجتماعية وذلك لزيادة الإنتاجية.

٢-الحـــد مـــن نســـبة التضخم وارتفاع الأسعار، لتحقيق التوازن وزيادة الرفاهية الاجتماعية.

٣-التخلص من القيود والأنظمة التي تحد من حرية التجارة والاستثمار.

٤-التخفـــيف مـــن عجـــز الميزانية وبالتالي تمكين الحكومات من انتهاج سياسات هادفة لصالح مجتمعاتهم.

٥-إطـــلاق العـــنان لقوى السوق لأن تأخذ مكانها، وتشجيع المنافسة بين المنتجين والحـــد من الاحتكار والتواطؤ وتوسيع دائرة الحرية للمستهلك وزيادة الاختيارات أمامه.

---

(١)أحمد المحرز: النظام الدولي لتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص – مرجع سابق – ص٦-٨

-رفعت الفاعوري: خصخصة المؤسسة العامة القطرية المستقبل العربي – مرجع سابق – ص٧٢١

-اسماعيل صبري: الدعوة المعاصرة إلى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص – المستقبل العربي – مرجع سابق – العدد ١٤٢- ١٩٩٠م- ص٦٨

(٢)إبراهيم علي الملحم: المجلة الدولية للعلوم الإدارية – مرجع سابق ص١٨٦

-كتاب صادر عن الندوة التي عقدها معهد الدراسات والسياسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي – جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية – النفط والتعاون العربي العدد ٨٠-١٩٩٧-ص١٦١-١٦٩

٦-زيـــادة الانـــتاج وتحسينه نوعاً وكماً، وذلك بسبب حرص القطاع الخاص على تحقـــيق الربحية ما أمكن. وتعظيمها، حيث سيواجه القطاع الخاص المشاريع بنوع مـــن الحـــذر أكـــثر بكثير مما كان عليه في القطاع العام، هذا علاوة على إمكانية تطوير وتدريب الكوادر المتاحة في ظل القطاع الخاص.

٧-توسيع الأسواق المالية وتطويرها لجذب المستثمرين المحليين والأجانب.

٩-جذب القطاع الخاص للاستثمار في المشاريع التي ترى الحكومة نفسها عاجزة عن القيام بها وتشجيع الاستثمارات الأجنبية[١].

وإلى جانب ما ذكر فإن هناك عدداً من الأهداف العامة للخصخصة أهمها:

أ-إلغـــاء أو تقليل الخدمات الحكومية من أجل تخفيف الأعباء المالية، حيث تعتبر هذه الأعباء ثقلاً يصعب على الميزانية تحمله.

ب-الـــتخلص مـــن بعـــض الأصول والمؤسسات المالية لزيادة موارد الدولة وسد العجز في الميزانية.

جـــــ- الوصول إلى أمثل إنتاج بأقل تكلفة ممكنة، إضافة إلى تمكين المستهلك من الإختيار بشكل أمثل كما أسلفت.

د-تحجـــيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي الداخلي وحصره في المحافظة على الأمن والاستقرار لتمكين القطاع الخاص من أخذ دوره في المجتمع.

---

(١) إبراهيم علي الملحم: الخصخصة والتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص – المجلة الدولية للعلوم الإدارية – مرجع سابق – ص١٨٨-١٨٩

-الكتاب الصادر عن الندوة التي عقدت من قبل معهد السياسات الاتصادية تابع لصندوق النقد العربي – مرجع سابق ص١٦٦-١٦٧.

ويجدر التنويه هنا إلى أن أهداف الخصخصة تختلف تبعاً للنظام الاقتصادي للدولة، وعليه فإن تحديد دور واحد للخصخصة ليس بالأمر السهل، فبعض الدول تسعى إلى الخصخصة رغبة منها في الحصول على القروض من صندوق النقد الدولي، أو لاعتبارات أخرى، والبعض الآخر يسعى إلى الخصخصة لتحسين البنية التحتية للبلد، عن طريق الحصول على أصول مالية من القطاع الخاص جراء بيع بعض المشاريع، وهنالك العديد من الدول من تسعى إلى الخصخصة بسبب الضغوط السياسية الخارجية تماشياً مع من يرسمون الإيقاع، وهذا هو الأكثر شيوعاً في هذا العصر[1].

٤-الآثار الإيجابية للخصخصة:

وكما أسلفت، فما من شيء له إيجابيات إلا وله سلبيات، والخصخصة مثلها مثل غيرها لها سلبيات ولها إيجابيات، وإضافة لما ذكر من الأهداف العامة التي تعتبر ضمن الإيجابيات، فإنه يمكن إيجاز الإيجابيات بمايلي

أ-زيادة الناتج المحلي الإجمالي حيث يؤدي إلى إعادة جدولة الديون وزيادة الإيرادات الحكومية وكذلك تخفيف الإنفاق العام.

ب-التخلص من القيود والأنظمة التي تحد من حرية التجارة والاستثمار وإطلاق الحرية للقطاع الخاص لأخذ دوره ومكانه.

جـ-التقليل من عجز الميزانية وبالتالي تمكين الحكومات من انتهاج سياسات هادفة لصالح مجتمعاتها.

د-توسيع الأسواق المالية وتطويرها لجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين المحليين والأجانب.

هـ-توسيع قاعدة الملكية سواء للمستثمرين المحليين أو الأجانب نتيجة لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

---

[1] نعيم خوري: التخاصية ـ أبعادها وجوانبها ومشاكلها المحاسبية، المدقق – العدد ٢٨- ١٩٩٦-ص٧

-أحمد محرز: النظام القانوني لتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص – مرجع سابق ص٨٦-٨٨

٥-الآثار السلبية للخصخصة:

للخصخصة مجموعة من السلبيات يمكن اجمالها بما يلي:

أ-التشـــكيك في قدرة الإدارة الحكومية، والتبعية للغرب دون تمييز، ويعود السبب في ذلك إلى أن الخصخصة قد أوجدت العديد من الشبهات التي تدور حول القطاع الحكومي، من فساد وترهل إداري وظهور الاختلاسات. وقد قال عدد من الخبراء و الباحثين بأن الخصخصة ما هي إلا نوع من أنواع التبعية الاقتصادية والتي قبلها المسلمون على علاتها دون تمييز(١).

ب-إلغاء أو تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وهذا الأمر كما هو ملاحظ مـــن وجهـــة نظـــر قائليه، يعرض أمن وسلامة الدول للخطر، كما يحد من قدرة الجهـــاز الحاكم على اتخاذ القرارات المصيرية في المحافل الدولية، وكمثال على ذلك ما يؤول إليه مصير الدولة في حال ما إذا خصخص الجيش.(٢)

جـــ-ونظراً لحداثة هذه الظاهرة في العالم الإسلامي، وخصوصاً مع غياب الأسس والمعايـــير اللازمة والتي تنظم وتؤسس عملية نقل الملكية للقطاع الخاص، وذلك لانعـــدام وجـــود بـــنوك للاستثمار وبيوت الخبرة اللازمة لتقديم الدراسات الدقيقة والخاصة بتقويم الأصول والمشاريع، فإن ذلك يعني بيع الأصول الحكومية بأسعار زهـــيدة، بسبب العرض الكبير والطلب المحدود والربح والخسارة، علاوة على ما يحدثه القطاع الخاص من تواطؤ على شراء الأصول العامة.

د-فقـــدان الحكومـــات الإســـلامية للأرباح التي كانت تحصل عليها من المشاريع المخصخصـــة، ممـــا يـــؤدي بالتالـــي، ومـــع مرور الزمن، إلى عجز جزئي في الميزانـــية، ولكن هذه الخسارة يمكن تعويضها فيما إذا قامت الحكومات الإسلامية

---

(١) عبد الملك الحمر: هذه خطايا الخصخصة الاقتصاد الإسلامي – العدد ٩١ – ١٩٩٧- ص٧١٣ – ٧١٥
ينظر حسين الجميحي: في ظل سياسة الخصخصة كيف نحمي مجتمعاتنا من سيطرة رأس المال الأجنبي – المرجع نفسه – العدد ١٨٤ – ١٩٩٦م – ص١٨٩

(٢) عبد الحسين وادي العطية: الخصخصة في البلدان النامية إيجابياتها وسلبياتها – دراسات العلوم الإدارية – العدد ١- ١٩٩٨
ينظر عبد الملك الحمر: هذه خطايا الخصخصة السبع – الاقتصاد الإسلامي – مرجع سابق – ص٧١٨

بتنفـــيذ المشـــاريع التي يمكن من خلالها تعويض الخسارة الناجمة عن خصخصة المشاريع المشار إليها.[1]

هـــــ التأثير السلبي على القوى و الأيدي العاملة في الدول الإسلامية والتي تمتاز بامـــتلاكها لموارد بشرية هائلة؛ ويعود السبب في ذلك إلى إحلال التقنية المتقدمة مكـــان الأيـــدي العاملة مما يؤدي إلى ارتفاع في نسبة البطالة وبالتالي تفاقم فجوة الفقر في المجتمعات الإسلامية، وما يؤدي إليه ذلك من نقص في قوة الطلب نتيجةً لقلة السيولة المتداولة في المجتمع.

ب-الشركات المتعددة الجنسية

إن مـــن أهم التعريفات الاقتصادية الواردة في العولمة، والتي ذكرها ونص علـــيها العديد من الباحثين والكتّاب، أنها تعني وبشكل عام(اندماج أسواق العالم في حقـــول الـــتجارة والاســـتثمار المباشر، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والـــتقانة ضمن إطار حرية الأسواق الرأسمالية، وتالياً خضوع العالم لقوى السوق العالمـــية ممـــا يؤدي إلى اختراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة)[2]

و الملاحظ أن هذا التعريف قد ركز على الجانب الاقتصادي بشكل كامل، واهم ما ركز عليه مضمون هذا التعريف هو الاستثمارات الأجنبية، وذلك عن طريق إلغاء أو تحجـــيم دور الدولـــة في النشاط الاقتصادي والذي لا يتم عادة إلا بواسطة الســـماح للشـــركات المتعددة الجنسية في أن تلعب دورها في إدارة دفة الاقتصاد العالمي، هذا علاوة على اتباع أسلوب التخاصية أو الخصخصة[3]

---

[1] عبد الملك الحمر: هذه خطايا الخصخصة السبع – الاقتصاد الإسلامي – ع١١٩١- ع٩١- ١٩٩٧ – ص٧١٨

ينظر كمال البصري: الاقتصاد الإسلامي بين التأميم والخصخصة – الاقتصاد الإسلامي – مرجع سابق- ص١٨٠

[2] محمد الاطرش: العرب والعولمة -ما العمل ؟-بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ص٤١٢

[3] محي الدين محمد مسعد :ظاهرة العولمة -الأوهام والحقائق-بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ص٥٩-٦٠

والشـــركات العابـــرة للقارات ليست وليدة الساعة، ولكنها موجودة منذ زمن بعيد نسبيا،إذ تعتبر هذه الشركات المحرك الرئيسي للنظام العالمي الجديد، وكذلك النظام الرأســمالي الحر، حيث أن من أكثر الأمور شيوعاً في الفكر الاقتصادي الحديث هو أن النظام الرأسمالي المدفوع بحافز تعظيم الأرباح الخاصة يهدف إلى التوسع مـــن خـــلال العديد من الطرق، أهمها استثمار الأرباح في دول العالم وخاصة في دول العـــالم الثالـــث، ومـــن جملتها دول العالم الإسلامي،لتفادي الركود والكساد الاقتصادي،والا زمات الاقتصادية العالمية الدورية، ولذلك فلا غرو أن نرى الدول الرأســـمالية قد عملت جاهدة على تأمين سلامة نظامها الاقتصادي التوسعي، وذلك باتباع العديد من الخطوات، أهمها تأمين سلامة وحرية التجارة الخارجية وضمان سلامة انتقال رؤوس الأموال عبر الدول.(١)

والشركات العابرة للقارات لم تأخذ دورها المرئي البارز في النظام العالمي الجديـــد إلا بعد منتصف الثمانينات، وذلك يعود إلى الاستقرار النسبي الذي شهده العـــالم، فكما هو معلوم أن العالم قد شهد حروباً مدمرة في القرن الماضي أبرزها الحـــربان العالميتان الأولى والثانية وما تلاهما من سباق على التسلح بين الدولتين العظميين آنـــذاك، حيـــث كـــان لهـــذه الأحداث اكبر الأثر على نشاط الشركات والمؤسسات العملاقة في ان تأخذ مكانها و دورها التوسعي (٢)

إلا أن الملاحظ انه وبعد منتصف الثمانينات، وخاصة عندما اخذ الخطر السوفياتي بالانحســـار تدريجـــيا، برزت ظاهرة جديدة وإيجابية للشركات المتعددة الجنسية، وهـــي الـــتزايد الكبير في تدفق الاستثمارات الأجنبية، حيث بلغت نسبة الزيادة في الـــتجارة الدولـــية مـــا بيـــن عامي ١٩٨٣و١٩٩٠م حوالي (٩%)سنويا، وبلغت الاســـتثمارات الأجنبية حوالي (٤٣%)سنوياوكذلك فإن مما يلفت النظر هنا، هو

---

(١) جلال امين:العولمة والدولة-مركز دراسات الوحدة العربية -مرجع سابق-ص١٥٦

ينظر نيفين محمد مسعد:العولمة والدولة -المرجع نفسه - ص١٨٥

(٢) محمد الأطرش: العرب والعولمة -ما العمل؟ص٤١٥ ومحي الدين محمد مسعد ظاهرة العولمة -الأوهام والحقائق-ص٦٢-بحوث ومناقشات الندوة الفكرية-مرجع سابق

زيـــادة الاســـتثمارات الأجنبية بشكل مباشر وكبير في الدول النامية، ومن جملتها دول العـــالم الإسلامي، حيث بلغت الزيادة في النسبة السنوية المتوسطية للاستثمار الأجنبي حوالي(٥٠%) سنوياً، وهذا يدل على مدى النشاط الذي مارسته الشركات العابرة للقارات في توجيه أصولها النقدية وكيفية استثمارها[١].

وقد عزا بعض الباحثين التزايد في حجم الاستثمارات الأجنبية، وخصوصاً بعد عقد الثمانينات، إلى عدة أسباب:

أ-تفـــاقم المضـــاربات المالـــية بالعملات القابلة للتحويل والاستثمار غير المباشر وبوســـائل الدفع الأخرى المقدمة بعملات قابلة للتحويل، حيث بلغ حجم المتاجرة بالعملات القابلة للتحويل في عام(١٩٨٦)م اكثر من (١٨٨) مليار دولار.

ب-إزالـــة القيود و العوائق على حركة رؤوس الأموال في الدول المتقدمة والعديد من الدول النامية.

ج-تبنـــي العديـــد من القوانين والأنظمة في العديد من دول العالم، وخصوصاً بعد عقـــد الثمانينات، والتي تهدف إلى إزالة القيود النقدية على المدفوعات الخارجية، حيث بلغ عدد هذه الدول حتى نهاية (١٩٩٦)م اكثر من (٩٠) دولة[٢].

د-اتجـــاه العديـــد من الدول الرأسمالية المتقدمة- منذ أوائل الثمانينات- إلى نظام الخصخصـــة الذي سبق الحديث عنه، حيث تبعها بعد ذلك العديد من الدول النامية والإســـلامية، وذلـــك تماشـــياً مع من يرسمون الإيقاع، علاوة على الضغوط التي مارستها الدول الرأسمالية الصناعية والمؤسسات الدولية، حيث ساهمت هذه العملية فـــي تيسير العديد من مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال شرائها العديد من المشاريع المعروضة للبيع.[٣]

---

(١) جلال امين: العرب والعولمة -مرجع سابق ص١٥٩-١٦١-

محمد الأطرش : العرب و العولمة-مرجع سابق ص٤١٧-٤١٩

محي الدين محمد مسعد: ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق مرجع سابق ص١٥-١٨

(٢) فادية عبد السلام: التغييرات في البنية الاقتصادية للنظام العالمي- مرجع سابق ص١٨

ينظر متروك الفالح: العولمة والدولة ص١٧٤ وكذلك جلال أمين: العولمة والدولة ص١٥٧-بحوث ومناقشات الندوة الفكرية-مرجع سابق.

(٣) احمد عبد الرحمن احمد: العولمة-المفهوم والمظاهر والمسببات -مجلة العلوم الأجتماعية -مرجع سابق ص ٥٩ ينظر ابراهيم علي الملحم: التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص- المجلة الدولية للعلوم الأدارية- مرجع سابق ص١٧٨

هـ- المعلومات والتقدم التقني الهائل الذي شهده العالم في القرن الماضي، ويشهده في القرن الحالي، حيث لعب دوراً بارزاً في زيادة المضاربات في العملات القابلة للتحويل وفي الأسهم والسندات ووسائل الدين الأخرى.

أ-خصائص الشركات المتعددة الجنسية

للشركات العابرة للقارات العديد من السمات والخصائص التي يمكن إجمالها بما يلي:

١-ضخامة الحجم:

وضخامة الشركة لا تقاس بمقدار رأس المال، وذلك يعود إلى أن رأس المال لا يمثل إلا جزءاً بسيطاً من إجمال التمويل المتاح للشركة، وكذلك فإن ضخامة الحجم لا تقاس بحجم العمالة المستخدمة في الشركة، لأن مثل هذه الشركات كانت نتاجاً للثورة المعلوماتية والثورة التكنولوجية التي شهدها العالم، حيث رفعت هذه الثورة مكانة إنتاجية العمل وقللت -في الوقت ذاته- من نسبة الأيدي العاملة بها؛ وبناءً على ما ذكر فان بعض الباحثين يقيس ضخامة الشركة بحجم مبيعاتها، والبعض الآخر بحجم الإيرادات الإجمالية، إلى غير ذلك من المقاييس.[١]

٢-تنوع الإنتاج:

حيث تتنوع أنشطة الشركات المتعددة الجنسية فلا تقتصر على منتج واحد أو سلعة واحدة؛ والدافع وراء ذلك هو رغبة الإدارة العليا في التدني باحتمالات الخسارة، فهي ان خسرت في نشاط يمكن أن تربح في نشاط آخر.

٣-الانتشار الجغرافي:

حيث(تنشط الشركات المتعددة الجنسية بالتعريف في عدد من الأقطار)[٢].

وكمثال على ذلك، فان شركة (ABB)، التي تكونت في عام (١٩٨٧) من اندماج شركة سويسرية وأخرى سويدية، استثمرت فور تكوينها (٣,٦)مليار دولار، حيث

---

[١] فادية عبد السلام:التغيرات في البنية الاقتصادية -مرجع سابق ص٣٥-٣٧

[٢] محي الدين محمد مسعد:ظاهرة العولمة- الاوهام والحقائق-مرجع سابق ص٦٩

شـــملت هذه الاستثمارات شراء٦٠ شركة، وتسيطر هذه الشركة الآن على اكثر مـــن (١٣٠٠)شركة، منها (١٣٠)شركة في بلدان العالم الثالث، و(٤١) شركة في دول شرق آسيا[١].

٤-الاعتماد على المدخرات العالمية:

حيث إن تلك الشركات تبقى في حاجة ماسة ومستمرة للحصول على تمويل مـــتزايد وذلـــك لتعدد الأنشطة وقلة السيولة لها في بعض الأحيان، وبالمقابل فإن الشـــائع بيـــن بعض الخبراء والباحثين أن الشركات المتعددة الجنسية تمتلك من الأموال ما يصعب حصره، وهذا غير صحيح، وذلك لأن هذه الشركات شركات استثمارية تمتلك أصولاً عينية أكبر بكثير من الأصول والموجودات النقدية[٢]

ب-أثر الشركات المتعددة الجنسية على النظام العالمي الجديد:

يتضـــح أثر الشركات المتعددة الجنسية على العولمة من خلال العمل على تعمـــيق العولمة ودمجها في سوق واحدة هي السوق العالمية والتي لا تنحصر في العملـــية الـــتجارية وإنما تمتد إلى العمليات المالية والآليات الإنتاجية وما يترتب علـــى ذلك من عبور القوميات، سواء عن طريق التوزيع الجغرافي للاستفادة من بعض المزايا الممنوحة في بعض الأقطار والإعفاءات الضريبية ورخص الأيدي العاملـــة عن طريق منح براءات الإنتاج بهدف اكتساح الأسواق المحلية المغلقة، حيـــث أدى ذلك في النهاية إلى ظهور الشركات المتعددة الجنسية بصفتها المنتج الرئـــيس المســـيطر على إنتاج واستغلال الثروات التعدينية الهائلة والطبيعية في العالم النامي[٣].

---

[١] عبد الرحمن احمد: العولمة المفهوم والمظاهر والمسببات-مرجع سابق ص٦٤

[٢] ابراهيم علي الملحم: التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص – المجلة الدولية للعلوم الإدارية – مرجع سابق – ص١٨٨.

[٣] فادية عبد السلام: التغيرات في البنية الاقتصادية للنظام العالمي – مرجع سابق – ص٧٢-٧٥.

والآن فإنـــه قد أصبح من الواضح أن الشركات المتعددة الجنسية قد لعبت دوراً قويـــاً فـــي تعميق العولمة وتجسيد معالم النظام العالمي الجديد، وخاصة أن أغلب هذه الشركات تخضع في ملكيتها للدول الصناعية الكبرى، وهي ذات الدول التـــي تبنـــت هـــذا الـــنظام وشجعت عليه، هذا وسيتم التركيز بشكل اوسع على الشركات المتعددة الجنسية ودورها في الفصول القادمة.

وكأنموذج للشركات المتعددة الجنسية فإن هذه النماذج كثيرة جداً يصعب حصرها حيث ذكر العديد من الباحثين أن الشركات المتعددة الجنسية قد تجاوز عددها (٢٧٠٠) شركة عابرة للقارات كما سيأتي في الفصل الثالث[١].

وجميع هذه الشركات ملك للدول الصناعية ومواطنيها، فعلى سبيل المثال تتقاسم بريطانيا وإيطاليا امتلاك شركتي (دنلوب وبيرللي) [٢] وهنالك العديد من الشركات المتعددة الجنسية التي لعبت دوراً كبيراً وبارزاً في التاريخ الاقتصادي المعاصر مثل (دوتش، شل، لابوانت، يونيلفر). وغيرها من الشركات الكبرى.

ومن أكبر الشركات وأكثرها شهرة وذيوعاً شركة (أوبل) الألمانية وشركة (جنرال موترز) [٣].

([1]) محي الدين محمد سعد، ظاهرة العولمة، الأوهام والحقائق، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ص ٥٩-٦٠.

([2]) شالز ليفونسون، التضخم العالمي والشركات المتعددة الجنسية، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط١، ١٩٧٦

([3]) ميد مبديكوف، الشركات المتعددة الجنسية وتوتر التناقضات الرأسمالية، دار دمشق، ط١، ١٩٩٤م، ص ١٢-١٣.

- ثيودور مورات، الشركات المتعددة الجنسية، دار الفارس، عمان، ط١، ١٩٩٤، ص ٣٤ وما بعد.

المبحث الرابع: التكتلات الاقتصادية وأثرها على النظام العالمي الجديد

تمهيد:

إن أبـــرز مـــا يمـــيز الاقتصاد العالمي في القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين هو ظهور ما يسمى بالتكتلات الاقتصادية التي تعد نتيجة حتمية لمـــا شـــهده العـــالم مـــن تطـــور وتغير في شتى الميادين وعلى رأسها الأنشطة الاقتصـــادية، إذ أن دول العـــالم قد أصبحت عاجزة عن مجاراة التيار الاقتصادي العالمـــي منفردة، مما حدا بهذه الدول أن تسعى جاهدة الى التعاون والتنسيق فيما بينها، وذلك عن طريق إنشاء تكتلات اقتصادية تمكنها من تنسيق سياساتها المالية والـــنقدية وغـــيرها، بغية مواجهة النشاط الاقتصادي العالمي؛ والتكتل الاقتصادي هـــو: (عملية تعاون وتنسيق بين بلدان متعددة تقع عادة قريبة من بعضها البعض، حيـــث يهدف هذا التعاون والتنسيق إلى توحيد سياساتها الاقتصادية، بحيث تصبح تجـــاه الآخرين وحدة اقتصادية واحدة، أما في داخلها فهي تعامل أطرافها على قدم المساواة وعلى أسس اقتصادية واجتماعية معينة)[1].

وأبرز ما يمثل التكتلات الاقتصادية في القرن العشرين، التكتل الاقتصادي الأوروبـــي الـــذي يعد أقوى وأكبر تكتل اقتصادي في العالم، بحيث أصبح العالم يعـــتمد، وإلـــى حـــد كبـــير، على حال هذا التكتل من تقدم أو تراجع في أنشطته؛ وإضافة إلى هذا التكتل العملاق، فقد ظهرت عدة تكتلات كان لها أكبر الأثر على تجســـيد معالم النظام العالمي الجديد، ومن ضمن هذه التكتلات التكتل الاقتصادي لأمـــريكا الشـــمالية (النافـــتا NAFTA)، وكذلك التكتل الاقتصادي الآسيوي أو ما يسمى بجماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية (APEC) الأبيك.

---

[1] حسين خزاعلة: الاقتصاد الأردني والتكتلات الاقتصادية – رسالة ماجستير غير منشورة – ص٢٦

أ-السوق الأوروبية المشتركة:

١.لمحة تاريخية.

تعتبر السوق الاوروبية المشتركة أقوى وأنجح جهاز اقتصادي عالمي على الإطـــلاق لمـــا حققـــته من نجاح كبير على الصعيدين الإقليمي والعالمي،، فعلى المســـتوى العالمـــي، فإنه يعكس التأكيد بأن مستقبل اقتصاديات دول العالم يعتمد بالدرجة الأولى على نجاح وتطور هذه السوق، والمقصود هنا هو حال هذه السوق مـــن تقـــدم أو تـــراجع في أنشطتها[١]، وكلما ذكرت السوق الأوروبية فإن الذهن ينصـــرف وبـــلا وقـــوع في خطأ ما إلى الجماعة الأوروبية، والسوق الأوروبية المشـــتركة تعنـــي: (اتحـــاد جمركي مع السماح بالتحرير الكامل لانتقال رؤوس الأموال والعمالة والمنشآت والخدمات داخل منطقة السوق المشتركة)[٢].

والهـــدف مـــن ذلك هو إيجاد روح التنافس بين الدول للوصول إلى الإنتاج الأمـــثل بـــأقل تكلفة ممكنة، ناهيك عن استغلال الموارد واستهلاكها بالشكل الذي يكفل تلبية الحاجات المتعددة بأبسط طرق الاستغلال، وأما عن العوامل التي هيأت للســـوق الأوروبية أن تنهض محققة أعلى درجات التكامل الاقتصادي، فهو شعور دول أوروبـــا الغربية، في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية، بحاجتها إلى تكتل اقتصـــادي وعسكري، وذلك بسبب وجود القطبين العملاقين على الساحة العالمية، وهما الاتحاد السوفيتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلـــك كان من أولى توجهات الدول الأوروبية الغربية في البداية أن قاموا بتوقـــيع اتفاقـــية إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC)[٣] في ١٨/١/ ١٩٥١م بيـــن ســـتة دول هـــي: (ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ)، وقد وضعت الخطة في البداية لتوحيد أوروبا على مراحل لكي

---

[١] فيان طاهر: أجهزة الاتصال الدولي – مرجع سابق – ص١٩٣

[٢] منظمة العمل العربي – الأسس النظرية للتجارة الدولية – ص٢٦

[٣] European Cool and Steel Community

تصـــل إلـــى درجـــة الإشراف الكامل على موارد أوروبا كلها، ثم تكوين ولايات أوروبية متحدة.[1]

وذلـــك يعـــود إلى شعور دول أوروبا بالخطر الداهم الذي يهددها من قبل الـــنظام الشـــيوعي الماركســـي؛ وقد كانت اتفاقية إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب حجر الأساس الذي قامت عليه السوق الأوروبية المشتركة فيما بعد، وما حققته من نجاح باهر على الصعيد الإقليمي الجغرافي والصعيد العالمي، وقد قامت الســـوق الأوروبية المشتركة بناء على معاهدة عقدت في مارس من سنة ١٩٥٧م بين ذات الدول التي قامت بإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وهذا الحدث، فـــي نظر السياسيين والاقتصاديين، يعتبر من أهم الأحداث في القرن العشرين لما حققـــه من أهداف لدول أوروبا الغربية، حيث بدأت الجماعة بتكريس جهودها من أجل التقريب وسد الخلل بين دول السوق.

وقـــد كـــان مـــن ضمن الجهود المبذولة من أجل التقريب بين دول أوروبا الغربيّة ، تأسيس الاتحاد الجمركي والمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي التي تم إنشـــاؤها ســـنة (١٩٤٨)م علـــى إثر مشروع (مارشال)، حيث انبثق عنها اتحاد المدفوعـــات الأوروبـــي عام (١٩٥٠)م من أجل تسوية حقوق الدول الأعضاء في مـــنظمة الـــتعاون، إضـــافة إلى ما استفادته من التجارة الحرة في الفحم والصلب بمقتضى بنود منظمة الفحم والصلب[2].

٢.أهداف السوق الأوروبية

وللسوق الأوروبية العديد من الأهداف التي يمكن إجمالها بما يلي[3]:

---

[1] محمود الباز: دراسات في الاقتصاد الدولي – مرجع سابق – ص٢٨٢

ينظر فيان طاهر: أجهزة الاقتصاد الدولي – مرجع سابق – ص٢٩٤

وكذلك حسن حسنين: أصول التجارة الدولية – مرجع سابق – ص٢٩٠

وكذلك وجدي حسين: العلاقات الاقتصادية الدولية – مرجع سابق – ص٢١٦

[2] زينب عوض الله: العلاقات الاقتصادية الدولية – مرجع سابق – ص١٩٦

[3] فيان طاهر: أجهزة الاقتصاد الدولي – مرجع سابق – ص٢٠٢-٢٠٤

ينظر وجدي حسين: العلاقات الاقتصادية الدولية – مرجع سابق – ص٢٢١-٢٢٦

١-تحرير انتقال السلع: حيث عملت الجماعة الأوروبية على إقامة اتحادات جمركية من شأنها إلغاء الضرائب الجمركية بين الدول الأعضاء والعمل على توحيد تعرفة جمركية موحدة مع دول العالم الخارجي.

٢-التعهد من قبل الدول الأعضاء على زيادة الناتج الزراعي وتطوير الفنون المستخدمة في الإنتاج،، هذا علاوة على العمل من أجل النهوض بالريف أرضاً وسكاناً، وضمان مستوى معيشة لائق لهم.

٣-عدم التمييز بين مواطني الاتحاد من حيث حرية السفر والعمالة والتشغيل ومستوى الأجور وغيرها.

٤-تقديم التسهيلات الاستثمارية اللازمة لرعايا الدول الأعضاء بحيث يكون لهم الحق في إقامة المشاريع الإنتاجية في أي دولة من دول السوق الأوروبية.

٥-حرية انتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء وتخليصها من القيود المفروضة.

٦-تسهيل عمليات النقل بكافة أنواعها من بحري وبري ونهري جوي.

٧-التشاور الجماعي بين الدول الأعضاء لحل المشاكل العالقة وتخطيط السياسة الاقتصادية للوصول إلى توازن في ميزان المدفوعات.

٨-في المجال الاجتماعي، على الدول الأعضاء التكاتف من أجل النهوض بمستوى المعيشة لمواطنيها وظروف العمل وتقريب الفوارق ونشر التدريب المهني والتأمين الاجتماعي.

ب-النافتا (NAFTA):

والنافتا تكتل اقتصادي تجاري إقليمي يتيح للولايات المتحدة الأمريكية مزيدا من التوسع في السوق التصديرية وقدراً أكبر من المرونة في حركة الاستثمارات الأمريكية، إضافة إلى أنها نوع من أنواع الانغلاق والانعزالية، أي الاكتفاء بالحدود الجغرافية للولايات المتحدة مع كندا من الشمال والمكسيك من الجنوب.

ومن الوصف السابق يلاحظ أن المحرك الرئيسي في خروج النافتا إلى حيز الوجود عام (١٩٩٤)م، رغبة الإدارة الأمريكية في توسيع نشاطها التجاري، إضافة إلى عملية التكتل والإجماع من قبل رجال الأعمال الأمريكيين في مجال دعم الاتفاقية والعمل على إقرارها وبذل الجهود من أجل الحصول على موافقة

الكونغرس، حيث قام رجال الأعمال الأمريكيين بجهد دائب من أجل اتباع سياسات فعلية قوية لحث البيت الأبيض على اتباع نهج جديد في تعامله مع الدول الأخرى، وذلك بغية انفتاح الولايات المتحدة على الأسواق الخارجية، حيث قام البيت الأبيض برفع الحظر عن فيتنام، والسماح بصفقة مبيعات من أجهزة الكمبيوتر المتقدمة إلى الصين بلغت قيمتها (٨٠٠٠٠٠٠) دولاراً، إضافة إلى رفع الحظر عن صادرات الطاقة النووية[١].

وكما أسلفت، فإن هذا التكتل يضم في عضويته ثلاث دول هي :(الولايات المتحدة والمكسيك وكندا)، حيث بدأ هذا التكتل بإقامة اتفاقية تجارية بين الولايات المتحدة وكندا عام ١٩٨٨م، ومن ثم إقامة منطقة تجارية حرة مع المكسيك عام ١٩٩٤م)[٢].

١-مبادئ النافتا:

قامت النافتا على العديد من المبادئ والنقاط التي يمكن إيجازها بما يلي[٣]:

أ-تخفيض الرسوم الجمركية على مدى خمسة عشر عاما مع تباين نسب التخفيض والفترة التي تستغرقها طبقا للنطاق المعني.

ب-إزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة باستثناء قطاع البترول في المكسيك والصناعة الثقافية في كندا والخطوط الجوية والاتصالات اللاسلكية في الولايات المتحدة.

ج-استبعاد الهجرة أو حرية الحركة للأفراد.

د-السماح لأية دولة من الدول الأعضاء بالانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المحدد لذلك بستة أشهر.

هـ-السماح بانضمام أعضاء آخرين.

---

[١]جفري جارتن: العمل والسياسة الخارجية – مرجع سابق – ص٦٩

ينظر فادية عبد السلام التغيرات في البنية الاقتصادية للنظام العالمي وآفاقها المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠م – مرجع سابق – ص٥٢

[٢]حسين خزاعلة: الاقتصاد الأردني والتكتلات الاقتصادية – رسالة ماجستير غير منشورة – ص٢٧

[٣]فادية عبد السلام: التغيرات في البنية الاقتصادية للنظام العالمي – مرجع سابق – ص٥٥

و-فتح الباب أمام التعاقدات الحكومية التي تتجاوز فترة معينة، وتعد المكسيك الطرف الأساسي الذي سيتأثر من هذه النقطة، حيث تحتفظ ببعض التعاقدات للشركات الوطنية.

ز-السماح للدول الأعضاء بالعودة إلى بعض القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية للدولة المعنية لبعض الصعوبات نتيجة فتح السوق.

ح-اللجوء إلى التحكيم المستقل لحل الخلافات بين الدول الأعضاء.

٢-أهم القطاعات التي تسري عليها الاتفاقية:

أ-الزراعة:

إزالة معظم الرسوم الجمركية المفروضة على المعاملات الزراعية بين الولايات المتحدة والمكسيك بصورة فورية، بناء على ترتيبات ثنائية بين الولايات المتحدة والمكسيك. ويشترط كذلك استبدال حصص وتراخيص الواردات بتعريفات جمركية يمكن تخفيضها في خلال فترة تتراوح ما بين (١٠-١٥) سنة، ويسري هذا الاتفاق على السكر وعصير البرتقال والذرة، وأما الحال بالنسبة لكندا فقد تم استثناء منتجات الألبان والدواجن والبيض.[1]

ب-قطاع المنسوجات:

حيث نصت الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على قطاع المنسوجات على مدى خمسة عشر عاما (١٥) من جانب الدول الثلاث في آن واحد.

ج-قطاع السيارات والكمبيوتر:

و يخضع هذان القطاعان لقواعد معينة، بحيث يشترط أن تصل نسبة التصنيع المحلي إلى (٦٢%) من مكونات السيارة حتى تعفى من الرسوم الجمركية، كما و يجب ان تزال الحواجز الجمركية في خلال مدة لا تزيد عن عشرة اعوام بحيث تطلق خلالها حصة المكسيك في الواردات من السيارات.

---

[1] Murry.Smith: The North American Free Trade Agreements.pp-86-89

على إقامة الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الرغبة في التغلب على المنافسين التقليديين، فعلى سبيل المثال، كان من أهداف إقامة الاتحاد الأوروبي، إنهاء الصراع التاريخي بين فرنسا وألمانيا. أما (الأبيك)، فإن الهدف من إنشائها هدف

سياسي، فقد كان تقليص مخاطر الصراع البيني داخل دول آسيا وعبر المحيط الهادي.

ب-الأسباب الاقتصادية:

ومن أهم الأسباب الاقتصادية التي دفعت هذه الدول لإبرام اتفاقية (الأبيك)، هو مدى الفائدة التي سوف تجنيها هذه الدول من توقيعها على هذه الاتفاقية، وبالذات دول جنوب وشرق آسيا التي حققت معدلات نمو اقتصادية مرتفعة خلال العقدين الماضيين، وبالذات قبل الأزمة الآسيوية، حيث زادت معدلات النمو السنوية للصادرات الآسيوية، وذلك على الرغم من نزعات الحماية في الأسواق العالمية في أوروبا والولايات المتحدة، مما أدى إلى تزايد مخاوف اليابان ونمور آسيا، وحدا بالتالي بهذه الدول إلى أن تنهج سياسة اقتصادية تؤدي بها إلى توسيع التجارة الإقليمية البينية، حيث وصلت نسبة التجارة الإقليمية بين هذه الدول ما يربو على (٣٠%) من إجمالي تجارتها في عام (١٩٩٥)م؛ وقد مثلت حصة شرق آسيا، ممثلة بالصين وكوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان، ما نسبته (٢٦,٤%) من الصادرات العالمية، هذا بالإضافة إلى ما شهده العالم من زيادة مطردة في تدفقات التجارة بين دول شرق آسيا والاتحاد الأوروبي، حيث وصلت حصة دول شرق آسيا من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي وصادراته، (٢٦,٢%)، ممثلة بذلك أهم شريك ديناميكي للاتحاد الأوروبي[١].

٢.أهم الأهداف المعلنة للأبيك:

ويمكن تحديد هذه الأهداف في[٢]:

أ-تحرير التجارة والاستثمار في الأجلين المتوسط والطويل.

ب-تنسيق إجراءات التجارة والاستثمار.

ج-تقوية وتعزيز التعاون الاقتصادي.

---

[١] محمد فرج: الآسيان والأبيك: خيارات الإقليمية والعالمية في شرق آسيا - مجلة السياسة الدولية - العدد الثاني - ١٩٩٤م ص١٤١-١٤٣

[٢] المرجع نفسه - ص١٤٣.

الفصل الثاني: الواقع الاقتصادي للدول الإسلامية

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثاني: خصائص اقتصاديات الدول الإسلامية

المبحث الثالث: معوقات التنمية في العالم الإسلامي

الفصل الثاني

الواقع الاقتصادي للدول الإسلامية.

مقدمة:

لقد انقسم العالم الإسلامي في منتصف العقد الثاني من القرن الماضي إلى دول ودويلات، بعد أن كان يمثل، في ظل الدولة العثمانية، مجموعة ومنظومة متميزة عن النظم الاستعمارية والاقتصادية الأخرى، وذلك نتيجة لتآمر الدول الاستعمارية على هذه القوة الجبارة، وبالأخص المملكة المتحدة والتي كانت تتبنى مذهب "فرق تسد".

والناظر إلى حال الدول الإسلامية الآن، يراها موزعة بين شتى قارات العالم، فالجزء الأكبر منها يقع في قارة آسيا، وجزء في قارة إفريقيا، وجزء صغير يقع في قارة أوروبا. وهذه الدول في تعاملها مع بعضها البعض أو تعاملها مع العالم الخارجي، إن جاز التعبير، لا تتبع مذهباً اقتصادياً واحداً وإنما عدة مذاهب، أبرزها المذهب الاقتصادي الرأسمالي، والمذهب الاقتصادي الاشتراكي، وكذلك المذهب الاقتصادي المختلط.

وبناء على ما تقدم فإنه يمكن تعريف الدول الإسلامية بأنها "مجموعة من البلدان في آسيا وإفريقيا وجزء من أوروبا والتي تمثل في المرحلة السابقة والراهنة مجموعة متميزة عن البلدان الرأسمالية المتقدمة، والمنظومة الاشتراكية يجمعها الدين الاسلامي". والملاحظ أنه قد تم فصل دول العالم الإسلامي في هذا الوصف أو التعريف، مكانياً وزمانياً، عن بقية دول العالم، والملاحظ كذلك أن الدول الإسلامية أكثر انحسارا، من الدول النامية بشكل إجمالي، إذ أن الدول النامية منتشرة في جميع قارات العالم، بينما الدول الإسلامية منتشرة في ثلاث قارات فقط.

ولا بد من التنويه هنا إلى أن الدول الإسلامية تمثل، في المرحلة الراهنة، أكثر من ربع دول العالم، حيث تجاوز عددها الخمسين دولة [1].

---

[1] عبدالكريم عبابنة: التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية – رسالة ماجستير غير منشورة- ١٩٩٠م – ص٢٦.

ونظـــراً لكـــثرة الـــدول الإســـلامية وتعددها، فإنه ومن البديهي أن تختلف في الخصـــائص والســـمات والفقر والرفاهية وندرة الموارد ووفرتها، ولذلك فإنه ومن باب أولى تناول الواقع الاقتصادي للدول الإسلامية بشكل إجمالي، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث يناقش المبحث الأول أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، مثل البطالة، والناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد، بينما يتناول المبحث الثاني أهم الخصـــائص المشتركة لاقتصاديات الدول الإسلامية، مثل الاعتماد على منتج واحد أو اثنيـــن، وسوء أو تدني متوسط دخل الفرد، وضعف التجارة الخارجية، بينما تم التركيز في المبحث الثالث على أهم العوامل والمعوقات التي أدت إلى إعاقة العملية التنموية في العالم الإسلامي، مثل الفقر، والتبعية الاقتصادية، والافتقار إلى التعليم، وانتشار الأمية، إلى غير ذلك من العوامل كثير.

و الجدول رقم (١) يبين عدد الدول الاسلامية واسماءها وأعداد السكان فيها.

الدولة	عدد السكان بالمليون
أذربيجان	٧,٢
الأردن	٤,٢
أفغانستان	٢٣,٥
البانيا	٣,٣
الإمارات العربية المتحدة	٢,٥
أندونيسيا	١٩٣,٣
أوغندا	١٩,٢
إيران	٦٤,١
الباكستان	١٢٩,٩
البحرين	٠,٦٧٥
بروناي دار السلام	٠,٣٥٥
بنغلاديش	١١٩,٨

بنين	٥,٥
بوركينا فاسو	١٠,٤
تركمانستان	٤,٥
تركيا	٦١,١
تشاد	٦,٤
تونس	٩
الجابون	١,١
جامبيا	١,١
الجزائر	٢٩
جيبوتي	٦
السعودية	١٩,٠
السنيغال	٨,٥
السودان	٢٦,٧
سوريا	١٤,١
سيراليون	٤,٢
الصومال	٩,٥
طاجيكستان	٥,٨
العراق	٢٠,١
سلطنة عمان	٢,٢
غينيا	٦,٦
غينيا بيساو	١,١
فلسطين	...
قازقستان	١٦,٦
قطر	٦٠٠ ,٠
القمر	٠,٥٠٠

قيرقيزيا	٤,٥
الكاميرون	١٣,٣
الكويت	١,٧
لبنان	٤,٧
ليبيا	٥,٤
المالديف	٠,٣٠٠
مالي	٩,٨
ماليزيا	٢٠
مصر	٥٧,٨
المغرب	٢٦,٦
موريتانيا	٢,٣
موزنبيق	١٦,٢
النيجر	٩,٠
اليمن	١٥,٣
نيجريا	٠٠

المصدر: بنك التنمية الإسلامي – التقرير السنوي – ١٩٩٨م

المبحث الأول: أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

١. المساحة:

ربمـــا يتبادر إلى الذهن أن المساحة الإجمالية للدول الإسلامية ثابتة، إلا أن الحقـيقة غير ذلك، حيث نرى، ونتيجة لتغير الظروف وتبدل الأحوال، تفكك دول إلـــى دويـــلات، واتحـــاد دولـــة مع دولة أخرى، كل ذلك أدى إلى تغير المساحة الإجمالـــية للعـــالم الإســـلامي، والدليل على ذلك يتضح من خلال عدد الدول في الســـابق، وخاصـــة عند وقبل فترة انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث كان عدد الدول الإســـلامية لا يـــتجاوز ٤٥ دولـــة، وقـــد دلت آخر إحصائية على أن عدد الدول الإسلامية قد تجاوز الـــ(٥٠) دولة [١].

ومـــن خـــلال المقارنة بين البيانات والجداول الصادرة عن البنك الدولي، تـــتدعّم حقيقة أن المساحة الإجمالية للعالم الإسلامي غير ثابتة، حيث أشار أطلس البنك الدولي لعام ١٩٩٤م، أن مساحة العالم الإسلامي قد بلغت (٢٩,٨٩٦٣)مليون كم^{٢} تقريباً [٢].

وبالمقارنة مع عام ١٩٩٧م، يتضح الفرق جلياً، حيث ازدادت مساحة العالم الإســـلامي زيـــادة عظـيمة، للأسباب السالف ذكرها، حيث وصلت مساحة العالم الإسلامي في نهاية عام ١٩٩٧م إلى (٣٠٠٧٩,٩)مليون كم^{٢} [٣].

لقد أثبتت الدراسة أن أثر العولمة على مساحة العالم الإسلامي كان أثراً إيجابياً حيث يعتبر ذلك نتيجة حتمية لما جاءت به العولمة من مبادئ ونداءات

---

(١) بنك التنمية الإسلامي – التقرير السنوي – ١٩٩٤م، و١٩٩٧م

انظر المرجع نفسه –١٩٩٧م.

(٢) البنك الدولي – أطلس البنك الدولي ١٩٩٤ – ص١٧. البنك الدولي – أطلس البنك الدولي ١٩٩٨م – ص١١.

(٣) البنك الدولي – أطلس البنك الدولي ١٩٩٨م – ص١١.

تمثلت بمنظمات دولية وعالمية مثل منظمة حقوق الإنسان وحقوق المرأة وغيرها[1].

ويتضح أثر العولمة بشكل أكثر جلاء على مساحة العالم الإسلامي فيما بعد عام (١٩٨٥) حيث أخذت أهم بوادر العولمة بالبزوغ والظهور على الصعيد العالمي هادفة إلى مشاركة الحكومات والدول في اتخاذ القرارات السياسية منها والاقتصادية مثل حق الشعوب في تقرير المصير وحق المرأة في العمل إضافة إلى الحقوق الإقليمية المتمثلة في حق الشعوب في الانفصال عن وحدة جغرافية معينة[2].

ففي عام (١٩٨٥م) لم تتجاوز مساحة العالم الإسلامي (٢٧) مليون كم^2 بينما يلاحظ أن المساحة قد ازدادت وبشكل ملحوظ جراء هذه النداءات وجراء الدعم الذي لاقته الشعوب الإسلامية من أنصار العولمة بشكل عام، وأنصارها في الدين إلى (٢٩,٨٩٦٣) مليون كم^2 في عام (١٩٩٥) ليرتفع هذا الرقم إلى أكثر من (٣١) مليون كم^2 بعد عام ١٩٩٧م[3].

والملاحظ أن العولمة كانت وما زالت حالة، والتوسع في المساحة حدث، فالحالة شيء معاش والحدث مضى وانتهى إلا أن هذا الحدث كان نتيجة حتمية لهذه الحالة وخصوصاً لما شهده العالم من أحداث في حقبة ما بعد عام ١٩٩٠م من انهيار للاتحاد السوفيتي سابقاً والاتحاد اليوغسلافي.

وختاماً لهذا المطلب فإنه يمكن القول إن زيادة مساحة العالم الإسلامي كانت أثراً إيجابياً للعولمة إلا أنه يجدر التنويه إلى أن تشجيع المنظمات العالمية والتي تسيرها الدول العظمى في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فإن

---

(١) عز الدين إسماعيل، مجلة العربي، العدد ٤٩٨، ١٩٩٥م، ص ٢٦. انظر: مروان عبدالرزاق، ما هي العولمة؟ ع٣، ١٩٩٧م، ص٥٤.

(٢) The state of the world refugees fiddly years of Humanitancian Action (2000). United form high commission (UNHCR).

(٣) البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي، ١٩٨٥م، ص ٣٢٣.

المرجع نفسه لعام ١٩٩٧م ص ٣٤٥. وانظر البنك الدولي، التقرير السنوي، ١٩٩٧م، و ١٩٩٨م، ص ٢٣.

الباحث ليستشف بأن هذا الأمر لم يكن المراد منه هو الصالح العام للدول الإسلامية وشعوبها بقدر المحافظة على المصالح الأساسية للدول العظمى وتعظيمها.

٢. السكان:

إن التضـــخم السكاني المتسارع هو من أبرز المظاهر التي يمتاز بها العالم الإسلامي عن غيره من العوالم، إذ أن التزايد في أعداد السكان هو تزايد يفتقر إلى التخطـــيط والتنظـــيم الفعال في أغلب الدول الإسلامية، وذلك يعود لافتقار شريحة كبـــيرة مـــن المجتمع المسلم عن فهم النصوص الواردة في هذا المجال، سواء من القـــرآن الكـــريم أم من السنة النبوية، ولذلك فلا غرو أن نرى أن التركيز منصب على الكم دون الكيف، والشريعة الإسلامية حينما حثت على التوالد والتناسل، إنما حثـــت علـــى التوالد والتناسل الإيجابي الذي يؤتي أكله في نشء يقوم بأعباء هذه الأمة.

ويظهـــر أثـــر الزيادة السكانية المتسارعة في العالم الإسلامي، عند مقارنة الـــدول الإسلامية بالدول الصناعية، والتي يبلغ عددها ثلاثين دولة، حيث يتراوح المعـــدل الســـنوي للنمو السكاني في (٢٠) دولة منها بين (٠,١% - ٠,٩%)، أما الـــدول العشـــر الأخرى فإن النمو السكاني يتراوح ما بيـــن (١,٠% - ١,٤%) سنويا[١].

بيـــنما يبلغ النمو السكاني في دول العالم الإسلامي ما بين (٢% -٣,٤%)، وهذه المعدلات لا تعبر تعبيراً حقيقياً عن النمو السكاني الفعلي، وإنما هي أرقام تقديرية، حيث أن بعض الإحصائيات قد أظهرت أن النمو السكاني أعلى بكثير، حيث وصل معـــدل الـــنمو الســـكاني في الكويت حوالي (٥,٥%)سنويا، بينما نرى أن المعدل العالمي لنمو السكان في العالم كله هو (٢%)سنويا [٢]

---

(١) المرجع السابق – ص٣٨-٤٠.

- أنظر أنور العدل : التنمية الصناعية في الدول النامية – دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية – الطبعة الأولى ١٩٨٧– ص٨٦.

(٢) رمزي زكي : المشكلة السكانية – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت – الطبعة الأولى – ١٩٨٤ – ص٢٢. انظر عبد العليم خضر – صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادي – ص١٤٦ فما بعد.

ومن أبرز المظاهر التي تميز بها العالم الإسلامي، انخفاض معدل الوفيات وارتفاع نسبة المواليد، ويعود السبب وراء انخفاض نسبة الوفيات في الدول الإسلامية، إلى اهتمام هذه الدول بشكل متزايد بالنواحي الصحية، واهتمام المنظمات العالمية في تقديم الخدمات والمساعدات لهذه الدول [١].

والنمو السكاني المرتفع، ليس بحد ذاته أمرا سلبيا وغير مرغوب فيه، إذ أن الحاجة إلى أعداد سكان كبيرة قد يكون في بعض الأحيان أمراً مرغوباً فيه ومحبباً إليه في بعض الدول، وخاصة تلك الدول التي تعاني من قلة عدد السكان، مثل الكويت ومجموعة الدول النفطية الأخرى؛ وذلك نظراً لقدرات الدول النفطية على تحمل أعباء الزيادة السكانية [٢].

وباستعراض الإحصائيات السابقة واللاحقة لمجموع سكان العالم الإسلامي، يلاحظ مدى النمو السكاني المتسارع الذي يعيشه العالم الإسلامي، حيث بلغ عدد سكان العالم الإسلامي عام ١٩٩٢م أكثر من (٩١٣,٣٨) مليون نسمة، موزعين على (٤٧) دولة إسلامية، وهذا العدد ليس دقيقا (١٠٠%)، إذ أن هناك أكثر من (٥٠) مليون نسمة يعيشون في الهند، ومهما يكن فإنه يكفينا الاستدلال بأعداد سكان العالم الإسلامي والذي زاد زيادة ملحوظة في عام (١٩٩٧م) حيث بلغ عدد السكان أكثر من (١٠١٧,٧) مليون نسمة موزعين على (٥١) دولة مسلمة [٣].

والجدول رقم (٢) يوضح مساحة الدول الاسلامية وعدد سكانها والذي تجاوز المليار و عشرين مليون نسمة لغاية عام ١٩٩٥ واما المساحة فقد سبق ذكرها من العام نفسه.

---

(١) انظر علي الشواورة – جغرافية السكان – مرجع سابق ص٤٦-٤٨.

(٢)عبدالعليم خضر: صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادي – مركز المحروسة – الطبعة الأولى – ص١٣٠.

[٣] بنك التنمية الإسلامي – التقرير السنوي – ١٩٩٣م –١٩٩٤م.

انظر البنك الدولي – تقرير التنمية العالمية –١٩٩٧م.

جدول رقم (٢) مساحة العالم الاسلامي وعدد السكان

البلد	المساحة الكلية بآلاف كم ٢	عدد السكان بالملايين منتصف ١٩٩٥
أذربيجان	٨٧	٧,٥
الأردن	٨٩	٤,٢
أفغانستان	٦٥٢	٢٣,٥
ألبانيا	٢٩	٣,٣
الإمارات العربية المتحدة	٨٤	٢,٥
أندونيسيا	١٩٠٥	١٩٣,٣
أوغندا	٢٣٦	١٩,٢
إيران	١٦٤٨	٦٤,١
الباكستان	٧٩٦	١٢٩,٩
البحرين	٠,٦	٠,٦
بروناي دار السلام	٦	٠,٣
بنغلاديش	١٤٤	١١٩,٨
بنين	١١٣	٥,٥
بوركينا فاسو	٢٧٤	١٠,٤
تركمانستان	٤٨٨	٤,٥
تركيا	١٧٩	٦١,١
تشاد	١٢٨٤	٦,٤
تونس	١٦٤	٩
الجابون	٢٦٨	١,١
جامبيا	١١	١,١
الجزائر	٢٣٨٢	٢٨,٠
جيبوتي	٢٣	٠,٦

البلد	المساحة الكلية بآلاف كم ٢	عدد السكان بالملايين منتصف ١٩٩٥
السعودية	٢١٥٠	١٩,٠
السنيغال	١٩٧	٨,٥
السودان	٢٥٠٦	٢٦,٧
سوريا	١٨٥	١٤,١
سيراليون	٧٢	٤,٢
الصومال	٦٣٨	٩,٥
طاجيكستان	١٤١	٥,٨
العراق	٤٣٨	٢٠,١
سلطنة عمان	٢١٢	٢,٢
غينيا	٢٤٦	٦,٦
غينيا بيساو	٣٦	١,١
فلسطين	٠٠	٠٠
قازقستان	٢٧١٧	١٦,٦
قطر	١١	٦٠
القمر	٢,٥	٥٠
قيرقيزيا	١٩٨	٤,٥
الكاميرون	٤٧٥	١٣,٣
الكويت	١٨	١,٧
لبنان	١٠	٤,٠
ليبيا	١٧٦٠	٥,٤
المالديف	٠,٣٠٠	٠,٣
مالي	١٢٤٠	٩,٨
ماليزيا	٣٣٠	٢٠,١
مصر	١٠٠١	٥٧,٨

البلد	المساحة الكلية بآلاف كم ٢	عدد السكان بالملايين منتصف ١٩٩٥
المغرب	٤٤٧	٢٦,٦
موريتانيا	١٠٢٦	٢,٣
موزنبيق	٨٠٢	١٦,٢
النيجر	١٢٦٧	٩,٠
اليمن	٥٢٨	١٥,٣

المصدر: بنك التنمية الاسلامي-التقرير السنوي لعام ١٩٩٧م

ويتضح أثر العولمة على عدد سكان العالم الإسلامي من ناحيتين إحداهما إيجابية والأخرى سلبية أما بالنسبة للجانب الإيجابي فإنه يتضح من خلال انخفاض معدل الوفيات وارتفاع نسبة المواليد وتدني نسبة الأمراض في دول العالم الإسلامي[١] ويعود ذلك إلى ما قد سلف ذكره من الاهتمام البالغ بالنواحي الصحية واهتمام المنظمات العالمية مثل منظمة حقوق الإنسان و(اليونيسف) بحق الإنسان في الحياة[٢].

ويجدر التنويه إلى أن هذه المنظمات لم تأخذ دورها المرأي على الساحة العالمية إلا في ظل النظام العالمي الجديد وتشجيعه للحركات التحررية والاستقلالية.

أما الجانب السلبي فإنه سلبي من وجهة نظر إسلامية إذ ارتفعت النداءات المناهضة لكثرة الإنجاب وارتفاع نسبة المواليد وخاصة من قبل تلك المنظمات التي تتبنى الدفاع عن حقوق المرأة بحجة أن ذلك يعرض صحة المرأة للعديد من الأخطار جراء الولادات المتكررة.

---

(١) رمزي زكي، المشكلة السكانية، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط١، ١٩٨٤م، ص٢٤.

(٢) - The long past war peace, contending, Explanation Projection, charies, wikelly, Jr. Editor Harper Collins Publisher. PP. 62-66.

- United nation high commission for refugees (U N H C R).

٣. معدلات إجمالي الناتج المحلي

لعل أبرز ما يميز معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي في الدول الإسلامية، هي أنها كانت منذ عام ١٩٩٠م، أعلى من معدلات النمو في الدول الصناعية السبع الكبرى وفي الدول الصناعية الأخرى، وعلى الرغم من ذلك، كانت معدلات النمو للدول الإسلامية أدنى من معدلات النمو في جميع الدول النامية الأخرى، باستثناء عامي (١٩٩١م و ١٩٩٢م)، حيث كانت معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي معتدلة في جميع الدول الإسلامية، بحيث تجاوزت (٥%) فقط عام (١٩٩٢م)، في حين كانت معدلات النمو في جميع الدول النامية ما يقارب (٦%)، وإذا أخذنا معدلات النمو في الدول الإسلامية (الدول المصدرة للنفط، الدول غير المصدرة للنفط، الدول الأقل نمواً)، فإن من أكثر الأمور وضوحا، هو عدم استقرار معدلات النمو من سنة إلى أخرى، وخاصة في الفترة(١٩٩٠ - ١٩٩٣م) إذ يلاحظ في غضون هذه السنوات أن إجمالي الناتج المحلي للدول المصدرة للنفط قد بلغ في عام ١٩٩٢ ما نسبته ٤,١%، أي ما يعادل معدل نمو مقداره (٧,١%) عام (١٩٩٢م)، وقد انخفض في عام (١٩٩٤م) بنسبة (٤%)؛ ويعود السبب في ذلك إلى الانخفاض الشديد في أسعار النفط الخام، حيث وصل سعر البرميل إلى أقل من (١٣) دولاراً في عام (١٩٩٤)، إلا أن هذا الأمر لم يبق على حاله حيث وصلت نسبة النمو في عام (١٩٩٧م) إلى أكثر من (٧,٢%)، أما بالنسبة للدول غير المصدرة للنفط فقد سجلت هذه الدول معدلات نمو متواضعة حيث وصل متوسط النمو السنوي إلى (٥,٢%) عام ١٩٩٠م، وحققت الدول الإسلامية غير المصدرة للنفط بذلك معدلات نمو أدنى من معدلات النمو للدول المصدرة للنفط. ومن الملاحظ أن إجمالي الناتج المحلي للدول الإسلامية غير المصدرة للنفط قد واصل الارتفاع بشكل بطيء، أما الدول الإسلامية الأقل نمواً، فإن الملاحظ على هذه الفئة، أن إجمالي الناتج المحلي لديها قد ارتفع بشكل أبطأ

الميزان التجاري لمجموع الدول الإسلامية إلى ما يقارب (١٦,٩) بليون دولاراً عام (١٩٩٤)، وهو أدنى بكثير مما وصل إليه الفائض في الميزان التجاري في

بلـــيون دولاراً، ويجـــدر التنويه هنا، إلى أن الدول الإسلامية غير المصدرة للنفط والـــدول الإسلامية الأقل نموا، بقيت تعاني من عجز في موازينها التجارية، حيث وصـــل العجـــز في الميزان التجاري للدول غير المصدرة للنفط نحو (٢٢) بليون دولاراً عام (١٩٩٢م)، وقد زاد هذا العجز بنسبة (١٣%) عام (١٩٩٣م) لينخفض في عام (١٩٩٤م) بنحو (٩%) [١].

جدول رقم (٣) الميزان التجاري للدول الإسلامية ببلايين الدولارات

الدول	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
مجموعة الدول الإسلامية	٢٧,١	٦,١	٩,٢	٧,٠	١٢,٩
مجموعة الدول المصدرة للنفط	٥٤,١	٢٢,٥	٣٦,٢	٣٨,٠	٤١,٨
مجموعة الدول الغير مصدرة للنفط	٢٢,٥-	٢٧,١-	٢٢,٠-	٢٦,١-	٢٣,٨-
الدول الأقل نمواً	٥,٠-	٥,٠-	٥,٠-	٤,٩-	٥,٢-
الدول النامية ككل	٥,٠-	٦,٨-	٢٣,٢-	٣٨,٦-	٣٥,٧-

المصدر : البنك الدولي -تقرير التنمية الدولية عام ١٩٩٥

والملاحظ أن الميزان التجاري للدول الإسلامية قد شهد فائضا في الفترة ما قبل عام ١٩٩٠م، حيث كان مقدار الفائض في الميزان التجاري عام ١٩٨٥م أكثر من (٢٠٥٧٠) مليون دولاراً أمريكياً، لينخفض عام ١٩٩١م إلى (١٢٨٧٥) مليون دولاراً أمريكـــياً؛ والملاحظ من خلال الجداول الصادرة عن صندوق النقد الدولي، أن المـــيزان التجاري للدول الإسلامية قد شهد عجزا كبيرا في عام ١٩٩٥م، حيث بلغ مقدار العجز أكثر من (٥٣٦٤) مليون دولاراً [٢].

والجـــدول رقـــم (٤) يوضـــح الميزان التجاري للدول الاسلامية للأعوام ١٩٨٥، ١٩٩١، ١٩٩٥ حيث شهد الميزان التجاري للدول الاسلامية فائضا مقداره (٢٠٥٧٠) في عام ١٩٨٥ بينما شهد عجزاً مقداره (٥٣٦٤) في عام ١٩٩٥.

---

[١] بنك التنمية الإسلامي التقرير السنوي لعام ١٩٩٤م – ص٢٢

[٢] التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي بشأن اتجاه احصاءات التجارة ١٩٩٦ – ١٩٩٧م.

انظر البنك الدولي تقرير التنمية الدولية لعام ١٩٩٥م.

جدول رقم(٤)الميزان التجاري : للأعوام ١٩٨٥، ١٩٩١، ١٩٩٥م

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

البلد	١٩٨٥	١٩٩١	١٩٩٥
أذربيجان	٠٠	٠٠	-١٢٢
الأردن	-٢٠٦١	-١٤٨٢	-٢١١٦
أفغانستان	-١٦١	-٢٥٤	-١٨٨
البانيا	٠٠	٠٠	٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٧٥٥٩	٩٤٧٦	-٢٦٤٤
أندونيسيا	٨٣٢٣	٣٢٤٦	٣٨٢٩
أوغندا	٩٧	-٢٢٧	-٢٢٨
إيران	٢٣١٧	-٣١٢٨	٦٣١٠
الباكستان	-٣١٥١	-١٩٣٧	٣٤٦٩
البحرين	-٣٢٧	١٩٧٥	٧٧٠١
بروناي دار السلام	٢٣٢٨	١٣٥٥	-١٤١٧
بنغلاديش	-١٥٢٧	-١٧٣٤	-٣٣٦٧
بنين	-١٨٩	-١٩٥	-٥٦٩
بوركينا فاسو	-٢٥٧	-٤٢٧	-٥٩١
تركمانستان	٠٠	٠٠	٤٨١
تركيا	-٣٣١٧	-٧٤٠٩	-١٤١٢٦
تشاد	-١٠٠	-٧٤	-٤٦
تونس	-١٠٤٥	-١٤٤٣	-٢٥٢٢
الجابون	١٠٤٢	١٤٤٢	١٣٥٩
جامبيا	-٩٣	-١٤٢	-٢٥١
الجزائر	٢٩٩٧	٤١٠٦	٤٢٩

البلد	١٩٨٥	١٩٩١	١٩٩٥
جيبوتي	-٢٨٦	-١٢٠	-٣٢٢
السعودية	٣٨٥٨	١٨٧٤٢	٢٣٦١٥
السنيغال	-٢٣٧	-٤٤٦	-٧٦٧
السودان	-٥٢٦	-١٠٣٩	-٨٣٢
سوريا	-٢٣٣١	٦٦٤	-٢٦٠٩
سيراليون	-١	-٣٨	-١٤٢
الصومال	-١٣٠	٠٦٢	-١١٦
طاجيكستان	٠٠	٠٠	-١
العراق	-١٣٠	٦٤	-١٨٩
سلطنة عمان	١٥٥٢	١٨٩٩	٤٣٤
غينيا	١٠٢	-٤٢	-٨٤
غينيا بيساو	-٤٩	-٨٧	-٤٨
فلسطين	٠٠	٠٠	-١٤٣٥
قازقستان	٠٠	٠٠	-٦٢٦
قطر	٢٤٠٤	١٥٠١	٧١٦
القمر	-٢٧	-٩١	-١٤٢
قيرقيزيا	٠٠	٠٠	٠٠
الكاميرون	٥٣	٥٦٤	٩٩٤
الكويت	٤٦٦٥	-٢٦٩٥	٤٣١٧
لبنان	-١٦٦٦	-٣,٠٢٣	-٥٧١٥
ليبيا	٥٣٩٧	٥٨٧٣	٣٨٣٨
المالديف	-٤٧	-١٠٨	-٣٠٧
مالي	-١٧٥	-٣٩٦	-٨٦٠
ماليزيا	٣١٠٧	-٢٣٤٤	-٣٦٧٢

البلد	١٩٨٥	١٩٩١	١٩٩٥
مصر	-٣٦٥٧	-٤٢٠٣	-١٢٠٤١
المغرب	-١٦٩٣	-٢٧٩٢	-٣٦٣٣
موريتانيا	١٣١	٣٥	-٤٦
موزنبيق	-٢٨٩	-٤٤٧	-٩٧٢
النيجر	-١٦٠	-١٦٣	-٣٨٠
اليمن	-١٧٣٠	-١٥١٩	٣٧٠
المجموع	٢٠٥٧٠	١٢٨٧٥	-٥٣٦٤

المصدر: بنك التنمية الاسلامي-التقرير السنوي لعام ١٩٩٧م

٥. البطالة في الدول الإسلامية

وقبل الأخذ بعين الاعتبار حال الدول الإسلامية ومجموع الأيدي العاملة العاطلة عن العمل فإنه من الجدير ذكره هنا أن البطالة تعد مشكلة عالمية وليست مشكلة الدول الإسلامية وحدها فعلى سبيل المثال وصلت نسبة البطالة في الاتحاد الأوروبي إلى الذروة عام (١٩٩٦م) حيث وصلت النسبة إلى أكثر من (١٣%) ولا يوجد ما يدعو سواء نتيجة للنمو المتوقع أو التقدم في إصلاح سوق العمل إلى توقع حدوث أي انخفاض[١].

ووفقاً للتقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية وتطوير الموارد البشرية لعام (١٩٩٣م) فإن وضع البطالة في الدول النامية أسوأ مما هو عليه في بقية بلدان العالم الأول والثاني،وذلك نظرا لما تتمتع به هذه الدول من قدرات مالية تمكنها من تجاوز مثل هذه الصعاب،حيث وصلت نسبة البطالة في عدد كبير من دول العالم النامي ومن جملتها الدول الإسلامية إلى أكثر من (١٥%) ووصلت نسبة البطالة في الدول الإسلامية على ما يزيد (١٤%) حيث يعزو بعض الباحثين هذه الزيادة المتسارعة في نسبة البطالة إلى التزايد المتسارع في نسبة السكان وزيادة نسبة من هم في سن العمل ودخول المرأة ومزاحمتها للرجل في الحصول على الفرص المتاحة للعمل في السوق إضافة إلى ما شهده العالم من تطور تقني ومعلوماتي أدى بالتالي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمالة بسبب عدم الحاجة إليها[٢].

---

(١) فادية عبدالسلام : التغيرات في البنية الاقتصادية للنظام العالمي الجديد – مرجع سابق – ص٩.

(٢) بنك التنمية الإسلامي – التقرير السنوي – ١٩٩٤-١٩٩٧م.

المبحث الثاني : خصائص اقتصاديات الدول الإسلامية

تمهيد:

وقبل البدء بخصائص اقتصاديات الدول الإسلامية فإنه ومن المستحسن الأخذ بعين الاعتبار أهم التقسيمات الصادرة عن الأمم المتحدة لدول العالم حيث قسمت دول العالم لعدة أقسام لكل قسم من هذه الأقسام سمات وخصائص تميزها عن غيرها وهذه الأقسام هي [1]:

١-مجموعة الدول الصناعية : وتضم هذه المجموعة ثلاثين دولة من دول العالم والتي تمتاز باستخدامها للتكنولوجيا والآلة اكثر من الأيدي العاملة .

٢-مجموعة الدول النامية أو ما يطلق عليها بالدول المتخلفة :وتنقسم بدورها إلى دول ذات دخل مرتفع وتضم الدول النفطية والتي تمتاز بارتفاع نموها السنوي ، ودول ذات دخل متوسط وتضم مجموعة الدول غير المصدرة للنفط ودول ذات دخل منخفض وهي الدول الأقل نموا في العالم والملاحظ أن البلدان الإسلامية جلها تقع في خانة الدول النامية حيث يقع القسم الأصغر منها في المجموعة الأولى وعدد محدود في القسم الثاني والأغلب في القسم الثالث ورغم هذا التفاوت الواضح فيما بين الدول الإسلامية إلا أنها تمتاز مجتمعة بخصائص تميزها عن بقية دول العالم والتي يمكن إيجازها بما يلي :

أ- (**عدم التنوع في الإنتاج**) : حيث تعتمد الدول الإسلامية مثلها مثل بقية الدول النامية على إنتاج سلعة أو سلعتين لإشباع متطلباتها المالية والقيام بشؤونها الاقتصادية فعلى سبيل المثال تعتمد الدول النفطية على إنتاج النفط وهو ما يسمى بالسلع الاستخراجية إلى جانب الغاز الطبيعي والبعض من الدول الإسلامية تعتمد على استخراج الفوسفات مثل: الأردن والمغرب والبعض الآخر من الدول

---

(١) عبد المنعم عفر :الاقتصاد الإسلامي الكلي -الجزء الرابع -دار البيان -جدة الطبعة الأولى-١٩٨٥ -ص٤٦

عبد المنعم عفر-الاقتصاد الإسلامي-النظام والسكان والرفاه والزكاة -دار البيان -الطبعة الأولى

الإســـلامية تعتمد على إنتاج السلع الزراعية كالقطن في مصر والنخيل في العراق أو إنتاج السلع الريفية كالسودان وغيرها من دول العالم الإسلامي .

إن مثل هذه السلع سلع استخراجية أو سلع زراعية أو ريفية عادة ما تكون ذات احتياطـــيات محـــدودة معرضة للنضوب والهلاك،كما أن أسواقها في الخارج معرضة لأزمات دولية وبناء على ما قد سلف فإن الاعتماد على منتج وحيد لتلبية الرغبات المالية يضر بمصادر التمويل للبلد المعني [1]

ب-تدني متوسط دخل الفرد: لقد سبقت الإشارة إلى أن العالم ينقسم تبعا لتقسيمات الأمم المتحدة إلى ثلاثة أقسام :

١-دول ذات دخل مرتفع

٢-دول ذات دخل متوسط

٣-دول ذات دخل منخفض

وبـــناء على تقارير الأمم المتحدة فإن الدولة تعد ذات دخل منخفض إذا قل متوســـط دخـــل الفرد فيها عن ٣١٨ دولار في العام والدول التي يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ٣١٨ دولار أمريكي يصعب حصرها إلا أن آخر هذه الإحصائيات تشـــير إلـــى وجـــود (١٧) دولـــة إسلامية هي : (بنجلاديش ، غينيا بيساو ،فولتا العليا،تشـــاد ،مالي،الصومال ، أفغانستان ،المحلدبية ،جامبيا،جزر القمر ،سيراليون ،النيجر،باكستان ، أوغندا ، موريتانيا، السودان، اليمن)[2]

واما الدول ذات الدخل المتوسط فإنها تضم الدول التي يقل دخل الفرد فيها سنويا عن ٧٥٠ دولار أمريكي في السنة وتضم هذه الفئة إثني عشر دولة هي على الترتيب(أندونيسيا،جيبوتي، السنغال، مصر، الكميرون، نيجيريا، المغرب،سوريا، الأردن ،ماليزيا ، تركيا ، الجزائر).

---

(١) عمرو محي الدين : الدول النامية والتخطيط الاقتصادي -دار النهضة العربية-بيروت -ط١-١٩٧٢-ص٣٦-٣٨

-عبد الحميد القاضي : مقدمة في التنمية الاقتصادية-مرجع سابق -ص٤٦-٥١

-عبد المنعم عفر: الاقتصاد الإسلامي الكلي -ج ٤ -مرجع سابق -ص٢٠٠

(٢) عبد الكريم صادق بركات : مقدمة في التنمية الاقتصادية -دار النهضة العربية-بيروت-ط١-ص١٧-١٨

-البنك الدولي -تقرير التنمية لسنة ١٩٨٢ -١٩٩٠

أما الدول الإسلامية ذات الدخل المرتفع فإنها تضم مجموعة الدول النفطية حيث يزيد متوسط دخل الفرد في دولتين منها وهما الكويت والإمارات عن متوسط دخـــل أي فرد في العالم حيث يزيد متوسط دخل الفرد في هاتين الدولتين عن ١٦ ألف دولار أمريكي في السنة والسبب في ذلك يعود إلى ما تمتاز به هاتان الدولتان مـــن الفوائـــض المالية الضخمة الموجودة لديها،وبشكل إجمالي فإن متوسط دخل الفـــرد في الدول الإسلامية يبقى ضئيلا بالمقارنة مع متوسط دخل الفرد في الدول الصناعية،حيث بلغ متوسط دخل الفرد المسلم ٢٢٠٠ دولارا عام ١٩٩٠ من الناتج القومـــي الإجمالـــي بينما وصل متوسط دخل الفرد في الدول الصناعية من الناتج القومي الإجمالي أكثر من ١٢٠٠٠ دولارا من العام نفسه .

جـــ-ضـــعف التجارة الخارجية: إن اعتماد الدول الإسلامية على منتج واحد أو منتجيـــن أدى وبشكل طبيعي ومباشر إلى ضعف التجارة الخارجية إليها حيث أن معظم الدول الإسلامية تعاني من عدم التنوع السلعي سواء من جهة الصادرات أو الـــواردات والجديـــر بالذكر هنا أن النفط الخام يشكل (٨٠%) من جملة صادرات الدول الإسلامية إلى العالم الخارجي مع الأخذ بعين الاعتبار أن أكثر من (٤٠%) من هذه الصادرات تذهب إلى دول إسلامية وهي ما تسمى بالتجارة البينية هذا من جهـــة ومن جهة أخرى فإن أغلب الدول الإسلامية تعتمد وإلى حد بعيد على دول العـــالم الأول فـــي تلبية رغباتها الاستهلاكية من السلع والمواد الغذائية إلى جانب السلع الرأسمالية [1]

والملاحـــظ أن واردات الدول الإسلامية السلعية أكبر بكثير من صادراتها عـــدى ثماني دول هي (أندونيسيا، الجزائر ، الكويت، المملكة العربية السعودية، عمـــان ، مالـــيزيا، موريتانيا، الإمارات العربية المتحدة) وجل هذه الدول تقع في خانـــة الـــدول المصـــدرة للـــنفط و أما بالنسبة لمعدلات النمو السنوي للصادرات

---

[1] محمد سعيد النابلسي:الاستثمارات العربية في الخارج -بحث مقدم إلى مؤتمر لندن لعام ١٩٩١م

والواردات فإن التاريخ يعيد نفسه ففي الفترة ما بين ١٩٦٥-١٩٨٠ تشير التقارير الصـــادرة على أن ثماني دول نفطية فقط تمتعت بنمو صادراتها السلعية بمعدلات تفـــوق معـــدلات نمـــو وارداتها السلعية أما في بقية دول العالم الإسلامي فلم تنم الواردات السلعية فقط بمعدلات مرتفعة عن معدلات نمو الصادرات بل أن الأخيرة كانـــت فـــي بعـــض الأحيان سالبة والناظر إلى التقارير يرى أن معدلات التبادل الـــتجاري قد تدهورت في عام ١٩٨٨ مقارنة بعام ١٩٨٠ في ٢١ دولة من أصل ٢٧ دولـــة تـــتوافر عنها البيانات [١] ، كما يلاحظ من الجدول رقم (٥) أن تجارة الـــدول الإســـلامية البينـــية لم تتجاوز الـــ(١٠%)، وإجمالي تجارتها من التجارة العالمية لم يتجاوز (٧%) لعام ١٩٩٥م.

جدول رقم (٥) حجم التجارة البينية للدول الإسلامية و الدول الصناعية و الدول النامية لعام ١٩٩٥

ببلايين الدولارات

الصادرات من إلى	دول العالم	الدول الصناعية	الدول النامية	الدول الإسلامية
دول العالم	٤٩٥٩٢,٢ (١٠٠,٠)	٣٢٣٣,٠ (٦٥,٢)	١٦٦٤,٨ (٣٣,٦)	٣٢٦,٠ (٦,٦١)
الدول الصناعية	٣٣١٨,٠ (٦٦,٩)	٢٣٢٩,٧ (٧٠,٢)	٩٦٩,٧ (٢٩,٢)	١٩٦,٩ (١٥,٩)
الدول النامية	١٦٤١,١ (٣٣,١)	٩٠٢,٠ (٥٥,٠)	٦٩٦,٩ (٤٢,٥)	١٢٨,٩ (٧,٩)
الدول الإسلامية	٣٣٦,٠ (٦,٨)	١٨٥,٣ (٥٥,٢)	١٣٣,٨ (٣٩,٨)	٣٠,٥ (٩,١)

المصدر :صندوق النقد الدولي – الكتاب السنوي–اتجاه التجارة لعام١٩٩٦

[١] التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية –العدد ٩٦ –سنة ١٩٨٨ –ص٢٧

–البنك الدولي –التقرير السنوي –١٩٩٠

د-تزايد المديونية الخارجية:

تـــزايدت الديـــون المستحقة على الدول الإسلامية سنة بعد أخرى وعقداً بعد آخر حيث بلغت هذه الديون حوالي ٩١,٤ بليون دولار في نهاية عام ١٩٧٩ ولكن لابد مـــن التنويه إلى أن هناك عدداً لا بأس به من الدول الإسلامية والتي تشكل ديونها نســـبة بسيطة من مجموع الديون المستحقة بالنسبة إلى الناتج القومي المحلي لهذه الـــدول بحيـــث وصـــلت هذه النسبة إلى أقل من ٥% في نيجيريا و٣,٩ % في العراق في عام ١٩٧٩[١].

وبـــتقدم الوقـــت وتوالـــي الأحـــداث ازدادت الديون المستحقة على الدول الإســـلامية والتي كانت نتيجة حتمية لما شهده العالم الإسلامي من جهة، وكوارث طبيعـــية من جهة أخرى حيث بلغ مجموع الديون المستحقة على الدول الإسلامية أكـــثر مـــن ٥٢٣,٢ مليار دولار، استمر هذا المبلغ بالتزايد إلى أن وصل ٥٩٧,٣ ملـــيار دولار عـــام ١٩٩٦، ارتفع هذا المبلغ في عام ١٩٩٧ إلى أكثر من ٦٢٣,٨ مليار دولار[٢].

و الجدول رقم (٦) يوضح اجمالي الديون الخارجية للدول الاسلامية حتى نهاية عام ١٩٩٥م والتي وصلت الى ٦٠٠مليار تقريبا

جدول رقم (٦) إجمالي الديون الخارجية لعام ١٩٩٥م ببلايين الدولارات

البلد	إجمالي الديون الخارجية
أذربيجان	٣٢١
الأردن	٧,٩
أفغانستان	٧,٩٤٤
البانيا	..
الإمارات العربية المتحدة	..
أندونيسيا	١٠٧,٨٣١

---

[١] محمد عفر – الاقتصاد الإسلامي الكلي – الجزء الثالث – دار البيان للطباعة والنشر – جدة – ط١ – ١٩٨٢م – ص٢٢٠.

[٢] البنك الدولي – التقرير السنوي – ١٩٩٧م.

البلد	إجمالي الديون الخارجية
أوغندا	٣,٥٦٤
إيران	٢١,٩٣٥
الباكستان	٣٠,١٥٢
البحرين	..
بروناي دار السلام	..
بنغلاديش	١٦,٣٧٠
بنين	١,٦٤٦
بوركينا فاسو	١,٢٦٧
تركمانستان	٣٩٣
تركيا	٧٣,٥٩٢
تشاد	٩٠٨
تونس	٩,٩٣٨
الجابون	٤,٤٩٢
جامبيا	٤٢٦
الجزائر	٣٢,٦١٠
جيبوتي	٢٦٠
السعودية	..
السنيغال	٣,٨٤٥
السودان	١٧,٦٢٣
سوريا	٢١,٣١٨
سيراليون	١,٢٢٦
الصومال	٢,٦٨٧
طاجيكستان	٦٦٥
العراق	..

البلد	إجمالي الديون الخارجية
سلطنة عمان	٣,١٠٧
غينيا	٣,٢٤٢
غينيا بيساو	٨٩٤
فلسطين	٠٠
قازقستان	٣,٧١٢
قطر	٠٠
القمر	٢٠٣
قيرقيزيا	٦١٠
الكاميرون	٩,٣٥٠
الكويت	٠٠
لبنان	٢,٩٦٦
ليبيا	٠٠
المالديف	١٥٥
مالي	٣,٠٦٦
ماليزيا	٣٤,٣٥٢
مصر	٣٤,١١٦
المغرب	٢٢,١٤٧
موريتانيا	٢,٤٧٦
موزنبيق	٥,٧٨١
النيجر	١,٦٣٣
اليمن	٦,٢١٢

المصدر: بنك التنمية الاسلامي–التقرير السنوي لعام ١٩٩٧م

المبحث الثالث : معوقات التنمية في العالم الإسلامي

تمهيد:

تواجـــه الـــبلدان النامـــية والإسلامية معوقات عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية والتي يمكن اجمالها على النحو التالي :

أ-الفقر.

ب-التبعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

جـــ-الافتقار إلى التعليم والتأهيل والتدريب.

د-الافتقار إلى التكنولوجيا والحداثة.

أ-الفقر:

والفقـــر يعني (الحرمان على أشده بحيث لا يمكن الحصول على الحاجات الأساسية إلا نادرا) [١] .

والفقر من أبرز المعوقات التنموية في البلاد الإسلامية وهو حجر عثرة في طريق التقدم والنهوض بالشعوب وأخذ مكانتها بين دول العالم والفقر كظاهرة من أخطـــر الظواهـــر العالمـــية برزت وبشكل واضح بعد انهيار النظام الاستعماري العســـكري بعـــد الحرب العالمية الثانية وما تلاها من حركات تحررية حيث ظهر نـــوع جديـــد من العلاقات الدولية قائم في ظاهره على مساعدة الدول الغنية للدول الفقيرة لكي تخرج من عزلتها [٢].

ويرجع اهتمام العلماء والباحثين بظاهرة الفقر كمشكلة اقتصادية إلى التطور الفكـــري -الاقتصـــادي عند معظم دول العالم حيث يدعو هذا التطور إلى معالجة الـــتخلف والفقر معالجة جذرية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية والذي لا يمكـــن تنفـــيذ شيء منه إلا بعد التخلص من التبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية والوصول إلى مستويات جيدة من المعيشة المعروفة على المستوى العالمي .

والعالم كما هو ملاحظ في الوقت الحاضر يعيش تناقضا رهيبا حيث تعيش القلة من الدول متمتعة برغد الحياة وطيبها بينما تعاني الكثرة من هذه الدول عوز الحاجـــة والفقـــر والملاحظ في دول العالم الإسلامي أن الفقر يعم المناطق الريفية أكـــثر من المناطق المدنية حيث تعيش الغالبية العظمى من السكان في الأرياف[٣]

---

[١] علي وهب :خصائص الفقر -دار الفكر-بيروت -١٩٩٦-ص١٤٠

[٢] علي لطفي:التنمية الاقتصادية-مكتبة عين شمس -القاهرة-ط١-١٩٨٧-ص٨١-٨٢

[٣] محمد عمر شابرا : الإسلام والتحدي الاقتصادي -مرجع سابق -ص٣٢٠

-محبوب الحق :ستار الفقر-الهيئة المصرية العامة للكتاب ط١ -١٩٧٧ -ص٦٩-٧١

والسبب في ذلك يعود إلى تركيز الثروة في أيدي فئة قليلة من السكان مما ينتج عنه حرمان السواد الأعظم من الشعب من الأراضي وكذلك فإنه ومن الملاحظ أن ملاك الأراضي وأصحاب النفوذ هم الذين لديهم السلطة مما يجعل المزارع البسيط عاجزا عن الوصول إلى مصادر الأموال لتحسين إنتاجيته مما يؤدي بالتالي إلى أن يزداد الغني غنى والفقير فقرا وبؤسا[١]

والسالف الذكر من الكلام أدى إلى ظهور مصطلح جديد في علم الاقتصاد وهو ما يسمى بالحلقات المفرغة أي أن الفقر يبدأ بالشعب وينتهي به[٢].

وباستعراض الدول الإسلامية نرى أن أكثر الدول معاناة من الفقر هي الدول الإسلامية الأقل نمواً وهي (أفغانستان، أوغندا، بنغلادش، بنين، بوركينا فاسو، تشاد، جامبيا، جيبوتي، السودان، السنغال، سيراليون، الصومال، غينا، غنيبيابيساو، جزر القمر،المالديف، مالي، موريتانيا، النيجر).

وبعض هذه الدول الاحصائيات عنها غير متاحة مثل بوركينا فاسو والصومال وافغانستان ويعود ذلك لما تمر به هذه الدول من حروب وكوارث طبيعية إضافة إلى ما تعاني منه من تدني متوسط دخل الفرد إذ يصل في بعض دول هذه المجموعة إلى أقل من دولار في اليوم حيث وصل في تشاد إلى (١٦٠) دولار في العام كمتوسط دخل الفرد وفي موزمبيق إلى أقل من (٨٠) دولار في العام الواحد أي أن متوسط دخل الفرد في هذه الدولة أقل من نصف دولار[٣].

والأرقام المتدنية السالفة الذكر لم تأت عبثاً إذ أن هنالك العديد من العوامل التي ساعدت على تفشي ظاهرة الفقر في المجتمع المسلم والتي يمكن إيجازها بما يلي[٤]:

---

[١] محمد عمر شابرا-مرجع سابق -ص٣٢٠

[٢] فايز الحبيب : التنمية الاقتصادية -جامعة الملك سعود الرياض -الطبعة الاولى -١٩٨٥ -ص٣٧

[٣] بنك التنمية الإسلامي – التقرير السنوي – ١٩٩٧م.

أنظر البنك الدولي – تقرير التنمية لسنوات ١٩٨٢-١٩٩٠م.

[٤] محمد عمر شابرا : الإسلام والتحدي الاقتصادي -مرجع سابق -ص٣٢٠

١. نقص رؤوس الأموال بحيث يحرم المزارعون وأصحاب المشاريع من الوصول إلى مصادر الثروة لتحسين إنتاجيتهم.
٢. عدم التوزيع العادل للدخل والثروة.
٣. زيادة السكان زيادة تفوق إنتاجية الدولة بشكل عام بحيث يعجز المزارع عن إنتاج ما يمكن إنتاجه لتغطية الحاجات الغذائية.
٤. تفشي الفساد الإداري في قسم كبير من دول العالم الإسلامي حيث وصلت الباكستان إلى المرتبة الثانية في العالم والأردن في المرتبة الرابعة والأربعين حسب تصنيف البنك الدولي لعام ١٩٩٩م.

ب. التبعية الاقتصادية – السياسية – العسكرية:

والمقصود بالتبعية الاقتصادية (هي تلك الحالة التي نشأت من عملية تاريخية تم بمقتضاها إلحاق الدول المعروفة حاليا بدول العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي من منطلق عدم المساواة وعدم التكافؤ)[١].

والتبعية على إطلاقها تأخذ أشكالا متعددة منها التبعية الاقتصادية وهي أخطر أنواع التبعية والتبعية السياسية والتبعية الثقافية، والعسكرية، وما إلى ذلك من أنواع وأشكال يطول سردها، وقد أصبح من المألوف الآن أن دولاً عديدة في العالم الإسلامي تعتمد وإلى حد كبير على منتوج واحد أو اثنين في تلبية حاجاتها المالية مثل البترول في مجموعة الدول النفطية والفوسفات في الأردن والمغرب حيث تضطر هذه الدول لتصدير هذه المنتجات وهذه الموارد الاقتصادية بأسعار متدنية غالبا ما تكون خاضعة لظروف العرض والطلب إضافة إلى قرارات السياسة الدولية من أجل تلبية رغبات الدول الصناعية وذلك نظرا لما تتمتع به من نفوذ على الساحة العالمية[٢].

---

[١] إبراهيم العيسوي: قياس التبعية في الوطن العربي – مركز دراسات البحوث العربية – بيروت – ط١ – ص١٣.

[٢] غالب عربيات: تخلف العرب والعالم الثالث – مرجع سابق– ص١٧.

وبالاستشـــهاد علـــى مـــا قد ذكر فإن العراق وحدها كانت تقوم قبل حرب الخلـــيج الثانـــية بتصـــدير مليوني برميل من النفط يوميا والسعودية أربعة ملايين برمـــيل وليبـــيا مليونـــي برميل ونظرا لاعتماد أغلب الدول الإسلامية على مورد اقتصادي واحد لتغطية النفقات الحكومية جعل من المحتم على هذه الدول أن ترتبط بـــدول العـــالم الأول بشروط قاسية حيث أصبحت الموارد الاقتصادية حكرا على الدول الصناعية بسبب الامتيازات الممنوحة للمستثمرين[١].

ونتـــيجة لذلـــك فقد صودر الرأي السياسي للدول الإسلامية بحيث أصبحت عاجزة عن الدفاع عن أهم القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية وبالتالي فقدانها السيطرة على إعادة تكوين وبناء الذات[٢].

وأمـــا التبعـــية العسكرية، فإن العديد من دول العالم الإسلامي تقوم بتسخير جـــل مواردها للإنفاق العسكري لشعور هذه الدول بعدوان أو تهديد موجه إليها مع العلـــم أن قلـــة قليلة من الدول الإسلامية هي التي تواجه خطرا حقيقيا والباقي إما يختلق الأخطار أو يتوهم بوجود خطر ما[٣].

وقد أوضحت دراسة قام بها بعض الباحثين أن الوطن العربي وحده يستهلك ما بين (٦٠%-٨٠%) من جملة الصادرات العسكرية الغربية مما أدى بالتالي إلى ظهور عجز كبير في موازين التجارة نتيجة النقص في الواردات ومما شجع على تجـــارة السلاح ورواجها الفترة التي جاءت بعد عام (١٩٨٥م) حيث ظهرت دول جديـــدة جُـــل اعتمادها على صناعة السلاح وتصديره وذلك جراء الخبرة الواسعة التـــي اكتســـبتها أثناء تبعيتها للمنظومة الاشتراكية ولتلافي هذه المعضلات وهذه الأزمـــات فـــإن على الدول الإسلامية أن تسعى إلى التعايش السلمي مع جيرانها والحـــد مـــن الإنفـــاق العسكري المفرط وتوجيه هذه الأموال إلى عمارة الأرض وتطوير البنى التحتية للدول الإسلامية[٤].

---

[١] إبراهيم العيسوي: قياس التبعية في الوطن العربي – مرجع سابق –ص ١٣-١٥.

[٢] محمد عمر شابرا : الإسلام والتحدي الاقتصادي –مرجع سابق –ص٢٢.

[٣] عبدالمنعم زنابيلي: العالم الثالث – وزارة الثقافة – دمشق – ط١ – ص٣٣١.

[٤] محمد عمر شابرا : الإسلام والتحدي الاقتصادي –مرجع سابق –ص٢٥.

جـ. " الافتقار إلى التعليم والتأهيل والتدريب "

إن الافـتقار إلى التعليم والتأهيل المناسب هو من أبرز المشاكل التي تعاني منها الدول الإسلامية وحينما نقول التأهيل المناسب فإن ذلك يعني التأهيل الجذري الذي يستمد أصوله من البيت إلى المدرسة ومن ثم خدمة المجتمع والأمة[1].

ونظـرا لمـا يمـتاز به العالم الإسلامي من فقر مدقع في الكثير من دوله وتهتك في البنى التحتية فإن النشأ ينشأ غير سليم البنية وبالتالي غير سليم الضمير والـنوازع، وعـلاوة علـى مـا قد سلف فإن إهمال التعليم والتدريب يعد مخالفة صريحة لروح النصوص الواردة في القرآن والسنة والتي تحث على العلم والتعلم حيـث يقول الله عز وجل : "اقرأ باسم ربك الذي خلق"[2]، والنصوص الواردة في هذا المجال كثيرة يصعب حصرها.

والملاحـظ في الآية القرآنية الكريمة أن الخطاب من الله عز وجل قد جاء بصيغة الأمر والأمر كما هو معلوم للوجوب ما لم توجد قرينة تصرفه إلى غيره، والافتقار إلى التعليم يقودنا إلى العديد من المشاكل والمعوقات أهمها انتشار الأمية حيث تعتبر الأمية في عالمنا المعاصر مشكلة اجتماعية معقدة فهي سبب قوي من أسـباب الـتخلف وهـي فـي ذات الوقـت نتـيجة حتمـية لعدم الاهتمام بالعلم والتعلـيم[3]، ومن الملاحظ مدى ارتباط الأمية بالتخلف نتيجة وسببا وعليه فإنه لا غـرابة أن تتصدر برامج محو الأمية أولى أهداف الحكومات في الدول الإسلامية نظرا لما تجلبه من مخاطر تهدد كيان المجتمع.

ولذلـك فقـد قامت العديد من المؤسسات الدولية بمساعدة بلدان العالم النامي ومن ضـمنها بلـدان العـالم الإسـلامي علـى تخطـي هذه المشكلة ومحاولة تطوير الشعوب[4].

---

(1) عيسى عبده: العمل في الشريعة الإسلامية – دار العلم للملايين – بيروت – ص١٠٣.

(2) سورة الفلق – آية (١).

(3) محيي الدين صابر: الأمية مشكلات وحلول – عالم اكتب – القاهرة – ط٧٨ – ص٥.

(4) محيي الدين هندام: تعليم الكبار ومحو الأمية – ص١٨.

وعلـــى الرغم من أن محو الأمية، والارتفاع بالشعوب الإسلامية كان هدفا قيما للحكومات الإسلامية إلا أن الجهود المبذولة في هذا المجال لا تذكر في بعض الـــبلدان الإســـلامية مثل بنقلادش، وتشاد، وغيرها[1]، وللاستشهاد فقط فقد أشار تقرير المؤتمر الإقليمي الثاني لتقويم نشاط محو الأمية في الدول العربية في الفترة مـــا بين عام (١٩٦٦-١٩٧١م)، والذي انعقد في الإسكندرية سنة (١٩٧١م)، إلى أن من كل ألف (١٠٠٠) أمي تقوم البلاد العربية بتعليم ثمانية أي أن النسبة تكون (٨ - ١٠٠٠)[2].

وعلـــى الرغم من هذه النتائج السلبية إلا أن العديد من الحكومات الإسلامية قـــد قطعـــت شوطا لا بأس به في تقليص نسبة الأمية، مثل السودان، وإندونيسيا، وذلك عن طريق مضاعفة الإنفاق الحكومي.

د. الافتقار إلى التقنية

إن التقنية أو التكنولوجيا كما تسمى هي الأساس الذي تقوم عليه جميع دول العـــالم ســـواء الناميـــة منها أو المتقدمة ولكن الافتقار الملحوظ يحدث إما لسوء الـــتوزيع التقني، وإما لسوء الاستخدام وإما لسوء النقل هذا علاوة على أن بعض الدول تحتكر الوصول إليها مثل التقنيات العالية.

والتكنولوجـــيا كلمـــة إنجليزية تعني (أسلوب أداء المهنة أو الصنعة)، وهنالك عدة تعريفات للخبراء والباحثين جلها اجتمعت في المضمون، ومن ضمن هذه التعريفات تعريف ينص على أن التكنولوجيا عبارة عن: (العلم الذي يدرس تلك الصنائع)[3].

---

[1] محيي الدين هندام - ص٢٢.

[2] محمود خاطر: من تجارب الأمم الأخرى في محو الأمية - مركز تنمية المجتمع العربي - القاهرة - ط١ - ١٩٨٦ - ص١٤.

[3] فيان طاهر: مشكلة نقل التكنولوجيا - دار النهضة - مصر - ص٢٥.

ومـــن ضـــمن الـــتعريفات كذلـــك تعريف يقول بأنها " مجموعة المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين وإقامة الآلية اللازمة للإنتاج)[1].

والملاحظ هنا أن التكنولوجيا ليست مستحدثة علما، ومفهوما بل يرجع البعد التاريخـــي لها إلى تنشأة الإنسان الأول، ونشوء الحرفة، وتطوير الإنسان للآلات التـــي صنعها بالتجربة والملاحظة والمشاهدة، إضافة إلى الاستمرار في التصنيع والـستطوير حيـــث تحولـــت هـــذه الاستمرارية إلى مرحلة مـــن مراحل النمـــو الحضاري[2].

ومن أبرز المظاهر السلبية التي تقف عائقا أمام النهوض بالتنمية الاقتصادية لبلدان العـــالم الإســـلامي ليست الافتقار إلى التقنية المتقدمة فحسب بل هو سوء استخدام التقنـــيات الحديثة، إضافة إلى ما تعاني منه الدول الإسلامية من تفشي نظم السوق الاحـــتكارية حيـــث أن العلاقة بين الدولة البائعة والدولة المشترية تحمل طابعا ذا أبعاد متعددة، حيث أن هذه الجوانب تتجاوز الإطار التقليدي لعلاقات البيع والشراء طالما أنها تمتد لفترات زمنية وتؤتي لنتائج تنسحب على مستقبل التنمية الاقتصادية على الدولة المشترية[3].

وبناء على ما سبق فإنه يمكن القول إن الدولة البائعة للتكنولوجيا تتحكم في بـــيعها إلـــى الدول المشترية بفرض شروط قاسية عليها وبحيث لا يتم تهريب هذه التقنية لأي دولة أخرى وذلك نظرا للعديد من الاعتبارات.

وافتقار الدول الإسلامية للتكنولوجيا يظهر جليا من خلال الإحصائيات التي قـــام بها بعض الباحثين حيث أظهرت هذه الإحصائيات أن الدول الصناعية تحتكر

---

(1) بشارة خضر: دور التكنولوجيا في التنمية العربية – جامعة اليرموك – ط١ – ١٩٨١م – ص٢.

(2) أويس عطوة الزوبطي: البناء التكنولوجي للبلدان النامية– مرجع سابق – ص٧.

(3) فيان طاهر: مشكلة نقل التكنولوجيا – مرجع سابق– ص٩٤–٩٥.

انظر فوزي العكش: دور التكنولوجيا في الدول النامية – جامعة العين – ط١ –١٩٨١ – ص١٢٤.

انظر بشارة خضر: دور التكنولوجيا في الدول النامية – جامعة اليرموك – ط١ – ١٩٨١م – ص١١.

انظر الفونس عزيز: الوطن العربي ومواجهة تحديات العولمة – ص١١.

أكثر من (٩٥%) من تكنولوجيا العالم بينما لا تتعدى حصة دول العالم الأخرى ومن جملتها العالم الإسلامي أكثر من (٥%) [١].

ومن الملاحظ مدى التفاوت الشائع بين الدول المتقدمة والدول الإسلامية وختاما فإنه يمكن إجمال أسباب ضآلة امتلاك الدول الإسلامية للتكنولوجيا إلى:

١. المعاناة في شراء التكنولوجيا.

٢. الشروط القاسية التي تفرضها الدول البائعة على الدول المشترية.

٣. هجرة العقول والكفاءات من الدول الإسلامية إلى الدول الصناعية وذلك بسبب قلة التمويل للعلماء والباحثين وقلة الإمكانيات المالية والتي تعاني منها أغلب دول العالم الإسلامي.

---

(١) بشارة خضر: دور التكنولوجيا في الدول النامية – جامعة اليرموك – ط١ – ١٩٨١م – ص٩.

انظر هدى ميتكس: الآثار السياسية الداخلية للعولمة – ص٢٢.

الفصل الثالث: انعكاسات العولمة على الدول الإسلامية وسبل مواجهتها

المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية

المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية

المبحث الثالث: الانعكاسات الثقافية والاجتماعية

المبحث الرابع: سبل مواجهة العولمة

الفصل الثالث: انعكاسات العولمة على الدول الإسلامية

مقدمة:

رغـــم مـــا جلبته العولمة للعالم الإسلامي من حداثة في التقنية وسرعة في الاتصالات وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسية فإن لها العديد من الانعكاسات التي يجب النظر إليها بدقة متناهية،وذلك لما تمثله هذه الانعكاسات من خطر يهدد عالمـــنا العربـــي والإسلامي وما تؤدي إليه من أثر مباشر على اقتصاديات الدول الإسلامية علاوة على ما تمثله من تهديد للدولة القطرية وسيادتها.

ولبيان هذا الموضوع فإنه يمكن حصر انعكاسات النظام العالمي الجديد على الدول الإسلامية واقتصادياتها من خلال الأبعاد التالية:

١. الانعكاسات الاقتصادية.
٢. الانعكاسات السياسية.
٣. الانعكاسات الثقافية والاجتماعية.

وللوصـــول إلى النتيجة المرجوة من هذا البحث فإن هذا الفصل يناقش هذه الأمور فـــي عـــدة مباحث حيث يناقش المبحث الأول أهم الانعكاسات الاقتصادية للعولمة وبـــالاخص مـــنها الانعكاســـات الـــتجارية والمالـــية ويناقش المبحث الثاني أهم الانعكاســـات السياســـية ومصـــير الدولة وسيادتها بعد توجهات العديد من الدول الإســـلامية إلـــى الأخذ باقتصاديات السوق الحر والتوجه نحو الأخذ بالخصخصة وتشـــجيع الاســـتثمار الأجنبـــي،بيـــنما يـــناقش المبحث الثالث أبرز الانعكاسات الاجتماعية للعولمة كما ويناقش هذا المبحث أهم الآثار الثقافية لها.

المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية.

إن الانعكاسات الاقتصادية والتجارية والمالية هي أبرز ملامح النظام العالمي الجديد بكافة صوره وجوانبه وذلك لأن العالم اليوم قد أصبح معلوما ماليا واقتصاديا أكثر منه ثقافيا أو سياسيا ولذلك فلا غرو أن يسيطر الفكر والفهم الاقتصادي للعولمة لدى الكثيرين من الخبراء والباحثين.

لقد كان من أول أهداف النظام العالمي الجديد هو تدويل العالم وجعله قرية صغيرة بحيث أصبح بلا حدود اقتصادية تقريبا،وأصبحت النظم الاقتصادية متماثلة متداخلة بعد أن كانت مختلفة متفرقة إضافة إلى أنها أصبحت مؤثرة في بعضها البعض أشد التأثير،وبعبارة أخرى أصبح النظام الاقتصادي العالمي نظاما واحدا تحكمه أسس وقواعد عالمية مشتركة مجبر عليها الجميع وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير واضح وقوي على الاقتصاديات المحلية والإقليمية والدولية [1].

والملاحظ أن الأسواق المالية والتجارية العالمية لم تعد موحدة فقط كما سبق لها أن عهدت،وإنما أصبحت مستقلة خارجة عن تحكم الدول والحكومات بما في ذلك أكبر الدول وأكثرها وأقواها نفوذا ومن الجدير ذكره هنا أن إحدى معاني العولمة الاقتصادية أنها تعني (بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يعد يخضع للرقابة التقليدية ولم يعد يؤمن بتدخل الدول في نشاطاته الاقتصادية خاصة انتقال السلع والخدمات ورأس المال) [2].

وبناء على ما قد سلف فإن النشاط الاقتصادي العالمي قد بلغ مرحلة من مراحل الاستقلال التام عن الدولة القومية والاقتصاديات الوطنية التي كانت حتى عهد قريب قاعدة الاقتصاد العالمي وأساسه المتين وانتقل بالتالي مركز الثقل الاقتصادي

---

[1] ضياء قريش: العولمة فرص جيدة وتحديات صعبة – التمويل والتنمية – العدد الأول – السنة ١٩٩٦ – ص ٣١.

[2] الحبيب الجنحاني: ظاهرة العولمة: الواقع والآفاق – عالم الفكر – العدد الثاني – السنة ١٩٩٩ – ص٢٣.

مـــن الوطنـــي القومـــي إلـــى العالمي ومن تحكم الدول والحكومات في الأنشطة الاقتصادية إلى الشركات المحلية والعالمية [1].

ولذلـــك فـــلا غـــرو أن يكون الاقتصاد العالمي في ظل النظام العالمي الجديد هو محـــور الاهـــتمام العالمي وليس الاقتصاديات المحلية والإقليمية ومن الملاحظ أن الأولويـــة الاقتصادية أصبحت مولاة لرأس المال والموارد والاستثمارات الأجنبية إضـــافة إلى القرارات على الصعيد العالمي. ونظرا لاستجابة العولمة الاقتصادية لقرارات المؤسسات العالمية ولاحتياجات التكتلات الاقتصادية التجارية ومتطلبات الشـــركات العابرة للقارات أكثر من استجابتها لحاجات الاقتصاديات المحلية حيث يـــرى الـــبعض أن العولمـــة قد أحدثت نقلة نوعية جديدة في التاريخ الاقتصادي العالمـــي ليس على صعيد ربط الاقتصاديات المختلفة والتي هي الآن أكثر ارتباطا أو على صعيد حجم التجارة العالمية والذي فاق كل الأرقام المتوقعة أو على نطاق الاســـتثمارات الخارجية والتي بلغت مستويات غير مسبوقة ولا معهودة وإنما على صعيد إعادة تأسيس قواعد ومؤسسات جديدة لهذا النظام [2].

لقد سبق وأن ذكر أن الاقتصاد العالمي بشكل عام قد شهد مجموعة من الاتجاهات الاقتصـــادية الجديدة مثل الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية العالمية وبروز التكتلات الاقتصـــادية الاقليمـــية وكذلك إن جاز التعبير التكتلات العرقية إضافة إلى رغبة أغلـــب دول العالم بالتوجه نحو اقتصاديات السوق الحر والأخذ بنظام الخصخصة كوسيلة لتحقيق النمو والنهوض بالشعوب.

---

(١) عزت السيد أحمد: العولمة وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي – العدد ٤١٦ – السنة ١٩٩٨ – ص٨١-٨٢،

انظر عبد العزيز كامل: الحكومة العالمية – البيان – العدد ١٠٣ – السنة ١٩٩٦ – ص٦٤-٦٩.

(٢) اسماعيل صبري عبدالله : أبرز معالم الجدة في نهاية القرن العشرين – عالم الفكر – مرجع سابق – ع٣-٤ – ١٩٩٨ – ص٢٨،

انظر عبد الخالق عبدالله : العولمة جذورها وفروعها – السياسة الدولية – مرجع سابق ع١٣٤ -١٩٩٦ -ص ١٥٠،

انظر نجيب عيسى : العولمة في الخصائص والسمات – المنطلق – مرجع سابق ع١١٩ – ١٩٩٨-ص١٠٣-١٠٥.

ومـــن أهـــم الأمـــور التـــي بـــرزت خلال التسعينيات هو تحول المعرفة والتكنولوجيا إلى سلعة استراتيجية وإلى مصدر عظيم ومهم من أجل تحقيق الربح وتعظـــيمه،ولذلـــك فـــلا غرابة أن تحول اقتصاديات الدول المتقدمة اهتمامها من التركيز على الصناعة إلى التركيز على الخدمات [1].

لقـــد كان لبروز منظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسية أكبر الأثر في تـــزايد دور العولمة في النشاط الاقتصادي والتجاري والاستثماري حيث (تداخلت العوامل الاقتصادية والموضوعية القائمة على اقتصاد إنتاجي هيكلي مع الاقتصاد الطفيلـــي القائم على التحايل على قوانين تشجيع الاستثمار والمضاربات والتهرب من الضرائب) [2].

وتـــتجلى الانعكاســـات الاقتصادية للعولمة على الدول الإسلامية من خلال حقيقة العولمة الاقتصادية حيث تُجسّد مجموعة من التطورات الموضوعية والتي برزت بشكل واضح في التسعينيات من القرن العشرين لتغير مجرى العالم كله،وأدل دليل علـــى ذلـــك هـــو دور الشركات العابرة للقارات والتي تسمى بالشركات المتعددة الجنســـية أو الشركات الدولية والتي قامت وتقوم بنسج شبكة من التحالفات العابرة للقـــارات والتـــي تجاوزت الحدود بنفوذها واستثماراتها وأصبحت تنظر إلى العالم علـــى أنـــه عـــالم بلا حدود وذلك عن طريق تجاوزها للدولة القومية ويتضح هذا الأمر جليا باستعراض نفوذ الشركات العابرة للقارات قوة وعددا حيث تجاوز عدد هـــذه الشركات (٣٧٠) شركة عملاقة لها حوالي (١٧٠) ألف فرع منتشرة في كل أنحاء العالم مما يمكنها في أن تتحكم بالاقتصاد العالمي ولذلك فلا غرابة أن تتحكم فـــي تحديـــد أســـعار الصـــرف والقوة الشرائية لهذا البلد أو لعملته إزاء العملات الأخرى ومن ناحية جغرافية فإن أكبر هذه الشركات يتوزع من حيث انتمائها إلى

---

[1] اسماعيل صبري عبدالله : أبرز معالم الجدة في نهاية القرن العشرين – عالم الفكر – العدد ٣و٤ – ١٩٩٨ – ص٢٩-٣٠.

[2] المرجع نفسه –ص٣١.

(٦٢) شـــركة يابانـــية و(٥٣) شركة أمريكية و(٢٣) شركة ألمانية و (١٩) شركة فرنسية و(١١) شركة بريطانية و(٨) شركات إيطالية و(٤) شركات هولندية [١].

وبالنســـبة للنشـــاط الاقتصادي فإنه يمكن توزيع هذه الشركات من ناحية نشاطها الاقتصادي على ثلاث مناطق جغرافية هي منطقة السوق الأوروبية الموحدة أو ما تعـــرف الآن بمـــنطقة الـــيورو وهي الوحدة النقدية الجديدة لدول السوق ومنطقة الـــتجارة الحـــرة لـــدول أمريكا الشمالية والتي تعرف بالنافتا (NAFTA) وتضم (الولايـــات المـــتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك) ومنطقة الين ودول جنوب شرق آسيا وتضم (الصين واليابان ودول جنوب شرق آسيا).

وأما بالنسبة لبقية مناطق العالم فهي مناطق غير أساسية بالنسبة للعمليات الإنتاجية لهـــذه الشركات وأنشطتها،والملاحظ لدى أي باحث أن الشركات العابرة هي الأمل الأقـــوى إن لم يكن الأوحد إلى جانب التكتلات الاقتصادية والمنظمات الاقتصادية العالمـــية فـــي تجســـيد معالم النظام العالمي الجديد وذلك لأنها مصدر الاستثمارات الخارجـــية الأجنبية في الدول الإسلامية وبقية دول العالم النامي تلك الاستثمارات التـــي مثلـــت أحد أهم أسس النجاح لدول جنوب شرق آسيا والتي مثلت كذلك في الفـــترة السابقة وخاصة في التسعينيات من القرن العشرين أحد أهم أسباب تحقيق النمو والاندماج في الاقتصاد العالمي لباقي دول العالم ومن جملته العالم الإسلامي ويتعاظم دور الشركات العابرة إذاعُلم أنها تتركز فيها ثروة تقدر بحوالي (٢٠)

---

(١) اسماعيل صبري: أبرز معالم الجدة في القرن العشرين – مرجع سابق – ص٥٥.

انظر نجيب عيسى : العولمة في الخصائص والسمات – المنطلق – مرجع سابق ع١١٩ – ١٩٩٨-ص١٠٣-١٠٥.

انظر عبد الخالق عبدالله : العولمة جذورها وفروعها – السياسة الدولية – مرجع سابق ع١٣٤ -١٩٩٦ -ص ١٥٠.

تريليـــون دولار أمريكـــي أي مـــا تساوي أكثر من (٨٠%) من اجمالي التجارة العالمية [١].

وتتضـــح خطورة الشركات العابرة للقارات من خلال نظرة بعض الباحثين والذين نظروا إليها على أنها شركات احتكارية وباعتبارها أدوات لاستغلال موارد الدول النامـــية ومـــن جملـــته العـــالم الاسلامي والذي يعتبر سوقا ضخمة لمنتجات هذه الشـــركات العملاقـــة إضـــافة إلى أنه من أبرز العوالم وأكثرها ملائمة للاستثمار الأجنبـــي لمـــا يمتلكه من موارد وخامات وأيدي عاملة رخيصة هذا إذا علمنا أن العـــالم الاســـلامي يخلـــو تماما من امتلاكه لمثل هذه الشركات أو قريب منها مما يجعلـــه رهيـــنة بأيدي ذوي النفوذ وقرارات مجلس الادارة في مثل هذه الشركات إضـــافة إلـــى ما تقوم به من تهديد للعالم الاسلامي كما سبق وأن ذكر من خلال تهديد أمن البلدان الإسلامية وذلك عن طريق تحديد أسعار الصرف الأجنبي والقوة الشرائية لهذه البلدان ولعملتها إزاء العملات الأخرى،نعم هناك العديد من المحاسن والايجابيات لهذه الشركات ولكن السلبيات والمساوئ أعظم بكثير [٢].

لقـــد تـــم بواســـطة هـــذه الشركات من منطلق العولمة اختراق السياج الذي كانت تفرضه الدول الإسلامية بل أن بعض الشركات العابرة للقارات أصبحت تحل محل الدولة ذاتها في ظل عالمية السوق وذلك على النحو الذي تشهده العديد من الأنظمة العربـــية والاسلامية عن طريق منظمة التجارة العالمية والتي سيأتي الحديث عن دورهـــا وانعكاســـاتها مما يعكس هذا الواقع الأليم إضافة إلى ما تعاني منه الدول الإســـلامية مـــن صـــعوبات جعلت أغلبها إن لم يكن كلها هشة ضعيفة و انحسار وانزواء في دور ونفوذ السلطة العليا ممثلة بالرؤساء والملوك ورؤساء الحكومات لصـــالح مؤسســـات وشـــركات لا تـــتعدى نطاقها المكاني همها الوحيد هو إيجاد

---

[١] اسماعيل صبري : العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها – عالم الفكر – مرجع سابق ص٥٦، انظر هيثم الكيلاني : العولمة- جذورها – فروعها – العدد ٢٢ – السنة ١٩٩٩ – ص٤.

[٢] المرجع نفسه – ص٦-٩.

الأسـواق الضـخمة لمنـتجاتها وكيفية تعظيم الأرباح وبعبارة أخرى الاستغلال المباشر لشعوب العالم الإسلامي وموارده [1].

وإلى جانب ما ذكر عن الشركات العابرة للقارات ودورها في تدويل العالم ومـا تتمتع به من مزايا وخصوصيات مكنتها من احتلال العالم اقتصاديا وبالتالي أصـبحت أهـم أدوات تجسيد النظام العالمي الجديد فقد برز اتجاه عالمي ملحوظ ومـتزايد نحـو تحرير التجارة الدولية وتزايد حجم التجارة العالمية ونطاقها وذلك بعـد توقيع اتفاقية (الجات) وقيام منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٦م حيث تنظم هـذه المـنظمة فـي عضـويتها أغلب دول العالم وإن كان هناك القليل منها في المراحل الاولى من إجراءات الانضمام إلى عضويتها مثل الصين [2].

وبناءً على مبادئ وشروط منظمة التجارة العالمية فإن الدول المنتسبة تكون ملـتزمة بخفـض الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية، وتكون كذلك ملتزمة بإزالـة جمـيع القـيود التي تعوق تدفق السلع والخدمات، حيث تم تعزيز اتفاقية (الجـات) بإنشاء (اتفاقية الخدمات المالية) عام ١٩٩٧م والتي وقع عليها (٧٠) دولـة حيث فتحت هذه الاتفاقية قطاعات الخدمات لهذه الدول وبالأخص الخدمات المالـية والتـي تسـتحوذ أسـواقها على (٩٥%) من تجارة المصارف والتأمين

---

[1] حسن عبدالله : الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط – دراسة استشراقية حول آفاق العلاقات الدولية – السياسة الدولية – العدد١٤٥ – السنة ١٩٩٥ – ص ٣٣٢.

[2] محسن هلال : حماية الإنتاج المحلي في ظل اتفاقية الجات، الاقتصاد الاسلامي – ع١٩١ – سنة ١٩٩٧ – ص٦٨،

أنظر عبد الحميد محمود – الانطلاق الصناعي في ظروف تحرير التجارات العالمية – البحوث التجارية – العدد ٢– سنة ١٩٩٥ – ص٥٩،

أنظر اسماعيل شعبان – الجات وتوقعات المستقبل الاقتصادي العربي – بناة الأجيال – العدد ٢٤ – ١٩٩٧ – ص١٢ فما بعد،

أنظر محمد الشبشيري – الجات المنظمة الدولية للتجارة – العلوم الاجتماعية – مرجع سابق – العدد ٣ – سنة ١٩٩٥ – ص٣٦٣ فما بعد،

أنظر أحمد السيد – مؤتمر الجات واقتصاديات العالم الاسلامي – منبر الإسلام – العدد٢ – سنة ١٩٩٦ –ص ١١٦–١٢٢.

والأوراق المالـــية إضافة إلى الاستثمارات المالية في العالم [1]. ومن أكثر الأمور أهمـــية هو التوصل إلى تفاهم أولي بين دول العالم على توسيع نطاق اتفاقية تقنية المعلومات بحيث تشمل عددا من الرسوم الجمركية وذلك بهدف تحرير كامل السلع التكنولوجية في التجارة العالمية. والمراد بما سبق أن منظمة (الجات) والتي انبثق عنها منظمة التجارة العالمية (W.T.O) قد أصبحت اليوم من أهم مؤسسات العولمة ورغـــم أنها تنسق سياساتها مع بقية المؤسسات الاقتصادية العالمية، إلا أنها الجهة الوحيدة التي تتولى إدارة العالم تجارياً.

ومـــن الملاحظ جليا أن منظمة التجارة العالمية ودورها هو دور تكميلي لما تقـــوم بـــه الشركات المتعددة الجنسية إذ أن تخفيض بعض الرسوم الجمركية على بعـــض الســـلع وإلغاءها عن البعض الآخر ما هو إلا عملية يراد بها إيجاد أسواق نهمـــة للســـلع والخدمات المصنعة في الدول الصناعية والتي يبلغ مجموعها (٣٠) دولـــة في العالم تستطيع من خلال هذه الأسواق تصريف منتجاتها وتعظيم أرباحها ومـــن الملاحظ جليا أن العالم الإسلامي على ندرة موارده وشحها في بعض دوله يقـــف عاجـــزا عـــن مجاراة التيار الحضاري والذي كل همه هو كيفية استغلال الشـــعوب فمـــاذا ستستفيد الدول الإسلامية من إلغاء الجمارك المتوقع على جميع الســـلع والخدمات في كافة دول العالم؟ إن أهم السلع والمواد الاستراتيجية والتي يقـــوم العـــالم الإسلامي بتصديرها إلى بقية دول العالم والمراد بذلك النفط يتمتع بامتيازات وتسهيلات في الدول الصناعية وبقية دول العالم منذ أمد بعيد والملاحظ أيضـــا أن أول من دعا إلى النظام العالمي الجديد وتدويل العالم هو أول من عمل علـــى إنشاء منظمة التجارة العالمية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانـــب الدول الصناعية السبع والتي تتمتع بقدرات مادية مالية تمكنها من اكتساح أسواق العالم.

---

[1] أنظر عبد الحميد محمود – الانطلاق الصناعي في ظروف تحرير التجارات العالمية – مرجع سابق – ص ٦٠-٦١.

كمـــا تتضـــح انعكاســـات العولمة الاقتصادية من خلال الأسواق المالية الضخمة واعتمادها على التقنيات العالية حيث أصبح العالم يشهد اليوم خروج جميع عمليات الأســـواق المالـــية عن نطاق التحكم وتتسم بسرعة مذهلة ففي عام (١٩٧٨م) بلغ حجـــم الأوراق المالـــية الخارجة عن السيطرة (٥٠٠)مليون دولار ارتفع في عام ١٩٨٨م إلـــى (٢) تريلـــيون دولار وفـــي عام ١٩٩٨م وصل هذا المبلغ إلى (٤) تريلـــيون دولار مما جعل بعض الدول تتوجس خيفة من هذا الأمر لما يشكله من تهديـــد للعمـــلات الوطنـــية ومـمـــا جعل بعض الدول تتأثر بهذه التقلبات صعوداً وهبوطاً[١].

والخاســـر الوحيد من هذه التقلبات هي مجموعة الدول النامية ومن جملتها الدول الإسلامية حيث يتضح ذلك من خلال مؤسسات (بريتون وودز) حيث كانت تمـــثل فـــي الســـابق مجموعة من المنظمات والهيئات الدولية مثل وكالات الأمم المـــتحدة ومـــنظماتها (الأنكتاد، الفاو، برنامج الأمم المتحدة للتنمية) حيث أصبحت تخضـــع الـــيوم للبـــنك الدولي وصندوق النقد الدولي بعد أن كانت منحازة للدول الفقـــيرة وأصبحت هذه المؤسسات المالية العالمية بدورها أسيرة للخزانة الأمريكية و(الوول ستريت) الأمريكية وأصبح البنك الدولي والصندوق يتفقان مع المؤسسات المالية الأمريكية على السياسات والتي تعرف بالشروط المتقاطعة [٢].

والملاحـــظ أن هـــنالك العديـــد مـــن الأخطار التي تهدد اقتصاديات الدول الإســـلامية جـــراء العولمة المالية إن جاز التعبير وإن كان هناك من يرى إمكانية تجنـــب مـــثل هـــذه المخاطر والتهديدات أو التعامل معها بقدر من قواعد التنظيم التحويطية وتعزيز سلامة المؤسسات المالية والواقع أن ذلك ممكن ولكن بشرط أن تمتلك الدول الإسلامية موقعا مؤثرا يماثل في تأثيره الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إذ أنه قد أصبح من المألوف الآن أن هذه الدول تتعامل مـــع الاقتصـــاد العالمـــي من موقع قوي ومؤثر ولكن هذا الحال ليس ممكنا للبلاد الإســـلامية والتـــي تمتاز على النقيض من الدول الصناعية بامتلاكها أسواقا مالية

---

[١] رمزي زكي – العولمة المالية – ص٢٢.

[٢] المرجع نفسه – ص٢٦.

ضعيفة إضافة إلى ما تعاني منه أغلب الدول الإسلامية من ضعف في النمو وخلل علاقاتها الاقتصادية الدولية والمحلية إضافة إلى ضعف موقعها في الاقتصاد العالمي وكثرة تعرضه للأزمات الخارجية والتي لا تستطيع التأثير فيها مثل تدهور أسعار المواد الأولية التي تصدرها أو الكساد العالمي وما ينجم عنه من تراخ في الطلب على صادراتها والتي هي في الأصل صادرات هشة في معظمها لا تجد ذلك الطلب الفعّال في الأسواق الغربية هذا ناهيك عن ارتفاع أسعار الفائدة عالميا [1]. إضافة إلى تقلبات أسعار الصرف أو ارتفاع أسعار الواردات... إلى غير ذلك كثير.

وختاماً فإنه يمكن إيجاز أهم الانعكاسات السلبية لتدويل الاقتصاد وعولمته على العالم الإسلامي في عدة قضايا أهمها [2].

١. هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج.
٢. مخاطر تعرض القطاع المصرفي للأزمات المالية.
٣. إضعاف التجارة والنشاط الاقتصادي المحلي.
٤. مخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال).
٥. مخاطر تعرض العالم الإسلامي لهجمات المضاربة المدمرة.
٦. إمكانية تعرض رؤوس الأموال الإسلامية لتقلبات مفاجئة.

والملاحظ أنها كلها سلبيات هددت وتهدد العالم الإسلامي والدليل على ذلك ما يحصل في أسعار النفط من زيادة في الطلب اليوم ونقصه غدا وارتفاع في الأسعار اليوم وانخفاضها بعد يوم وما شهده العالم من أزمات مالية لا يخفى على أحد حيث كان أبرزها ما حل بمجموعة الدول والتي تسمى بنمور آسيا ولكن بما أن للعولمة هذه السلبيات وهذه المخاطر على الاقتصاديات الإسلامية فهل تخلو العولمة من إيجابيات ومنافع لصالح هذه الدول والتي تعاني أصلاً من افتقارها إلى الحداثة والتقدم وضعف في النمو يرافقها منذ تأسيسها ؟

---

[1] طه عبد العليم – عولمة الاقتصاد – ورقة بحث غير منشورة – مكتبة عبد الحميد شومان.

[2] رمزي زكي – العولمة المالية – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت–ط١–ص١١٧–١٤٠.

وبالـــرغم من أخطارها وتهديداتها للعالم الإسلامي إلا أنها تحمل في طياتها العديـــد مـــن الإيجابيات والتي إن استطاع العالم الإسلامي استغلالها استطاع من خلالها تغيير حاله إلى الأفضل والتقدم بدل التراجع ومن هذه الإيجابيات[1].

١. التطور العام في التقانة والنشاط التجاري والاقتصادي والذي يتولد وبشكل مباشـــر على نقل أساليب العمل والإنتاج والتقانة المتقدمة من الدول الصناعية إلى دول العالم الإسلامي.

٢. تطويـــر البنية التحتية الأساسية والتي تستلزمها عمليات جذب الاستثمارات الأجنبية سواء لإقامة المشروعات أو لاستغلال الموارد غير المستغلة.

٣. تزايد القدرة التصديرية وتناميها وذلك بسبب الانخفاض النسبي في تكاليف الإنـــتاج ممـــا يـــؤدي بالتالي إلى زيادة رصيد الدول الإسلامية من العملات الأجنبية وتقوية موازينها التجارية.

٤. توسيع القاعدة التشغيلية والإنتاجية للقوى العاملة وتقليص هامش البطالة في الدول الإسلامية وذلك لما يمكن أن تستوعبه المشروعات الاستثمارية الأجنبية من الأيدي العاملة نظرا لرخص تكاليفها مقارنة بالدول المتقدمة.

و مهمـــا يكـــن فإن هذه الإيجابيات والمنافع متوقعة وليست أكيدة إلا بتوفر شروط معينة هي ذات الشروط التي إذا وجدت فلن تكون هنالك للعالم الإسلامي بالعولمة حاجـــة،ومـــن الملاحـــظ أن الأضرار قد غلبت المنافع من حيث ارتفاع معدلات الـــبطالة حيث وصل إلى أكثر من (١٥%) في العالم الإسلامي من مجموع سكان يـــزيد علـــى ملـــيار وعشـــرين مليون نسمة،وتفاقم معدلات الفقر في المجتمعات الإسلامية إضافة إلى تدهور القدرة التنافسية وأساليب الصناعة الوطنية التقليدية[2].

---

(١) طه عبد العليم – عولمة الاقتصاد والتعدي – الأردن-عمان – مكتبة عبدالحميد شومان.صـ ١

(٢) بنك التنمية الاسلامي – التقرير السنوي – سنة ١٩٩٧م.

انظر بنك التنمية الاسلامي – التقرير السنوي – سنة ١٩٩٤م.

انظر نشرات البنك الدولي لعام ١٩٩٦م.

المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية.

لـــم يخـــتلف تأثير العولمة في العالم الإسلامي كثيرا عن غيره من العوالم وبالخصوص دول العالم الثاني والثالث وإن تبدى وبشكل جلي تنامي التخوف على الســيادة الوطنـــية في العالم الإسلامي ويتضح ذلك مما شهده العالم الإسلامي في العقـــد الأخير من القرن العشرين من شمول تيار العولمة لكافة دوله، حيث أزيلت الحواجـــز وألغيـــت الحـــدود والتي طالما احتمت بها دول العالم الإسلامي وعلى الجانـــب الآخـــر يلاحظ ازدياد تفاعل الشعوب الإسلامية مع دول العالم الخارجي وتضاعفت بالتالي درجة تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها [1].

لقـــد أثار مفهوم العولمة بما فرضه وجلبه من تطورات متلاحقة العديد من التســـاؤلات حـــول مســـتقبل ومصير سيادة الدولة التي باتت تتقاسمها العديد من المنظمات الدولية إضافة إلى السلطة العليا فيها وعليه فإنه لا غرابة في أن تفرض العولمـــة بحـــد ذاتها تغييرا لبعض المفاهيم التي كانت سائدة وكأنها مسلمات حيث فرضـــت العولمـــة ومـــن خلال آلياتها ومؤسساتها السالفة الذكر إعادة النظر في المفاهيم المرتبطة بالدولة ومن أهم هذه المفاهيم مفهوم السيادة الوطنية ومفهوم قوة الدولـــة ومفهـــوم الأمن حيث أصبحت نهاية سيادة الدولة مطروحة اليوم أو على الأقل خاضعة لإعادة النظر فيها.

ومـــن الملاحـــظ جلـــيا أنه وفي ظل العولمة أصبحت قدرات الدول على ممارســـة ســـيادتها تـــتراجع وذلك إزاء ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والســـلع والأمـــوال عـــبر الحـــدود وكمـــثال علـــى ذلك فإن الثورة المعلوماتية والاتصـــالاتية قـــد أضعفت وبشكل ملحوظ من قيمة الحواجز والحدود الجغرافية والسياســـية وقللـــت من أهميتها وإذا كان بمقدور بعض الدول أن تحد في الوقت الراهن وبصورة جزئية من التواصل بين مواطنيها والعالم الخارجي وأن تحد من الـــتدفق الإعلامي والمعلوماتي فإن استمرار هذه القدرة قد أصبح موضع تساؤل

---

(١) محمود عبد الفضيل: بحوث مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية – في العرب والعولمة.

وتشـكك وخاصة في ظل الثورة التكنولوجية الحديثة وفي ظل تصاعد توظيفها في عمليات التبادل والتواصل والاختراق، هذا إذا علم أن هذه التكنولوجيا تشهد تطوراً مستمراً يرتبط بذلك ظهور كيانات دولية تستطيع ممارسة الضغوط على الدول والحكومات بشكل يعصب مقاومته (الشركات العابرة للقارات) وعليه فإن سيادة الدولة بالمعنى التقليدي لم تعد قائمة كما أن استقلالية الدولة في صياغة خياراتها وحريتها في اتخاذ القرار الذي تريد أصبحت موضع جدل في كثير من الحالات [1].

ومن ضمن المفاهيم التي أعيد النظر فيها مفهوم قوة الدولة. فتقليدياً تقوم قوة الدولة على مجموعة من العناصر المادية والمعنوية مثل العوامل الجغرافية والديمغرافية والموارد الطبيعية وعدد أفراد الجيش ودرجة الإجماع الوطني (الولاء للحاكم) بينما يلاحظ في ظل العولمة أن امتلاك الدولة للمعلومات وقدرتها على الوصول إليها واستخدامها بكفاءة وفاعلية في نفس الوقت يمثل عنصرا هاما من عناصر قوتها بل يلاحظ أن الكثير من العناصر التقليدية لقوة الدولة أصبحت تتراجع أهميتها ما لم يتم ربطها وتوظيفها بقواعد ونظم معلوماتية حديثة.

وبناء على ما قد سلف فإن توافر المعلومات وامتلاك القدرة من جانب الدولة على تحليلها وقراءة دلالاتها ومفاهيمها يعتبر عنصراً أساسياً في عملية صنع القرارات والسياسات مما يعين الأجهزة المختصة على اختيار أفضل البدائل وصياغة مجموعة من السياسات الرشيدة الخاصة بالبلد وسيادته وأمته، وكذلك فإن امتلاك المعلومات يعتبر عنصراً أساسياً في دعم قدرة الدولة على التعامل مع الأزمات الداخلية بكفاءة وفاعلية بما فيها أساليب إدارة الحروب الحديثة. وإضافة إلى ما ذكر فإن امتلاك الدولة للمعلومات والتكنولوجيا المتقدمة يمكنها من تشكيل حلقات وصل بين مختلف عناصر قوة الدولة وهو ما يسمح لهذه العناصر بأن

---

[1] حسنين توفيق: العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية – عالم الفكر – ع٢ – السنة ١٩٩٨ – ص١٩٦.

تعمل بصورة متناغمة ومتكاملة مما يعزز أثرها التراكمي[1].

ورغم هذه الإيجابيات إلا أن التطور الثقافي والمعلوماتي يحمل في ثناياه لعديد من السلبيات والمخاطر على قوة الدول الإسلامية وسيادتها حيث يتوقع البعض من الباحثين أن تكون هناك حروب إلكترونية أو ما تسمى بحروب الشبكات فالثورة الهائلة في التكنولوجيا والمعلومات بشكل عام توفر العديد من الأساليب التي يمكن من خلالها إلحاق الضرر بالدولة والتأثير سلبا على قوتها وخاصة تلك الدول التي تحتل مركزا متواضعا في المجتمع الدولي والتي تمتلك تكنولوجيا متواضعة لا تمكنها من مواجهة مثل هذه الأزمات وأدل دليل على ذلك ما أشارت إليه وسائل الإعلام من وقائع اختراق أو سرقة شبكات المعلومات في دول متقدمة والاطلاع على معلومات حيوية وحاسمة تهدد أمن البلد وسلامته بالخطر وهو ما أطلق عليه بالإرهاب المعلوماتي.

ومن المفاهيم السياسية التي أعيد النظر فيها مفهوم الأمن حيث كان يعني حماية إقليم الدولة ومعالمها ضد التهديدات الداخلية (المعارضة) والخارجية، وكان ينظر لمفهوم الأمن على أنه مرادف للأمن العسكري ويقع على عاتق الجيش ممثلا بالقوات المسلحة إضافة إلى قوات الأمن إلا أن هذا المفهوم في ظل العولمة أصبح يشير إلى ظاهرة مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب حيث أصبح الأمن مسؤولية مشتركة تقوم بها مختلف الأجهزة والمؤسسات بما فيها المؤسسات غير الحكومية في أي مجتمع وأصبح مفهوم الأمن كذلك وثيق الصلة بما يحدث على مستوى العالم من تفاعلات بين ما هو داخلي وما هو خارجي فمصادر تهديد الأمن لم تعد محصورة على داخل الدول أو الحيز الجغرافي لها وإنما أصبحت كذلك تأتي من

---

[1] السيد ياسين: في مفهوم العولمة – المستقبل العربي – مرجع سابق – ع٢٢٠ – ١٩٩٨ – ص٦ فما بعد.
انظر حسنين توفيق : عالم الفكر – مرجع سابق – ص٢٠٧.
انظر جلال أمين: العولمة والدولة – مرجع سابق – بحوث ومناقشات الندوة الفكرية – ص١٥٤ فما بعد.

المُضِـلاَّت العالمية والمراد بذلك المخدرات والتهريب والإرهاب والهجرة غير المشروعة إلى غير ذلك كثير [1].

وعلـيه فإن أمن الدولة الإسلامية قد أصبح يتأثر كثيراً بما يجري بعيداً عن حدودها وبما أن ما قد يجري أو يحدث في مكان ما أو دولة ما في العالم قد يؤثر علـى أمن وسلامة دولة أخرى مهما تباعدت المسافات وبناء عليه فقد ظهر مفهوم جديـد فـي السياسـة الدولـية وهو مفهوم الأمن الجماعي وفي المقابل فقد ازداد الحديـث عـن تلاشي ما يسمى بالأمن الوطني. وبناء على ما قد سبق ذكره فإن الامـتداد الجغرافي لم يعد المرتكز الأساسي في توفير الأمن والأمان لأفراد الدول الإسلامية.

هـذا مـن جانب ومن جانب آخر فقد أضعفت العولمة قدرة مختلف الدول والحكومـات الوطنـية في العالم الإسلامي على التحكم في الاقتصاد الذي أضحى يرضـخ لآليات السوق، بل إنه أصبح لزاما على مختلف الحكومات أن تتقاسم كلاً مـن سـلطاتها الاقتصـادية والسياسـية والاجتماعية والثقافية مع رجال الأعمال والشركات والمنظمات الدولية إلى جانب المنظمات غير الحكومية[2].

ولـم يقتصـر الأمر على ذلك بل امتد المساس بسيادة الدول الإسلامية إلى مجـالات داخلية كانت تعد من اختصاصات الدول الإسلامية والتي لا يجوز لأحد أن يـتدخل فيها وكمثال على ذلك الاختصاصات التي تتعلق بسن القوانين وفرض الضـرائب وغيرها من المجالات التي خرجت عن سيطرة الدول الإسلامية إلا أنه وعلـى الـرغم مـن ذلـك فإن الدول الإسلامية مازالت تحتفظ ولو بشكل جزئي بصـلاحيتها فـي هذا الشأن وإن كان عليها في الواقع أن تمتثل لمتطلبات النظام العالمـي الجديد وما تراه الدول العظمى في العالم مناسبا والتي حدت من مجالات هيمـنة الـدول الإسلامية في هذا الصدد وإلا ستكون العواقب غير محمودة حيث

---

[1] عبدالله عبد الخالق: العولمة جذورها وكيفية التعامل معها – مرجع سابق – ص٥٥.

[2] عز الدين إسماعيل :العولمة – العربي – مرجع سابق –ع٤١٨–١٩٩٩ –ص١٦٥

–هالة مصطفى : العولمة ودور جديد للدولة–السياسة الدولية –مرجع سابق –ع١٣٤ –ص٤٣–٤٩

–بيترمارتن، هارلدشومن :فخ العولمة –ص٥٠ فما بعد

ستتعرض هذه الدول لانتقادات شديدة داخلية كانت أم خارجية فالدول التي تقوم بسن قوانين مخالفة لمتطلبات العولمة فإنها عادة ما تتعرض لضغوطات شديدة من قبل الدول الكبرى إضافة إلى ما قد تعانيه على الساحة الداخلية من هجرة مواطنيها إلى الخارج تعبيراً عن رفضهم وعدم انصياعهم لهذه التشريعات.

ويظهر انحسار وتحجيم دور الدولة في ظل النظام العالمي الجديد في العديد من المجالات والتي طالما عهدت الشعوب أن مثل هذه الأمور هي حكر على الدول والحكومات، وذلك مثل قدرتها على التحكم في قيمة العملة وأسعار الصرف وعلى الرغم من احتفاظ بعض الدول الإسلامية وإلى عهد قريب بسلطة قوية في هذا الشأن إلا أن عصر العولمة أظهر إلى حيز الوجود نظاماً دولياً مالياً جديداً أضحى بمنأى عن تأثير سلطات الدولة.

وبناء على ما قد سلف فلم تعد الدولة هي مركز السياسة في عالم اليوم، ولم تعد الوحدة الارتكازية لكل الأنشطة والقرارات وبعبارة أخرى لم تعد الدولة صاحبة القرار الوحيد ولم تعد حتما المسئولة بشكل كامل عن مواطنيها واقتصادها وأمنها ويتجلى ذلك وبإيجاز في نقطتين، النقطة الأولى: بروز قوى جديدة تنافس الدولة في المجال السياسي حيث أنه أصبح من الواضح الآن أن هنالك العديد من القوى العالمية والإقليمية والمحلية حيث أصبح لهذه القوى القدرة التي تمكنها من منافسة الدولة في المجال السياسي مثل صنع القرار وصياغة الخيارات ومن أمثلة هذه القوى التكتلات التجارية الإقليمية وذلك مثل التكتل الاقتصادي الأوروبي والذي يعمل بموجب تنازل الدول الأوروبية عن سيادتها في مجال السياسات النقدية، والتكتل الاقتصادي الأوروبي والذي سبق الحديث عنه في الفصل الأول هو أكبر مثال للتنازل من قبل الحضارة لصالح إقليم معين وكذلك فإن من ضمن القوى الجديدة والتي ظهرت تنافس الدولة في المجال السياسي أجهزة الاقتصاد العالمي الدولي مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية

حيـــث أصبحت هذه الأجهزة قادرة على فرض قراراتها وتوجهاتها على كل دول العالم[1].

ومـــن أبـــرز الأمـــور التـــي شهدها القرن العشرون وبداية القرن الحادي والعشـــرين والتـــي كـــان لها أبرز الأثر على سيادة الدولة ونفوذها وبسط كلمتها ظهـــور المـــنظمات غير الحكومية والتي برزت كقوة فاعلة ذات تأثير قوي على الســـاحة العالمية في المؤتمرات العالمية كمؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو ومؤتمـــر السكان في القاهرة ومؤتمر حقوق الإنسان في فينا إضافة إلى الحركات الـــتحررية والتي شهدها العالم هنا وهناك مثل حقوق المرأة والديمقراطية والدعوة إلـــيها. كـــل هذه المنظمات والهيئات أصبحت تعمل باستقلال تام عن الدول بهدف خلـــق مجـــتمع مدنـــي عالمي يراقب ممارسات الدول في مجالات حقوق الإنسان والبيئة والقضايا الاجتماعية مما حد بالتالي من التحكم المعهود للدولة[2].

الـــنقطة الثانـــية: بروز قضايا ومشاكل عالمية والتي تتطلب لحلها اتخاذ قرارات جماعـــية دولـــية قضايا ومشاكل عالمية في أسبابها وفي تداعياتها قضايا تجاوزت الأطـــر المحلية بكل معانيها وتجاوزت الحدود الداخلية للدول والإقليمية كذلك مثل الـــتلوث البيئـــي والتي في مقدمتها مشكلة ثقب الأوزون والدخان الناجم عن وقود الســـيارات والارتفـــاع الحراري للكرة الأرضية وتراكم النفايات السامة (النفايات الـــنووية) وقضية الانفجار السكاني حيث أنه قد أصبح من المعلوم الآن أن الكرة الأرضـــية لا تستوعب اكثر من ٦-٧ مليار نسمة يستطيعون العيش على سطحها وحسبما ذكر أحد الباحثين فإن عدد سكان الكرة الأرضية سوف يربو عن العشرة (١٠) ملـــيارات نســـمة خـــلال العشر سنوات القادمة وكذلك فإن من أهم القضايا العالمـــية والتي حارت الحكومات في كيفية معالجتها وحلها قضية الفقر وكما سبق

---

[1] فيان طاهر: أجهزة الاقتصاد الدولي – مرجع سابق – ص١١.

[2] غسان عبدالخالق: قضايا عربية وتحديات العولمة – المنتدى – ع١٢ – ١٩٩٩ – ص٢٥.

انظر عز الدين اسماعيل: العولمة – العربي – ع٤٩٨ – ١٩٩٩ – ص١٦٥.

انظر هالة مصطفى: العولمة ودور جديد للدولة – السياسية الدولية – ع١٣٤ – ١٩٩٨ – ص٤٣-٤٧.

انظر هاران شومان: هامش بئر مارتن – فخ العولمة – ص٥٠ فما بعد.

فـــإن عدد الفقراء في العالم قد زاد عن المليار نسمة وكذلك فإن من القضايا التي شـــغلت عـــالم اليوم بحكوماته قضية المخدرات والإرهاب الدولي وإلى غير ذلك كثير[١].

كل هذه القضايا تستلزم تشريعات وسياسات ومؤسسات عالمية للتعامل معها والمـــراد بذلـــك أن الدول لم تعد تملك القدرة على التعامل مع هذه القضايا بشكل منفرد ووحيد. وعدم تمكن أي دولة من اتخاذ قرار مستقل هو بحد ذاته ينم وبشكل واضح عن ضعف السيادة الوطنية إذ أن المعضلة أصبحت وفي ظل هذه الظروف جماعـــية وليســـت مشكلة مختصة ببلد بحد ذاته بحيث يمكن احتواء ما يستجد من أحداث وبشكل سريع.

وبـــناء علـــى مـــا قد سلف فإن العديد من الباحثين والذين رأوا أن العولمة وتجاوزهـــا للسيادة الوطنية لدول العالم يمكن أن تُسهم وبشكل فعال في حل العديد مـــن القضـــايا والمشاكل الدولية العالقة والتي تشكل خطرا على المجتمع الإنساني وذلـــك مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديدات النووية والبيئية هذا بالإضافة إلى مشكلة انتقال الأيدي العاملة بكثافة من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى والتـــي عادة ما تسبب العديد من المشاكل والمعضلات في بعض الدول مثل تفاقم نسبة البطالة كنتيجة لرخص الأيدي العاملة المستوردة[٢].

ومـــن نفس المنظور فإنه يمكن للعولمة حسب ما ذهب إليه بعض الباحثين أن تحـــارب الجـــريمة والإرهـــاب والمخدرات والإسهام بالتالي في قضايا التنمية والديـــون إلا أنه ومن الملاحظ أن الأصوات المناهضة للعولمة عند أغلب الباحثين

---

[١] عبد الخالق عبدالله : النظام العالمي الجديد – السياسة الدولية – ع١٣٤ – ١٩٩٦ – ص١٦.

انظر عز الدين اسماعيل – العولمة – العربي – ع٤١٨ – ١٩٩٩ – ص٦٨.

انظر عبدالله عبد الخالق: العولمة جذورها وكيفية التعامل معها – عالم الفكر – ع٢ – ١٩٩٩ – ص٥٨.

[٢] سمر أمين: تحديات العولمة – شؤون الأوسط – ع٧١ – ١٩٩٨ – ص٥١-٦٤.

انظر جلال أمين : العرب والعولمة – مؤسسة عبدالحميد شومان – ١٩٩٩ – ص٥٧.

انظر البنك الدولي – نشرات احصائية عام ١٩٩٦ حيث يشير إلى أن عدد فقراء العالم قد تجاوز (١،٤) مليار نسمة وعدد الأمين قد بلغ أكثر من مليار نسمة القسم الأغلب منهم في دول العلم الثالث ومن جملته العالم الإسلامي.

قـد وجدت لها صدى أوسع من الأصوات المؤيدة وذلك نظراً لما تمثله انعكاسات العولمـة على سياسة الدول الإسلامية من خطر داهم للسيادة الوطنية وذلك خشية مـنهم أن تذوب السياسات المحلية وتنصهر في بوتقة العولمة السياسية، والتي هي في الأصل سياسات علمانية في أغلب دول العالم الإسلامي، إلا أن الرأي العام في هـذه الدول قد لعب دوراً فعالاً في تعميق مبادئ الدين الإسلامي وإجبار الأنظمة على العمل وفق ما يتفق والشريعة الإسلامية في بعض الجوانب. [1]

وبـناء علـى مـا قد سلف فإن النظام العالمي الجديد ، وما جاء به يطرح العديـد مـن التحديات السياسية والتي تمثلت كما سبق في ظهور العديد من القوى والمؤسسـات الداخلية والخارجية للدول الإسلامية والتي تتنافس على سيادة الدولة مـع الأجهـزة الحاكمة فيها ، إلا انه يجدر التنويه هنا إلى أن هذا الكلام لا يؤخذ علـى إطلاقه حيث تمكنت بعض الدول الإسلامية من ترسيخ دور الدولة وسيادتها علـى الشـعب وأخذ حيز لها في المحافل الدولية ، وأدل دليل على ذلك مجموعة الـدول النفطـية والدول التي تتمتع بموارد مالية كبيرة تمكنها من مواجهة الأعباء الملقـاة علـى عاتقها، مثل بروناي ، وبعبارة أخرى مجموعة الدول التي تتمتع بحكم ملكي باستثناء القليل ، مثل المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية حيث لجأت هذه الدول إلى ترسيخ وجود الدولة وبسط سيادتها وكلمتها في محاولة منها لزيادة فعالية أداء النظام السياسي ، وذلك من خلال تعظيم دور الدولة في تحقيق الـرفاه لشعوبها حيث توجه هذه الحكومات أكثر من (٢٢%) من إنفاقها العام إلى قطـاع الخدمـات، ونتيجة لاعتماد هذه الدول على مواردها المالية الضخمة فإنها بهـامش استقلالي عن المجتمع يمكنها من الاستمرار في سياساتها، وبشكل إجمالي فإنه يمكن القول أن الأنظمة العربية الإسلامية والتي تتمتع بموارد مالية ضخمة

---

[1] نايف علي عبيد : المستقبل العربي – مرجع سسابق عدد ٢٣١ –١٩٩٧ ص ٢٨

(دول الخليج العربي ، سلطنة بروناي ، ليبيا) قد تمكنت من الاحتكار الكامل لمصادر السلطة عبر نفوذ ودور الأسر الحاكمة كمؤسسات مركزية في الدولة [1]

وخلاصة الحديث أن الحكومات لم تعد مستقلة ذلك الاستقلال الكامل سياسياً والذي يمكنها من اتخاذ القرارات المصيرية وغير المصيرية الخاصة بها إذ تتنازعها العديد من القوى والمؤثرات الداخلية منها والخارجية ممثلة بالمؤسسات والأنظمة والتي أصبحت تمثل فيما بعد شريكا أساسيا للأنظمة والحكومات في عملية صنع القرار.

ومن هنا نلاحظ أن السياسات التي ظهرت في ظل النظام العالمي الجديد توضح وبجلاء أن المستهدف هو العالم الإسلامي ووحدته وذلك لكي لا تكون هنالك مشقة بالغة في السيطرة على ثرواته وخيراته وذلك انطلاقاً من عدة أساليب وسياسات انتقتها الدول المتقدمة من أجل فرض الرأي الذي تريد عن طريق استغلال أجهزة الاقتصاد العالمي ومؤسساته وآلياته.

نعم نحن ندعو إلى المحافظة على السيادة الوطنية والدولة القطرية أو الوحدة الوطنية كما تسمى ولكن وفق منهج شرعي لا وفق سياسات مرسومة من قبل غير المسلمين آملين من ذلك توجه الحكومات الإسلامية إلى الأخذ بالسياسة الشرعية وقيمها ومبادئها المفصلة في سور القرآن الكريم والسنة النبوية وذلك لأن الأصل في السياسات المتبعة عند أغلب الدول والحكومات الإسلامية هي سياسات علمانية في جوهرها لا شرعية في تطبيقها.

المبحث الثالث : الانعكاسات الثقافية والاجتماعية.

إن الانعكاسات الثقافية للنظام العالمي الجديد (تنطوي على بلوغ مرحلة الحرية الكاملة في انتقال المعلومات والأفكار والقيم دون أدنى قيود أو عراقيل وأن سيطرة الدول على هذا التداول الحر للقيم والأخبار آخذة في التراجع ما لم تكن قد تراجعت بالفعل والحقيقة في الواقع الملموس)[2].

---

(١) نايف علي عبيد : المستقبل العربي – مرجع سبابق عدد ٢٣١ -١٩٩٧ ص ٣١

[2] Globalization and Identity : Dilictics of flow – Peter G and Birgit Meyer PP-30

وإضـــافة إلى ما ذكر فإن التواصل الثقافي الحر بين المجتمعات والشعوب يرضـــخ إلـــى العديد من القوى المهيمنة في العالم والتي تمتلك اعتى وأهم تقنيات الاتصال والتي تعد بحق الوسيلة الفعالة من أجل الثقافة المنشودة في العالم وفق ما يـــتفق وأهـــداف النظام العالمي الجديد والذي يسعى جاهدا إلى إيجاد ثقافة عالمية واحدة تتوحد فيها القيم والمثاليات والأفكار والمبادئ .

وتـــتجلى الانعكاسات الثقافية في العالم الإسلامي من خلال مكاتب السياحة والســـفر في الدول الصناعية والتي همها الوحيد هو توفير الراحة للسائح وتوجيهه وبشكل أساسي ومباشر إلى دول العالم الإسلامي وخصوصا في هذا العصر الذي أضـــحت فيه السياحة أرخص وأسرع وذلك نظرا لما تمتلكه هذه الدول من موارد مالية هائلة ولما تمتلكه أيضا من وسائل الاتصال السريعة كالطيران وغيرها .

فقـــد لعب الوعي الفكري في دول الغرب والولايات المتحدة دوره البارز في نشر الثقافة الكونية في دول العالم الإسلامي حيث خرج هذا الفكر من سيطرة الفكـــر المحلي إلى رحابة الفكر العالمي وعليه فإن بعض الباحثين يرى أن هنالك احـــتمال بروز ما يسمى بالمواطنة العالمية ومن الملاحظ ومن خلال هذا العرض المبدئـــي أن الأبعاد والانعكاسات الثقافية للعولمة تكاد تكون غير واضحة المعالم وأكثر غموضا من الأبعاد السياسية،وفي نفس الوقت فهي على النقيض من الأبعاد الاقتصـــادية الواضحة الجلية والتي تكاد تكون لا تخفى على أحد والسبب في ذلك يعود إلى أن هذه الانعكاسات أقل خضوعا للتخطيط والتنظيم من غيرها إضافة إلى أنهـــا تكاد تكون خارجة وبشكل كامل عن الرقابة والتنظيم ولذلك فهي أبعد بكثير عن إمكانية التحكم فيها وخاصة في هذا العصر عصر ثورة المعلومات والإنترنت وانتشـــار الأقمـــار الصناعية على أوسع نطاق لها باستثناء القلة القليلة من الدول الإســـلامية والتـــي هـــي بمعزل عن العالم الخارجي إما بسبب قرارات الشرعية الدولـــية مـــثل العـــراق وإما بسبب الدسائس التي تحاك وبسبب تمسك هذه الدول بالشـــريعة الإســـلامية ومـــبادئها مثل إيران والسودان،وعلى الرغم مما ذكر فإن الانعكاســـات الثقافية هي من اخطر انعكاسات العولمة وذلك لأنه البعد الذي تستند إلـــيه الأبعـــاد الأخرى للعولمة اقتصادية كانت أم سياسية ومن أهم ما يميز الأبعاد

الثقافـــية للعولمـــة أنها تكاد تكون مقطوعة الصلة بجذورها وذلك بخلاف الأبعاد الاقتصـــادية والسياسية والتي لا ينكر أحد مدى ارتباط الأصول بالفروع والعكس وكذلـــك مـــدى ارتـــباط الأبعـــاد السياســـية بالاقتصـــادية حيث تعد هذه الأبعاد والانعكاسات امتدادا لاتجاهات سبق وإن حددت وخططت بشكل دقيق وفعال وعلى النقـــيض من ذلك ما نراه في الانعكاسات الثقافية للعولمة حيث يلاحظ بأنها تفتقر إلى وجود نظام عالمي يحكم اتجاهاتها أو يتحكم في توجهاتها[1]

ويـــرى العديـــد من الباحثين والكتاب أن العولمة وما تحمله من انعكاسات ثقافية ما هي إلا عملية يراد بها تسييد نموذج ثقافي واحد هو النموذج الغربي وما يـــنطوي علـــيه من هدم وتهميش للثقافات المناهضة له ولكن يرى البعض الآخر وعلـــى الـــرغم من إقرارهم بصحة ما قاله الفريق الأول يرون أن انفتاح الثقافات بعضها على بعض سوف يؤدي إلى نوع من التفاعل لا يؤدي في نفس الوقت إلى اندثار أحدها وغلبة الآخر .

وبعـــد هذا العرض الوجيز للأبعاد الثقافية للنظام العالمي الجديد فإنه ومن المستحسن تناول الانعكاسات الاجتماعية السلبية للعولمة على الدول الإسلامية ولو بشـــيء مـــن الإيجـــاز حيث تتمثل هذه الانعكاسات في العديد من المظاهر والتي ترتبط أشد الارتباط بما سبقها من انعكاسات اقتصادية وسياسية وثقافية .

---

[1] محمد عابد الجابري : العولمة والهوية الثقافية -مركز دراسات الوحدة العربية ص ٢٨٥ -ص٢٨٧

١-الانعكاس الأول : التنمية البشرية [١] :

حيث أصبح من المألوف في دول العالم الإسلامي تخليها ولو بشكل تدريجي عن برامج الرعاية الاجتماعية وتراجع الإنفاق الحكومي على الخدمات والأجور والحوافز وذلك بسبب ما تقدمه من مزايا وامتيازات لجذب الاستثمار الأجنبي وتشجيعه إلا أن هذا الأمر لا يليق بدول تعاني من ضعف مستفحل في الموارد البشرية وعجوز في الموازين وإنما يليق بدول صناعية ذات قدرات مالية هائلة مثل دول الغرب ودول السوق الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ومجموعة الدول النفطية (الابيك) ففي بريطانيا على سبيل المثال انكمشت مخصصات التعليم والرعاية إلى الحد الذي أصبحت فيه هذه الخدمات قريبة في مستوياتها من نظيراتها في الدول النامية . وعليه فإن حلم الرفاه قد تراجع كثيراً بالنسبة لشريحة واسعة من المجتمع وتراجعت بالتالي الحقوق الاجتماعية المشتركة فإذا كان هذا الأمر قد شكل هذه المعضلات والمشاكل لدولة تعد من أغنى دول العالم فما بالك بالدول الإسلامية والتي وصلت فيها نسبة الفقراء أكثر من (١٥%) حيث تجاوز العدد أكثر من (١٦٠) مليون مواطن مسلم يعيشون تحت المستوى المطلوب (الفقر والفقر المدقع)[٢]

وبناء على ما تقدم من سوء تنمية الموارد في الدول الإسلامية بل والعمل على تهميشها حتى في تلك الدول التي تمتاز بامتلاكها لأهم موارد الطاقة (مجموعة الدول النفطية) وذلك من خلال الضغوط التي يمارسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من اجل ما يسمى بترشيد الإنفاق الحكومي فإنه ومن الطبيعي بل ومن المؤكد أن تزداد أعداد المهمشين وأن تتسع الهوة بين الأغنياء والفقراء.

---

(١) سمير أمين :تحديات العولمة - شؤون الأوسط-مرجع سابق -ص٥١-٥٧

انظر عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي: محمد شومان -عالم الفكر -مرجع سابق -ص١٤٧-١٤٩

(٢) (بنك التنمية الإسلامي - التقرير السنوي -١٩٩٧ -ص٢٣

-صندوق النقد الدولي -النشرة السنوية-١٩٩٤ ،١٩٩٦)

ليس ثمة شك في أن الحديث عن العولمة يحمل في طياته آثاراً جانبية سلبية متعددة على التنمية البشرية، لا سيما في الدول النامية ومن ضمنها الدول الإسلامية، وتتضح هذه الآثار إذا تم الحديث عن إرهاصات وتداعيات العولمة على تلك الدول، حيث كناقد ذكرنا في مواطن سابقة أن العولمة ما هي إلا إفراز من إفرازات سياسية اقتصادية اجتماعية تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية التي وضعت وهيأت كل مؤسسات وآليات النظام العالمي الجديد من أجل خدمة مصالحها الإمبريالية وعلى رأس هذه الأجهزة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية(١).

وقد قامت هذه الأجهزة باعتبارها أدوات ومؤسسات النظام العالمي الجديد يفرض شروط على الدول النامية، ومن ضمنها الدول الإسلامية تنسجم وأهداف هذا النظام، الأمر الذي أدى بهذه الدول إلى الأخذ قسراً في أحيان كثيرة -بتلك الشروط- وعلى رأسها اتباع نظام الخصخصة ورفع الدعم عن الموارد الأساسية والخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والمواصلات مما أدى بالتالي إلى أن ترفع هذه الدول أيديها عن الإسهام في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسبب في ذلك يعود إضافة إلى ما ذكر إلى أن أجهزة النظام العالمي الجديد قد ربطت مساعداتها وقروضها إلى الدول الإسلامية بانصياع الدول الإسلامية إلى شروطها وبرامجها(٢).

---

(١) - Jordan Times, Theirs day, Jun 22, 2000 globalization Developing countries. Maha their Mohammad at Cairo University.
- Jordan Times, Friday-Saturday July 7/8/2000 making globalization work for worlds poor.
- by Larry Elliott.

(٢) أحمد ماهر، الخصخصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٩٣م، ص٤٤، وللمزيد انظر: أحمد محرز، النظام القانوني لتحويل القطاع العام إلى الخاص، القاهرة، ١٩٩٥م، ص١١.
- عبد العزيز صالح، إدارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي، شركة الشاهر، أبو ظبي، ط١، ١٩٩٧م، ص١٢ فما بعد.

٢- الانعكاس الثاني : الهجرات السكانية

والهجـــرات السـكانية والتي تعاني منها أغلب دول العالم الثالث ومن جملتها دول العـــالم الإســـلامي ليســـت ظاهرة حديثة النشأة ولا حديثة العهد اختصت بها المجتمعات الفقيرة دون الغنية إذ أن تعريف الهجرة هو (عملية انتقال الإنسان من مكان إقامته الأصلية إلى مكان آخر بشرط أن يعبر الحدود الدولية)[١]

وبناءا عليه فإن هذه الظاهرة ظاهرة دولية إلا أن اختصاص العالم الإسلامي بهـــا لا يعني أنه وحده الذي يعاني منها بل هنالك العديد من المجتمعات الإنسانية التـــي كانت وما زالت تعاني من هذه الظاهرة حيث شهد عام ١٩١٣ تزايد أعداد المهاجرين في أوروبا حيث هاجر منها حوالي(١,٥٢٦) مليون نسمة إلى الولايات المـــتحدة والـــبرازيل والأرجنتين. بينما بلغ عدد المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية (٣٥) مليون مهاجر عام ١٩٣٢[٢]

ولـــو نظـــرنا إلـــى دوافع الهجرة وجدناها عديدة ومتنوعة إلا أن أبرزها وأخطـــرها كـــان انتشـــار الحـــروب والأزمات الدولية ولو دققنا النظر قليلا في الحروب وجدناها أكثر انتشارا في دول العالم الإسلامي من غيره ويظهر ذلك جليا فـــي استعراض بعض دول العالم الإسلامي وأعداد المهاجرين الذين تركوا ديارهم جراء الحروب الملتهبة فيها حيث وصل أعداد المهاجرين اللبنانيين إلى فرنسا أكثر مـــن (٢٠٠) ألـــف مهاجـــر ومثل هذا العدد في البرازيل وأكثر من (٢٠٠) ألف هاجـــروا إلـــى أفريقيا وتقدر بعض الإحصائيات أن أعداد المهاجرين اللبنانيين قد تجاوز (٢,٥) مليون نسمة في عام ١٩٩٠ .

---

[١] عبد الكريم غلاب : السكان ديموغرافيا وجغرافيا -دار الثقافة-الدار البيضاء -ط١ -١٩٧٦ -ص٢٢

[٢] بشرى القبيسي : الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين -بيسان -بيروت -١٩٩٧ -ص٣٥

-فتحي محمد :جغرافية السكان – مرجع سابق -ص٣٧٣

وبلـــغ عـــدد المهاجريـــن الفلسطينيين الذين تركوا أرضهم جراء الاحتلال الصهيوني أكثر من (٤) ملايين مهاجر فلسطيني[١]

وإشـــارة إلى ما ورد في بعض الإحصائيات فإن عدد المهاجرين في العالم لسنة ١٩٩٥ فما قبل قد تجاوزت (١٤,٥) مليون نسمة[٢]

والملاحـــظ علـــى ان ما يحل بالعالم الإسلامي بأن ما يصيبه ليس بهجرة وإنمـــا تهجير في أغلب دوله مثل البوسنة والهرسك وفلسطين وغيرها من الدول الكثير كل ذلك يحصل في غمرة النظام العالمي الجديد[٣]

ثمة علاقة ارتباطية واضحة ما بين العولمة واللجوء وتتضح معالم هذا الارتباط:إذا ما عدنا إلى تعريف كلا المفهومين في أثناء هذه الدراسة حيث يتضح أن العولمة هي حالة معاشة كما سلف،بينما اللاجئين حدث، غير أن هذا الحدث بسبب استمراريته خرج عن هذا الإطار ليصبح بمنزلة الحالة[٤].

وبعبارة أخرى فإن اللاجئين والعولمة كليهما مرتبطان ببعضهما أشد الارتباط،حيث أن بزوغ النظام العالمي الجديد بما تضمنه من تفكك للمعسكر الشرقي أفرز حركات وحالات استقلالية وانفصالية أدت إلى نشوب العنف في كثير من مناطق العالم ومنها أوروبا مخلفة وراءها لاجئين ومهاجرين.

وبناءً على ما تقدم فإن العولمة هي حالة واقعة تبلورت أجواءها كاستحقاق اقتصادي واجتماعي،والأعظم من ذلك هو الاستحقاق السياسي إلى جانب الهجرات القسرية[٥].

---

[١] تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأوسط لسنة ١٩٩١ –ص ٦٥-٦٧

[٢]U.S department of state. Bureau for Refugee programs world . refugee ,report washington DA september ١٩٩٠.

[٣] حالة اللاجئين في العالم لسنة ١٩٩٥-١٩٩٧ –هيئة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

(٤) عبد الباسط عثامنة، العولمة والهجرة والنظام العالمي الجديد، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد الخامس (العولمة وآثارها المتمثلة على الاقتصاد الأردني والعربي، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، أيار ١٩٩٩م.

(٥) The Long Post war peace contending explanation protestation, charies, W. keley, Jr, Editor, Harper, collines publisher, PP. ٥٦-٥٩.

٣-الانعكاس الثالث: البطالة

والـــبطالة من أهم الانعكاسات التي يشهدها العالمان العربي والإسلامي حيث ارتفعـــت معـــدلات الـــبطالة بســـبب سياسات الخصخصة وبسبب الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة ويرى العديد من الباحثين أن للبطالة أهمية خاصة وخصوصا أنها غدت تمثل نوعاً من الصراع بين الرأسمالية والطبقات العاملة من جانب آخر إذ أن الأمـــر لم يقتصر على ازدياد نسبة العاطلين عن العمل في العالم الإسلامي وإنمـــا امتد إلى تسريح عدد كثير من العمال من هم على رأس عملهم وذلك يعود إلى ما يهدف إليه القطاع الخاص من تقليل تكلفة الإنتاج من أجل تعظيم الأرباح.

وقد مر فيما سبق أن نسبة البطالة في العالم الإسلامي قد تجاوزت (١٥%) من مجموع السكان البالغ عددهم مليار وعشرين مليون نسمة أي أن عدد العاطلين عـــن العمل في العالم الإسلامي يربو على (١٥٠) مليون عاطل عن العمل هذا إذا علمـــنا أن ســـوق العمل في الدول الإسلامية يدخلها أكثر من (٢٠) مليون عامل ســـنويا مما يحتم على الحكومات أن تضع نفسها في موضع المطالبة بإيجاد (٢٠) مليون فرصة عمل في العام[١]

ولـــم تقتصر هذه الانعكاسات على الاستغناء عن الأيدي العاملة وتسريحها بل تجاوزت ذلك إلى النيل من الحقوق والتشريعات العمالية والتخلص من الحقوق النقابية والتي كانت تعد حقوقا مكتسبة تكفلت بحفظها الدساتير والنظم المحلية لهذه الدول مثل حقهم في الإضراب[٢]

إن ظاهـــرة البطالة والتي تعد انعكاسا سلبيا للنظام العالمي الجديد وما جره عـــلى دول العـــالم الإســـلامي من سلبيات أخرى أصبحت أداة فعالة للقضاء على شـــريحة واســـعة في العالم الإسلامي والذي أغلب سكانه يعتمدون على الأعمال التقـــليدية في تحصيل قوتهم إضافة إلى أنها أدت إلى توسيع الفجوة داخل المجتمع

---

(١) البنك الإسلامي للتنمية-التقرير السنوي -١٩٩٣ -١٩٩٤- ص٢٢.

-البنك الدولي - تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٤ - ص١٩.

- نشرات صادرة عن صندوق النقد الدولي لعام ١٩٩٧ - ص٢٣.

(٢) الحبيب الجنحاني :ظاهرة العولمة -الواقع والآفاق -عالم الفكر -مرجع سابق -ص٣٠

الواحد والتي أصبحت تهدد الطبقة العاملة بالزوال والتهميش والتي كانت تعد عماد الاستقرار السياسي والاقتصادي حيث مثلت في السابق العامل الرئيسي في تحقيق النهضة والتطور الاجتماعي للكفاءات والنماذج البشرية المثلى .

ومن خلال هذا العرض الوجيز لنسبة البطالة في دول العالم الإسلامي يلاحظ من خلال هذه الأرقام والإحصائيات مدى الأثر الذي أحدثته العولمة على العالم الإسلامي ومدى الزيادة المتسارعة في نسبة العاطلين عن العمل والتي وصلت إلى أكثر من (١٥%) حيث يعزى ذلك إلى ما جلبته العولمة من تطور هائل في وسائل الاتصال والمعلومات وإلى ما أحدثته من تغيير جوهري على أسلوب العمل التقليدي في الوقت الذي أصبح عاملاً سلبياً من عوامل تطور الشعوب ونتيجة لذلك فقد تم الاستغناء عن عدد كبير من العمالة الإسلامية نتيجة الافتقار إلى الخبرة والمراس في الأعمال الحديثة.

وقد وصلت نسبة العاطلين عن العمل في دول العالم الإسلامي إلى حد جعل من الحكومات الإسلامية في موقف حرج أمام مطالبة الشعوب لها بإيجاد (١٦٠) مليون فرصة عمل[١].

٤-الانعكاس الرابع :تبني آلية جديدة للقيم الاجتماعية .

إن من أخطر الانعكاسات الاجتماعية ما جاء به النظام العالمي الجديد في دفع الشعوب إلى تبني آلية جديدة للقيم والمثاليات الاجتماعية ويتضح ذلك من خلال تركيز النظام العالمي الجديد على قضايا المرأة من خلال العديد من المؤتمرات والتركيز على تحديد النسل وحقوق الإنسان ومن منظور بعض الباحثين أن هذه الأمور تشكل أداة قوية لتفكيك المجتمعات والوصول بها إلى أدنى درجات الآدمية فبالنسبة إلى ما يسمى بتحرير المرأة فقد نصت بعض البيانات الختامية للمؤتمرات التي انعقدت بهذا الشأن على أن وظيفة المرأة داخل بيتها يعد عملا ولكنه عمل غير مثمر ومما يزيد الأمر سوءاً في هذا الوقت بالخصوص أن هناك صناعات تقوم بها شركات دولية تعتبر المرأة وسيلتها للربح وذلك مثل صناعة الافلام الهابطة وأدوات التجميل تلك الصناعات التي جعلت من المرأة

---

(١) بنك التنمية الإسلامي، التقرير السنوي، ١٩٩٧م.

- المرجع نفسه، ١٩٩٤م.

سلعة لا أكثر وموضعا للاستمتاع[1]. وبناء على ما تقدم فإن على الدول الإسلامية أفراداً وحكومات العمل على تعميق الوعي بالدين الإسلامي وأخلاقياته السامية من أجـــل مواجهـــة هذا الغزو الأخلاقي وذلك بغية الحفاظ على شخصية متميزة لهذا الدين وأفراده

المبحث الرابع: سبل مواجهة العولمة

تمهيد:

لقـــد جـــاءت العولمة تحمل في طياتها العديد من السلبيات والإيجابيات تلك الإيجابيات التي تقدم الحديث عنها وتلك السلبيات التي تهدد العالم الإسلامي والتي قبلها المسلمون تماشياً مع من يرسمون الإيقاع.

وعـــلى الرغم من ذلك فإن هنالك العديد من أدوات وسبل مواجهة العولمة لجعـــل العـــالم الإسلامي أكثر حصانة ضد المؤثرات الخارجية التي تهدد عقيدته وقيمه واقتصادياته ومن ضمن هذه الأدوات والسُبل.

أ. تشجيع الاستثمار الإسلامي.

ب. تنمية الموارد البشرية.

جـــ. العمل على قيام سوق إسلامية مشتركة.

د. الحفاظ على الهوية الإسلامية.

ولتجلية هذه السبل فإن المبحث التالي يناقش هذه النقاط بشيء من الإسهاب والتفصـــيل مركـــزاً عـــلى أهم الحلول الإسلامية وأيسرها من أجل تحقيق وحده إسلامية شاملة.

---

[1] الحبيب الجنحاني :العولمة –الواقع والآفاق–مرجع سابق –ص٣٥-٣٧

أ. تشجيع الاستثمار الإسلامي

الاستثمار مصطلح جديد في معاجم الاقتصاد والسياسة حيث يعني هذا المفهوم "تيار من الإنفاق على السلع والخدمات الثابتة مثل المصانع والآلات بالإضافة إلى المخزون".[1]

وحداثة هذا المصطلح أو المفهوم لا تعني بحالٍ من الأحوال عدم وجود رديف له في معاجم اللغة العربية أو كتب التفسير. وأقرب المعاني لهذا المصطلح هو التثمير حيث دلّ على ذلك قوله تعالى: "ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً"[2] حيث فسّرها الزمخشري بقوله بأنها "إعطاء الأموال لمن لا ينفقها بل لمن ينميها ويثمرها" [3].

وأهم ما يميز الاستثمار في الشريعة الإسلامية هو تقييده وعدم إطلاقه حيث قيدت الشريعة الإسلامية سبل الاستثمار بما يتفق والصالح العام فجعلت من ألوان الاستثمار ما هو مباح ومحببّ إليه وجعلت منه على النقيض من ذلك ما هو حرام يعاقب فاعله عليه وكل ذلك بغية تحقيق الهدف المنشود وهو عبادة الله عز وجل وعمارة الأرض وخير دليل على ذلك أن الشريعة الإسلامية لم تبح استثمار الأموال في تجارة الخمر والمحرمات وصناعة .. والأفلام الهابطة وغيرها لما تشكله هذه الألوان من تهديد وخطر على الأمة.

ونظراً لما يتسم به هذا العصر من بروز للتكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية والعرقية التي تركت أثراً واضحاً على مجرى اقتصاديات الدول الإسلامية من خلال التسابق على موارد هذا العالم الكبيرة فإنه لا بد من تشجيع الاستثمار الإسلامي بدلاً من ترك الأمم تتكالب على مواردنا كما تتكالب الأكلة على قصعتها.

---

(١) أحمد محي الدين حسن – عمل شركات الاستثمار الإسلامية – تبك البركة الإسلامي – المنامة – ط١ – ١٩٨٦م. ص ١٢.

(٢) النساء – آية (٥).

(٣) الزمخشري – الكشاف – مطبعة الهدية المصرية – القاهرة – ط١ – ١٩٢٥م – ج٥ – ص٢٥٠.

إن تشـجيع الاسـتثمار فـي العـالم الإسلامي لا يعني بحال من الأحوال الاقتصار على النداءات العاطفية إذ أن هذا التشجيع لا يقوم إلا على أسس ومعايير أهمهـا وجود الإمكانيات المادية داخل دول العالم الإسلامية، ووجود البنية التحتية الجيدة، وإزالة عوائق الاستثمار مثل تخفيض الضرائب أو إلغائها والحد أو التشديد علـى الاستثمار الأجنبي بغية تشجيع المستثمر المسلم إلا أن هذه الأسس والمعايير تبقى مفتقرة إلى أهم أساس وهو توفر الفائض المالي لدول العالم الإسلامي.

إن الـناظر إلـى دول العالم الإسلامي يرى أن العديد منها تتمتع بفوائض ماليـة ضـخمة وخير دليل على ذلك مجموعة الدول النفطية والتي تشكل موارد خمسـة منها أكثر من (١٣٠) مليار دولار سنوياً حيث بلغ مجموع العوائد النفطية للملكـة العربية السعودية أكثر من (٦٨) مليار دولار سنوياً والكويت (٣٨) مليار دولار سنوياً وأما الإمارات العربية المتحدة فقد بلغ مجموع العوائد النفطية السنوية لها (١٩) مليار دولار سنوياً وقطر (٥) مليارات وليبيا (٨) مليارات دولار [١].

والملاحظ أن هذه الأموال قد أستخدم القليل منها في مجالات التنمية، والقسم الأكـبر قد استخدم لأغراض الاستهلاك دون الإنتاج، وأما الجزء المتبقي من هذه الأمـوال فقد وضع في البنوك الغربية، مما شكل فوائض مالية حارت الحكومات الإسلامية في كيفية استخدامها.

ومـن خلال هذا العرض يلاحظ أن خمس دول عربية من بين دول عالمنا الإسـلامي الكبـير تتمتع بقدرات مالية هائلة تمكنها من استثمار أموالها في دول العـالم الإسـلامي بدلاً من تركها نهباً للبنوك الغربية تفعل بها ما تشاء وتكون في الوقـت ذاته خاضعة لقرارات الشرعية الدولية مثل تجميد أرصدتها إذا ما خرجت عن طوع من يرسمون الإيقاع [٢].

---

(١) علي الراوي – الموارد المالية النفطية وإمكانية الاستثمار – بغداد – ط١ – ١٩٧٥م – ص ٣٦-٣٧.

(٢) – مأمون إبراهيم حسن – مناخ الاستثمار ومأزق التنمية في الوطن العربي – المعهد العربي للتخطيط – الكويت – ط١ – ١٩٩٤ – ص١٨.

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي.

وإضافة لهذا المطلب فإنه يجدر التنويه إلى أن الاستثمار الإسلامي المنشود لا يتم إلا بتوافر شروط معينة هي على الترتيب:

١. وجود سوق كبيرة تستوعب المنتجات الإسلامية.
٢. وجود طلب فعّال من قبل المستهلكين.
٣. الكفاءة في الإنتاجية والتي تمكنّها من المنافسة أمام البضائع الأجنبية "الجودة والسعر".

١- وجود سوق كبير تستوعب المنتجات الإسلامية.

يتميز عصر العولمة عصر التجديدات والابتكارات بما يسمى بالتجمعات الاقتصادية الكبرى، وذلك من خلال ما يشاهده المرء من اتجاه أغلب دول العالم إلى التكتل والتجمع فيما بينها في المجال الاقتصادي مثل السوق الأوروبية [١].

أما الدول الإسلامية فإنها لم تصل بعد إلى تحقيق مثل هذا المطلب، الذي أصبح حلم كل مسلم علماً بأنها تملك مقومات هذا التكامل بشكل قد لا يتوفر لباقي دول العالم، مثل الموارد الاقتصادية المتنوعة والسيولة النقدية وغيرها من العوامل[٢].

والسوق الكبير في الدول الإسلامية الذي يستوعب المنتجات الإسلامية ليس حلماً بل هو واقع معاش، حيث يمتد العالم الإسلامي على رقعة جغرافية تربو مساحتها على ربع مساحة العالم المقدرة بأربعة وخمسين مليون ميل مربع حيث تشمل هذه المساحة ثلاث مناطق مناخية هي[٣]:

أ. المنطقة الحارة المطيرة: حيث تضم في إفريقيا المنطقة الاستوائية والمنطقة السودانية وأما في آسيا فإنها تضم جزءاً كبيراً من المنطقة الجنوبية الشرقية والتي يغلب عليها الصفة الموسمية.

---

(١) محمد بن علي العقلا - السوق الإسلامية المشتركة - مرجع سابق - ص ٦٣-٦٤.

(٢) محمود شاكر - اقتصاديات العالم الإسلامي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط١ - ١٩٧٥م - ص ٢٩-٣٠.

(٣) محمود شاكر، اقتصاديات العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص ٣٢.

ب. المـــنطقة الصـــحراوية: وتشمل الأجزاء الوسطى في شمال إفريقيا وجنوبي غرب أسيا وأواسطها.

جـــ. المـــنطقة المتوســـطة وتشمل شمال إفريقيا وغرب آسيا وتمتاز هذه المنطقة بأمطارها الشتوية وجفاف صيفها.

وكمـــا احتاجـــت السوق إلى هذا التباين في المساحة والمناخ فإنها وبشكل حتمي تنم عن ضخامة سكانها الذي يربو على المليار وعشرين مليون نسمة.

فالســـوق الضـــخمة موجـــود والمساحة العظيمة للعالم الإسلامي موجوده والموارد الاقتصادية وبوفرة موجودة.

٢. **وجود طلب فعّال.**

والمقصود بالطلب الفعّال "الكميات التي يرغب المستهلكون في شرائها من سلعة معينة بحيث يكونون قادرين فعلاً على شرائها، وذلك عند كل ثمن من الأثمان خلال فترة زمنية معينة" (١).

وللطلـــب الفعّال العديد من المحددات أهمها الأذواق، وتوزيع الدخل، وثمن السلعة، وأثمان السلع المنافسة إلا أن الحجم الكلي للسكان يبقي أهم محددات الطلب الفعّـــال، فكلمـــا زاد حجم السكان تزداد الحاجة إلى السلع المختلفة، ومن ثم تزداد الكمية المطلوبة طالما يمتلك هؤلاء الأفراد القدرة الشرائية اللازمة وبزيادة السكان فـــي سن العمل دون زيادة البطالة في المجتمع فإنه من المؤكد زيادة الناتج الكلي والدخـــل الكلـــي المكتسب ومن ثم زيادة الطلب على معظم السلع المطروحة في السوق (٢).

٣. **الكفاءة في الإنتاجية والتي تمكنها من المنافسة أمام البضائع الأجنبية:**

والكفـــاءة فـــي الإنتاجـــية لا تحتاج إلى ذلك المجهود سوى توفر الكوادر المدربـــة تدريـــباً جيداً والعمل على تحسين البنية التحتية، وتطويرها، من مصانع وآلات، والعمـــل على ترويج الصناعات المحلية للدول الإسلامية وسن التشريعات اللازمـــة لحمايـــتها أمام البضائع الأجنبية، التي أنتجت في نظم اقتصادية تستخدم

---

(١) نعمة الله إبراهيم – مقدمة في الاقتصاد – الدار الجامعية – القاهرة – ط١ – ١٩٩٠م – ص ٧١.

(٢) مبادئ الاقتصادي الكلي – الوزني – ط١ – ١٩٩٧م – ص ٥٢.

عمـــالاً ذوي أجـــور عالية، وربما كان الكثير من موادها الخام مستورد من دول العالم الإسلامي مما يعني بالتالي كلفة أعلى للمنتج النهائي [1].

وأمـــا نتيجة هذا كله فهي ارتفاع كلفة هذه المنتجات والتي نستوردها نحن المسـلمين فـي النهاية، أي أننا ندفع ثمناً لهذه المنتجات أعلى مما ندفعه فيما لو أنتجت محلياً حيث الأجور أقل والمواد الأولية متوفرة.

إن ممـــا يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات الإسلامية هو عدم وجود الدعم وتوفره، ونضم التسليف الميسرة ولذلك فإن على الدول الإسلامية أن تعمل جاهدة مـن أجـل تحسـين انـتاجها وتطويره، لتكون قادرة على الصمود أمام هذا التيار الحضاري العنيف، لكي لا تكون أمة استهلاك دون إنتاج.

ب. تنمية الموارد البشرية

لقـد مـر في الفصول والمباحث السابقة أن الافتقار إلى التأهيل، والتعليم والتدريب، إضافة إلى تفشي البطالة بشكل كبير، وبمعدلات غير مسبوقة من أبرز المظاهـر السـلبية لاقتصـاديات الدول الإسلامية. وإذا كان الأمر كذلك في ظل ظـروف العمل التقليدي والذي لا يحتاج إلى الكثير من الخبرة والمراس وكذلك لا يحـتاج إلـى ذلـك التأهيل المتقدم فماذا سيحل بالعمالة العربية من ضمن العمالة الإسـلامية، حيـث يدخـل سـوق العمل العربي من (٤-٥) مليون عامل سنوياً، والملاحـظ هـنا أن الحكومـات العربية والإسلامية سوف تقف عاجزة عن إيجاد (٢٠) ملـيون فرصـة عمـل سنوياً، وخاصة في عصر قوامه العلم والتكنولوجيا والانترنت [2].

وبـناءً علـى مـا تقدم فإن على دول العالم الإسلامي أن تهتم بالفرد أشد الاهـتمام واضـعة خطة محكمة للنهوض بتنمية الموارد البشرية، وعدم الاعتماد علـى الأسـاليب التقليدية، وهذا الأمر يعني أن على الدول الإسلامية أن تهتم أشد الاهـتمام بالعدالة الاجتماعية، والاقتصادية، لأن تنمية الموارد البشرية هي صميم

---

(١) عادل سمارة – اقتصاد تحت الطلب – مركز الزهراء – القدس – ط١ – ١٩٨٩م – ص ١٧١.

(٢) محمد سعيد أبو زعرور – ظاهرة العولمة – الأوهام والحقائق – مرجع سابق – ص ٥٨.

جلال أمين – العولمة والتنمية العربية – مرجع سابق – ص ١٠١.

وروح العدالـــة الاجتماعية، وكذلك فإن هذا الأمر يحتم عليها أن تهتم بإصلاحات القـوى العاملـة، لأن إصلاح القوى العاملة هو مقتضي مبادئ الشريعة الإسلامية حيث تقتضي "القيم الإسلامية أن يعتبر أرباب العمل المستخدمين بمثابة أعضاء في أسرهم، وهذا يقتضي معاملة المستخدمين برأفة واحترام وضمان رفاهيتهم... كما ويجب تأمين التدريب وضمان فرص العمل[١].

إن نظـــام التعليم العلماني لم يفشل فقط في جعل النشئ المسلم بشراً أفضل، بل فشل كذلك في جعلهم أكثر انتاجية من خلال تعليمهم اللازم والمطلوب لمواجهة الركـــب الحضاري، حيث أن "الجامعات التي طبقت المناهج التقليدية التي ورثتها عـــن أسيادها من المستعمرين تطبيقاً حرفياً، ما برحت تخرج أجيالاً من العلمانيين المتخصصـــين فـــي الآداب للعمل في الوظائف الكتابية، وفي الخدمة المدنية التي أصبحت مكتضة بهؤلاء الخريجيين"[٢].

ومـــن هـــنا تتضـــح مـــدى الحاجـــة إلى تطوير الموارد البشرية وتنميتها وخصوصـــاً فـــي ظـــل عصر قوامة العلم والخبرة والمراس فعندما نقول عصر العولمـــة فإنـــه وبلا شك عصر ما بعد الحضارة، حيث تجاوزت الأمم والشعوب عصـــر الاختراع التقليدي إلى عصر الابتكار والتجديد فيما اخترع واكتشف ومن هنا يتضح أثر العولمة وأهمية تنمية الموارد البشرية.

جـــ. العمل على نقل التكنولوجيا:

لقـــد دخلـــنا مرحلة من مراحل التاريخ قوامها التقدم التقني، والاحتكارات الاستثمارية التي تحتاج إلى إمكانيات مادية هائلة مما ضاعف من صعوبة أوضاع الدول الإسلامية، والتي تفتقر في الأساس إلى التقدم التقني السالف الذكر[٣].

وقـــد ضـــاعف واقع الاحتكار التقني، والمعرفي العالمي من أرباح ومنافع هائلـــة يصـــعب حصرها إلى الدول المتقدمة فقط لا غير. وقد ازداد الأمر سوءاً

---

(١) محمد عمر شابرا – الإسلام والتحدي الاقتصادي – مرجع سابق ص ٣٠٩.

(٢) محمد عمر شابرا – الإسلام والتحدي الاقتصادي – مرجع سابق – ص ٣١٧.

(٣) مشكلة نقل التكنولوجيا – قيان طاهر – مرجع سابق ص٢٥.

– البناء التكنولوجي للبلدان النامية – أوديس عطوة الزنط – مرجع سابق– ص ٧.

بدخول العالم في مرحلة جديدة تسمى مرحلة ما بعد الصناعة، أي الصناعات التي تحتاج إلى معرفة مكثفة، والتي من ضمنها صناعة الأجهزة المعلوماتية ووسائل الاتصال وأدق الصناعات الإلكترونية، والسبب في ذلك يعود إلى ما بذلته الدول الصناعية من أموال وجهود في سبيل تطوير صناعاتها وأجهزتها الدقيقة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن صناعة الحاسبات ينفق على تطويرها أكثر من (٧٠%) من عوائد بيعها، في حين يكون نصيب الأيدي العاملة والعلماء والخبراء (١٢%) من تكلفة المنتج النهائي، وهذا الأمر هو الذي جعل الدول المتقدمة تنفرد على قمة هرم التكنولوجيا العالمية والتي برزت مظاهرها إلى عالم النور بوضوح منذ أوائل التسعينات. ومن أبرز مظاهرها (مظاهر التطور التقني)[١]:

أ. التطور السريع في التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالاتية.

ب. التكنولوجيا الحيوية أو ما يعرف بالتكنولوجيا الوراثية.

جـ. تكنولوجيا الموارد الجديدة [تكنولوجيا المواد الفائقة التحمل للحرارة].

وهذه المظاهر مجتمعة تنفرد بها ثلاث دول في العالم هيْ (الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، واليابان) مما جعل هذه الدول تنفرد بالسيطرة على المشروعات التكنولوجية العالمية وهي ما تعرف بتكنولوجيا القمة.

وعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ المرتبة الأولى في العالم في صناعة الأجهزة الإلكترونية، حيث تمتلك على أراضيها ما لا يقل عن (٢٥٠٠٠) شركة عاملة في إنتاج الأجهزة الإلكترونية، وخاصة برامج الحاسبات بمعدل نمو يصل إلى (٣٥%)، وأما اليابان فإنها تحتل المركز الأول في إنتاج الشرائح الدقيقة، وصناعة أدق الأجهزة وأعقدها في العالم ممثلة بالإنسان الآلي[٢].

---

(١) فادية عبد السلام –التغيرات في البنية الاقتصادية للنظام العالمي الجديد –، مرجع سابق ص ١٥-١٦.

(٢) فادية عبدالسلام، التغييرات في البنية الاقتصادية للنظام العالمي الجديد مرجع سابق-ص ٣٢ – انظر منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المعركة القادمة بين اليابان والولايات المتحدة – لسترثور ص ١١ فما بعد.

ومهما يكن من أمر فإن المراد التوصل إليه هو أن هذه الدول الثلاث تهيمن وحدها على مصادر التطوير التقني والفني العالمي، وهما البحث والتطوير، حيث تهيمن اليابان على صناعة الإلكترونيات الاستهلاكية، مثل الآلات الحاسبة وألعاب الأتاري وغيرها، وتتنافس أوروبا وعلى رأسها ألمانيا مع الولايات المتحدة واليابان في مجال صناعة الطيران والأقمار الصناعية. حيث استطاعت اليابان ودول أوروبا من جهة أن تكسر احتكار الولايات المتحدة لبعض الصناعات الهامة وخاصة صناعة السيارات حيث تراجع موقف الولايات المتحدة من المركز الأول إلى المركز الثالث عالمياً في هذه الصناعة بعد ألمانيا واليابان.

وأما في مجال الاتصالات، فإن الولايات المتحدة تبقى في المركز الأول والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة وحدها تمتلك من وسائل الاتصال في العالم ما لا يقل عن (٦٨%) من جملة الوسائل العالمية للاتصال[1]. والسؤال هنا هو إذا كانت دولة واحدة في العالم تمتلك هذا النصيب الهائل من وسائل الاتصال فما هو نصيب الدول المتقدمة صناعياً؟ وكذلك ما هو نصيب الدول النامية من جملة هذه الوسائل؟ وإذا كان نصيب الدول النامية قليلاً جداً من جملة وسائل الاتصال العالمية فما هو نصيب الدول الإسلامية؟

إن للتطور التقني والفني أثراً واضحاً على الدول الإسلامية اقتصادياً، إذ أن زيادة التطور التكنولوجي للدول الغربية والصناعية ونقصها أو انعدامها الجزئي في الدول الإسلامية يعني زيادة السيطرة الأجنبية وفرض الرأي الذي تريد، إضافة إلى مصادرة الرأي السياسي، حيث أن تكنولوجيا المعلومات وحدها تلعب دوراً هاماً في القطاع الصناعي، خاصة تلك الصناعات التحويلية، وأن شبكات المعلومات لها دور مهيمن على الروابط بين المعلومات داخل الشركات الاستثمارية المتعددة الجنسية وبذلك تكون الدول الإسلامية عاجزة عن مجاراة

---

(١) محمد سعيد – ظاهرة العولمة – الأوهام والحقائق -مرجع سابق- ص ٤٣ فما بعد

- انظر ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في المجتمع العربي والدول في العالم العربي.
- مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – مرجع سابق- ص ٢٥-ص٢٧.

التطور الحضاري[1] المؤلم. حيث أن بعض الدول الإسلامية تعاني من افتقارها للتكنولوجيا بسبب ضخامة العجز المالي، والبعض الآخر تعاني من افتقارها إلى التكنولوجيا بسبب توفر الإمكانيات الهائلة والتي مكنتها من شراء ما تريد دون التفكير بالكيفية والوسائل اللازمة للتصنيع إضافة إلى توجيه الأموال الطائلة لأغراض الاستهلاك دون الإنتاج.

وعليه فإن على الدول الإسلامية أن تسعى جاهدة إلى الحصول على أعلى التقنيات المتوافرة، وكذلك فإن على الدول الإسلامية إن تطور ما لديها من أجهزة وآلات مستغلة بذلك إمكانياتها المادية والبشرية، بحيث تتجاوز نقطة البداية التي ما زالت تقف عندها وإلا فإن الحكم على الدول الإسلامية هو الفشل صناعياً حتى هذه اللحظة، والفشل تقنياً وفنياً وخاصة ونحن قد خرجنا من عصر سباق التسلح التقني والفني والمعلوماتي.

وكذلك فإن على الدول الإسلامية الاستفادة من تجارب الأمم والشعوب الأخرى والتي لم تكن تمتلك أبان خروجها من الحرب العالمية الثانية إلا مواردها البشرية المهمشة، والتي استطاعت من خلال العزم والتصميم أن تهدد العالم اقتصادياً مثل ألمانيا واليابان مع العلم أن العالم الإسلامي بما حباه الله من وفرة في الموارد يصعب حصرها وإمكانات مادية هائلة مازال عاجزاً عن مجاراة التيار الحضاري.

د. السوق الإسلامية المشتركة.

السوق الإسلامية المشتركة "صورة من صور التكامل الاقتصادي التي تتضمن الإجراءات التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول السوق، وانتفاء مختلف صور التمييز بين اقتصاديات الدول الأعضاء فيه[2].

السوق الإسلامية المشتركة المقترحة شأنها شأن السوق الأوروبية المشتركة إلا أن الأعضاء المنتسبين إلى هذه السوق يجمعهم منهج واحد وهو المنهج

---

(١) فادية عبدالسلام – التغيرات في البيئة الاقتصادية للنظام العالمي الجديد- ص ٣٥-ص٣٧.

(٢) محمد بن علي العقلا – السوق الإسلامية المشتركة – جامعة أم القرى – مكة- ط١-١٩٨٩م-ص١.

الإسلامي؛ وهي كذلك إحدى صور وألوان التكامل الاقتصادي الذي تعددت أشكاله إلا أنهـا تـبقى أبـرز ألوان التكامل الاقتصادي، ومن ضمن هذه الألوان (ألوان التكامل الاقتصادي) [1]:

١. مـنطقة الـتجارة الحرة: والتي يتم من خلالها إلغاء الرسوم الجمركية والقـيود الكمية بين الدول المشتركة فيها مع احتفاظ كل دولة برسومها الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء.
٢. الاتحاد الجمركي: حيث يتم القضاء على التمييز من خلال حركة السلع داخـل الدول الأعضاء، إضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية تجاه العالم الخارجي.
٣. الاتحـاد الاقتصادي: ويحتوي على نفس الخصائص والمبادئ الخاصة بالأسـواق المشـتركة، مضـافاً إليها قدر من التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
٤. الـتكامل الاقتصـادي الـتام: حيث تهدف إلى توحيد السياسات النقدية والمالـية والاجتماعـية ورسـم السياسـات اللازمة لمقاومة الدورات الاقتصادية.

وأهمية السوق الإسلامية المشتركة بين الدول الإسلامية تختلف عن أهميتها بيـن الدول المتقدمة، التي سعت إلى إنشاء السوق الأوروبية حيث كان الهدف من وراء إنشـاء السـوق الأوروبـية هو تجنب التمييز الناجم عن فرض القيود على الـتجارة والمدفوعـات وعن استمرارية التدخل من قبل الدولة، إضافة إلى رغبة الدول الأوروبية في التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية.

أمـا السـوق الإسلامية المشتركة فإن الهدف من إنشائها هو تحقيق التنمية الاقتصـادية، والاجتماعـية المنشودة، والسعي إلى حماية الدول واقتصادياتها من التكتلات الاقتصادية الكبرى[2].

---

(١) صلاح الدين نامق – تطور التجارة الدولية – مكتبة عين شمس – القاهرة –ط١–١٩٧٤م–ص٢٦٨–٢٦٩

(٢) محمد زكي شافعي – التنمية الاقتصادية – مرجع سابق – ص ١٦٢.

وتتضح أهمية السوق الإسلامية المشتركة من خلال الفوائد التي سيجنيها العالم الإسلامي من إنشاء هذه السوق والتي يمكن إجمالها بما يلي[1]:-

١. الزيادة المتسارعة المتوقعة في معدل النمو وذلك من المشروعات الإنتاجية المشتركة بين دول السوق وما تؤدي اليه من توظيف للأيدي العاملة، وظهور صناعات قوية قادرة على المنافسة مما يؤدي بالتالي إلى جذب رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار.

٢. اتساع حجم السوق وذلك نتيجة انفتاح الأسواق الإسلامية بعضها على بعض مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتوظيفه. ومما يؤدي إليه ذلك في اتجاه الأسعار نحو الانخفاض.

٣. المنافسة: حيث أن الصناعات التي يعتريها الخمول والكسل سوف تواجه بمنافسة شديدة بعد إنشاء السوق الإسلامية المشتركة من قبل منتجات الدول الأعضاء وبالخصوص من ناحيتي (الجودة والسعر)، مما يؤدي إلى انسحاب الصناعات الضعيفة من السوق لعدم مقدرتها على الصمود أمام المنتجات الأخرى المماثلة في الدول الأعضاء والاهتمام من قبل المنتجين على تطوير منتجاتهم بصفة مستمرة لكي تكون قادرة على الصمود والمنافسة أمام البضائع المماثلة.

وبعد هذا العرض الوجيز تتضح مدى أهمية قيام سوق إسلامي مشترك يضم في عضويته أغلب الدول الإسلامية إن لم يكن كلها وخصوصاً في ظل عصر تعقدت نظمه وافتعلت مبادؤه وتسارع تطوره.

وفي حال ما إذا عجزت الدول الإسلامية عن إنشاء مثل هذه الأسواق فإنه من المستحسن لها أن تقوم بإنشاء فضاءات تكون نواة لسوق إسلامية مشتركة مثل الفضاء الإسلامي الإفريقي حيث تنضم في هذا الفضاء جميع الدول الإسلامية الإفريقية والفضاء الإسلامي الآسيوي وغيرها من الفضاءات إضافة إلى إنشاء تكتلات اقتصادية إسلامية ومناطق تجارة حرة تمهيداً لعمل أكثر فعالية على الصعيد العالمي.

---

(١) علي لطفي: التنمية الاقتصادية - مرجع سابق - ص ٢٢٦-٢٢٩.

هـ. المحافظة على الهوية الإسلامية:

والهويـــة الإســـلامية هي (مجموعة القيم والمعتقدات التي تتميز بها الأمة الإســـلامية والتي يعكسها الأفراد في تصرفاتهم، والتعامل مع الأمور والنظر إليها ضمن معطيات اكتسبوها في مراحل حياتهم المختلفة) [١].

إن الديـــن والعقيـــدة هي جوهر الهوية التي هي جوهر الإنسان المسلم في الوقـــت نفســـه، وهـــي الشـــيء الوحيد الذي يميز المسلمين عن غيرهم من الأمم والشـــعوب الأخرى، فلا البشرة ولا اللون ولا السن ولا الجنس عامل تمييز وإنما الدين وحده. فالعرب على سبيل المثال كانوا قبل الإسلام قبائل متفرقة في الجزيرة العـــربية تحكمها عادات وقيم مختلفة من عصبية قبلية وولاء مطلق للقبيلة وتركيز للســـلطة فـــي يد رئيسها إلى أن جاء الإسلام موحداً هذه القبائل ومستبدلاً عاداتهم وتقاليدهم وقيمهم. بعادات وقيم وتقاليد جديدة تتفق وجوهر الدين الإسلامي[٢].

والملاحـــظ عـــلى هذا النظام العالمي الجديد بأنه قد جاء للعالم ليحمل في طياتـــه تناقضاً رهيباً يهدد الهوية الإسلامية وغيرها من الهويات الموجودة –التي طالما دافع عنها أصحابها وأشعلوا الحروب لحمايتها وسفكوا من الدماء من أجلها– بالزوال والتهميش وذلك إثر تعميق الثورة التكنولوجية، والاتصالاتية التي لم يشهد لهـــا العـــالم مثيلاً من قبل، والدليل على ذلك ما شهده العالم الإسلامي من سقوط العديـــد مـــن الانساق الفكرية، والتي صيغت من قبل بآرائها بشكل شمولي تناسب جميـــع الأطوار متماشية مع كافة المستويات الفردية لهذه الأمة، تلك الأنساق التي كانت وإلى عهد قريب من المحرمات التي لا يجوز لأحد مساسها.

إن الهوية الإسلامية والتي تميزت بها هذه الأمة هي الدافع الوحيد والأقوى لحث هذه الأمة على الجهاد والعلم والتعليم ومن ثم النصر والنهوض والارتقاء بها إلى أعـــلى درجات الإنسانية في هذا العصر، ولذلك فلا غرو أن يتنبه أعداء هذه الأمة إلى هذا الدين لما يشكله في نظرهم من خطر واهم على مصالحهم، وخاصة بعـــد أن استيقنوا بأن هذه الأمة مستعصية على الهزيمة، طالما تمسكت بدين يريد

---

(١) هالة صبري – ثقافة الوعي القومي وإشكاليته لدى الشباب العربي – المنتدى – ع١٤٩ –١٩٩٨م–ص١٢

(٢) هالة صبري – ثقافة الوعي القومي وإشكاليته لدى الشباب العربي – مرجع سابق–١٩٩٨م–ص١٣

لها الأفضل وطالما حافظت على هويتها "ومن ثم فالطريق الوحيد هو القضاء على تفرد شخصيتها وإلغاء دينها، الذي يبعث فيها الثورة والرفض لكل أشكال الاحتلال والسيطرة"(١).

ولتحقيق هذا الهدف فقد قاموا بالعديد من المشاريع المدمرة والتي كان أخطرها ما شهده العالم من ثورة الاتصالات والمعلومات، حيث حدث تغيير جوهري في مجال صياغة الهوية وذلك من خلال الحرية المفرطة في الإطلاع على منتجات العقل البشري وتجليات الروح الإنسانية، مما هيأ للفرد أن يقوم بإنتاج هويته واختيارها بدقة دون الخضوع أو التأثير لمبادئ الدين(٢).

"إن هذا التطور التقني الذي يصنع أشياءه ويحول تلك الأشياء إلى أفهومات قابلة للاستهلاك ثقافياً هو ما يقوم بتحوير الإنسان من أبعاد وجودية متعددة إلى إنسان ذي بعد واحد أي إلى مجرد آلة استهلاكية تساهم في الدورة الاقتصادية"(٣).

ولتحاشي ما قد يستجد ويطرأ من أخطار فإن الخروج من ذلك ينحصر في أمرين:

١. تعميق الوعي بالهوية الإسلامية والدين الإسلامي، عن طريق إشراك الأئمة والمدرسين وأصحاب العقول، وتحصين المسلم ضد الغزو الفكري والثقافي "في مجال القيم والمبادئ والأصول الثابتة التي لا غنى عنها في مواجهة خطط تذويب الذات وتدمير البنية التحتية العقائدية والفكرية. التي تحفظ للأمة تحصينها واستقلالها"(٤).

إن العلمانية "وهي الفلسفة السائدة ضمنياً في معظم البلدان الإسلامية بصرف النظر عمّا إذا كانت هذه البلدان ذات توجه اشتراكي أو رأسمالي ليس فيها

---

(١) محمد أ محزون - العولمة بين منظورين - البيان - ع٨٤٥ - ١٩٩٨م - ص١٢٧ - ص٦.

(٢) السيد ياسين - صياغة الهوية وعولمة الخيال - المنتدى - ع١٤٩ - مرجع سابق - ص٣٧.

(٣) محمد الهاشمي - العولمة وأيدولوجيا التدمير - الكلمة - ع٢٥ - ١٩٩٩م - ص ١١٥.

(٤) محمد أ محزون - العولمة بين منظورين - البيان - مرجع سابق - ص ١٢٧.

الآلـــية اللازمـــة لخدمـــة الأهداف الاجتماعية ولا القدرة الفائقة على إلهام الناس وحفزهم على تقديم التنظيمات اللازمة"[1].

وعلـــى النقـــيض من ذلك ما هو موجود في الشريعة الإسلامية من أسس ومـــبادئ وعقـــيدة قوامهـــا الخلق الحسن الكريم، علاوة على ما يتمتع به الشرع الحنـــيف من قدرة على إلهام وتوجيه الناس لمبادئه السامية محققاً في نفوس اتباعه هويـــة السماء هوية الإسلام والإيمان، وعندما نتحدث عن الحصانة الأخلاقية في هـــذا الوقـــت إنما نتحدث عنها ونحن في أشد الحاجة إليها وخصوصاً في عصر قوامـــه العلـــم الـــنافع منه والضار، عصر تسوده الفضائيات والأقمار الصناعية ورواج السلع الاستهلاكية الكمالية.

وللخـــروج مـــن هـــذا الظلام الدامس فإنه يجب على المسلمين أن يعمقوا هويـــتهم المثالية الواقعية، وكل ما نحتاجه من أجل هذا الهدف السامي هو أن تقوم الحكومـــات بإشـــراك الأئمة والمدرسين والمرشدين في عملية التغيير الاجتماعي برمـــتها، وذلك من خلال التدريب المناسب وإعداد الأدبيات اللازمة، حيث أن هذه الأدبـــيات لا تحـــتاج إلى ذلك الجهد الخارق، لأنه علاوة على ما يتضمنه القرآن والســـنة الكريميـــن، فقـــد كتب الكثير عبر القرون عن خصائص المسلم الحقيقي ومسئوليته أمام الله عز وجل وإخوانه البشر.

وبناءً على ما تقدم فإن المهمة الرئيسية والتي يتعين على الحكومات تنفيذها بالـــتعاون مع الأفراد هي إيصال هذه المادة بطريقة بسيطة وفعّالة من خلال شبكة المؤسســـات الراهـــنة، وتعبـــئة طاقـــات الشـــعب من أجل الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي[2].

٢. الانفـــتاح على الأمم والشعوب بما يتفق وروح الشريعة الإسلامية من نقل وسائل العلم والتكنولوجيا وذلك حرصاً على امتلاك القوة في المجالات الاقتصادية والاجتماعـــية والإعلامية والفكرية، من خلال عدد من السياسات الواجب اتباعها

---

(١) محمد عمر شابرا – الإسلام والتحدي الاقتصادي – مرجع سابق – ص ٣١٤.

(٢) محمد عمر شابرا – الإسلام والتحدي الاقتصادي – مرجع سابق – ص ٣١٥.

لدعم التنمية الشاملة في العالم الإسلامي، عن طريق الربط المباشر بين السياسات الفعلـية والتربوية وبين سياسات التنمية الشاملة في تلك القطاعات لتفجير الطاقات الكامنة في المجتمع.

فالـــتقدم الحقيقي لا يمكن إحرازه إلا بالجمع بين الأصالة والمعاصرة وبين الثابـت والمتغير، الثابت الذي يجب الحفاظ عليه، ويتضمن اللغة، والتاريخ، وقيم التنشئة الاجتماعية. ومتغير يفتح المجال للتفاعل مع علوم العصر مع إيجاد المناخ الملائم للابتكار والأبدان والتجديد.

والـــنموذج الآسيوي خير مثال على ذلك، فاليابان بدأت الطريق إلى التقدم ببـــناء الإنسان أولاً، ودرست الحضارة الغربية بالنسبة لضروراتها. وبناءً على ما قـــد قيل فإن على الأمة الإسلامية أن تقف هذا الموقف المتوازن فتستفيد مما عند الغرب من تقدم مادي وعلمي، وفي نفس الوقت تحذر الذوبان في شخصية العرب وهويته وتتفاعل مع قيمها ومبادئها الإسلامية.

الخاتمة

النتائج

ويمكن إيجاز النتائج التي خلصت إليها الدراسة فيما يلي:

١. أن العولمة، مظاهر ومسببات وأجهزة وآليات، لم تتضح معالمها بشكل بارز لحد الآن، وذلك لما يشوبها من بعض الغموض والضبابية، وخاصة في الأهداف والمبادئ التي يرمي إليها النظام العالمي الجديد.

٢. سيطرة القوى العظمى في العالم ومن خلال أجهزة العولمة وآلياتها ممثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية على اقتصاديات العالم وتسييرها وفق مصالحها وأهدافها.

٣. سيطرة الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على أهم التكتلات الاقتصادية في العالم مما يجعلها تتحكم في الأنشطة الاقتصادية لدول العالم ومن أبرز هذه التكتلات التكتل الاقتصادي الأوروبي والنافتا والأبيك وما إلى ذلك.

٤. تنامي دور الشركات العابرة للقارات وتعاظم خطرها على الدول الإسلامية مما يهيئ لها أن تكون شريكا قويا في اتخاذ القرارات الحاسمة في الدول الإسلامية إلى جانب السلطة الحاكمة.

٥. زيادة سكان العالم الإسلامي زيادة تفوق المصادر المتاحة والإمكانات المادية المتوفرة لديها باستثناء مجموعة الدول النفطية.

٦. ضعف التجارة الإسلامية البينية والإقليمية والعالمية وذلك بسبب ما تعاني منه أغلب الدول الإسلامية من افتقارها إلى التقنية المتقدمة، وندرة في الموارد في بعضها وتوفرها في البعض الآخر.

٧. إن اعتماد العالم الإسلامي على سلعة واحدة أو منتوج واحد حتم على العالم الإسلامي أن يعتمد وإلى حد كبير في تلبية رغباته الغذائية والصناعية على الدول الصناعية الكبرى.

٨. ضعف الناتج المحلي لدول العالم الإسلامي إلى حد ضئيل جداً بالمقارنة مع الناتج العالمي والذي بلغ في عام ١٩٩٥م (٤٨٨٠) تريليون دولار أمريكي.

٩. تفـاقم نسبة البطالة وزيادتها زيادة جعلت من الحكومات الإسلامية حكومات عاجزة لا تسـتطيع عمل شيء إذ وصلت النسبة إلى أكثر من (١٥%) من مجموع الأيدي العاملة.

١٠. ضعف الموارد البشرية ضعفا يعيق عمليات التنمية في البلدان الإسلامية.

١١. تفشي ظاهرة الفقر والبؤس في العالم الإسلامي وبشكل مطرد.

١٢. ضـعف الصـناعات الإسـلامية أمام الصناعات العالمية لافتقارها إلى الحداثة والتطور والتقانة.

التوصيات

١. العمـل عـلى قيام سوق إسلامي مشترك تنساب من خلاله المنتجات الإسلامية وتدعيم مركز التجارة البينية للدول الإسلامية.

٢. العمـل عـلى إنشـاء تكـتلات اقتصادية إسلامية تمكنها من مواجهة العولمة وتحدياتها وفق أسس وضوابط إسلامية.

٣. ضـرورة الـنهوض بالتـنمية وتطويرها من خلال التعليم والتدريب والتأهيل اللازم.

٤. العمل على إيجاد مشاريع ضخمة تخدم الأمة والمجتمع والتي تؤدي بدورها إلى خفض نسبة البطالة في العالم الإسلامي.

٥. ضرورة العمل على إدخال واستيراد التكنولوجيا المتقدمة وفك حصار الاحتكار عنها.

٦. العمل على خفض نسبة الفقر في العالم الإسلامي وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي للدول الإسلامية.

العمل على إيجاد آلية قوية للاصطفاء الأخلاقي تمكّن الدول الإسلامية من مواجهة أخطار العولمة الجديدة وقيمها ومثالياتها اللاواقعية.

وأخيـراً فإنـه يجـدر التـنويه إلى أن هذه التوصيات توصيات مبدئية وتمهيدية للوصول إلى نظام عالمي إسلامي هدفه الأول والأخير إسعاد البشرية والبلوغ بها إلى أعلى مراتب البشرية.

المصادر والمراجع

١. إبـــراهيم العيســـوي: قياس التبعية في العالم الثالث – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ط١ – ١٩٨٩م.

٢. أحمد المحرز: النظام القانوني لتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص –كـــتاب صـــادر عـــن الـــندوة التي تنظمها معهد الدراسات السياسية والاقتصادية – جهود ومعوقات التخصيص في الوطن العربي– ١٩٩٥

٣. إسماعيل شعبان: العلاقات الاقتصادية الدولية – جامعة حلب – حلب – ط١– ١٩٨٧م.

٤. أمين رشيد: الاقتصاد الدولي – مطبعة الجامعة المستنصرية – بغداد – ط١ – ١٩٨٠م.

٥. أنور العدل: التنمية الصناعية في الدول النامية – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – ط١ – ١٩٨٧م.

٦. أولـــريش بيـــك: مـــا هي العولمة؟ منشورات الجمل الطبعة الأولى – ١٩٩٥.

٧. أويس عطوة الزنط: البناء التكنولوجي للبلدان النامية– المكتبة الأكاديمية – القاهرة–ط١–١٩٩١م.

٨. أحمد ماهر، الخصخصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٩٣م.

٩. الأحـــوذي، تحفة الأحوذي ، على الترمذي ، دار الفكر، بيروت، ط٣– ١٩٧٤م.

١٠. أبي داوود، سنن أبي داوود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣–١٩٧٤م.

١١. ابن تيمية، القواعد النورانية، دار المعرفة، بيروت، ط٢–١٩٧٩م.

١٢. ابن كثير، تفسير ابن كثير، دار الخير، دمشق، ط١، ١٩٩٠م.

١٣. الطريفي، الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الحريبي، الرياض، ط٤.

١٤. الفنجري، الإسلام والتنمية الاقتصادية، بحوث مؤتمر الإسلام والتنمية – جمعية دراسات البحوث الإسلامية– ١٩٩٢م.

١٥. الخطيب، من مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٩٧٦م.
١٦. أحمد شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، ط١، ١٩٧٩م.
١٧. الشوكاني، نيل الأوطار، دار الجيل، بيروت، ب.ط، ١٩٧٣م.
١٨. البيهقي، السنن الكبرى، دار الفكر، بيروت.
١٩. الزرقاء، شرح القواعد الفقهية، دار الفلم، ط٢، ١٩٨٩م.
٢٠. ابن نجيم، الاشتباه والنظائر، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
٢١. أحمد محيي الدين حسن، عمل شركات الاستثمار الإسلامية، بنك البركة، المنامة، ط١، ١٩٨٦م.
٢٢. الزمخشري، الكشاف، مطبعة الهدية المعرية، القاهرة، ط١، ١٩٢٥م.
٢٣. بشارة خضر: دور التكنولوجيا في التنمية العربية – اليرموك – ط١– ١٩٨٠م.
٢٤. بشرى ومخول القبيسي: الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين – بيسان – بيروت – ١٩٩٧م.
٢٥. جهود ومعوقات التخصيص في الوطن العربي: كتاب صادر عن الندوة التي عقدها معهد الدراسات والسياسات الاقتصادية – أبو ظبي – ١٩٩٥م.
٢٦. رمزي زكي: المشكلة السكانية – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت – ط١– ١٩٨٤م.
٢٧. زينب عوض الله: العلاقات الاقتصادية الدولية – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – ط١ – ١٩٨٨م.
٢٨. صلاح دعبول: نحو اقتصاد عالمي – وزارة السياحة والإرشاد القومي – دمشق – ط١ – ١٩٦٨م.
٢٩. صلاح زرنوقة: مفهوم العولمة وتحديد أبعادها – مركز المحروسة – المعادي – ط١ – ١٩٩١م.

٣٠. عـــبد الحميـــد القاضي: مقدمة في التنمية الاقتصادية – دار الجامعات المصرية – القاهرة – ط١ – ١٩٨٢م.
٣١. عـــبد الكريم عبابنة: التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية – جامعة اليرموك – رسالة ماجستير غير منشورة.
٣٢. عـــبد الكريم غلاب: السكان ديموغرافية وجغرافية: دار الثقافة – الدار البيضاء – ط١ – ١٩٧٦م.
٣٣. عـــبد المـــنعم زنابيلي: العالم الثالث – وزارة الثقافة – دمشق – ط١ – ١٩٩٢م.
٣٤. علي لطفي: التنمية الاقتصادية – مكتبة عين شمس – القاهرة– ١٩٨٧م.
٣٥. علي وهب: خصائص الفقر – دار الفكر – بيروت – ١٩٩٦م.
٣٦. عيســـى عـــبده: العمـــل في الشريعة الإسلامية – دار العلم للملايين – بيروت – ط١ – ١٩٨٣م.
٣٧. غالب عربيات: تخلف العرب والعالم الثالث–المؤسسة العربية للدراسات والنشر –بيروت، ط١– ١٩٨٣م.
٣٨. فايز الحبيب: التنمية الاقتصادية – جامعة الملك سعود – الرياض – ط١ – ١٩٨٥م.
٣٩. فـــوزي العكـــش: دور التكنولوجيا في الدول النامية – جامعة العين – الإنارات – ط١ – ١٩٨١م.
٤٠. فيان طاهر: مشكلة نقل التكنولوجيا – الهيئة المصرية للكتاب – القاهرة – ط١– ١٩٨٦م.
٤١. فيان محمد طاهر: أجهزة الاقتصاد الدولي – دار نهضة مصر – ط١ – ١٩٧٥م.
٤٢. محمد زكي شافعي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية – دار النهضة العربية – بيروت – ط٣ – ١٩٧٠م.
٤٣. محمد سعيد أبو زعرور: العولمة ماهيتها نشأتها أهدافها – الخيار البديل – عمان – ط١– ١٩٩٨م.

٤٤. محمـــد عبد المنعم عفر: الاقتصاد الإسلامي الكلي – دار البيان للطباعة والنشر – جدة – ط١ – ١٩٨٥م.

٤٥. محمـــد عبد المنعم عفر: الاقتصاد الإسلامي النظام والسكان والرفاه – دار البيان للطباعة والنشر – جدة – ط١ – ١٩٨٥م.

٤٦. محمد عمر شابرا: الإسلام والتحدي الاقتصادي – جامعة الملك سعود – الرياض – ط١ – ١٩٩٦م.

٤٧. محمود الباز: دراسات في الاقتصاد الدولي – مؤسسة الثقافة الجامعية – الإسكندرية – ط١ – ١٩٩٤.

٤٨. محمود خاطر: من تجارب الأمم الأخرى في محو الأمية – مركز تنمية المجتمع العربي – القاهرة – ط١ – ١٩٩٢م.

٤٩. محيـــي الديـــن صابر: الأمية مشكلات وحلول – المكتبة المصرية – بيروت – ط١ – ١٩٨٦م.

٥٠. محيي الدين هندام: تعليم الكبار ومحو الأمية – عالم الكتب – القاهرة – ط١ – ١٩٧٨م.

٥١. نجيب عيسى: التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة للتكامل الاقتصادي – دار الرسالة – بغداد – ط١ – ١٩٧٨م.

٥٢. وجـــدي حســـين: أصـــول التجارة الدولية – دار الجامعات المصرية – القاهرة – ط١ – ١٩٨١م.

٥٣. ويلي شميليتس: نحو اقتصاد عالمي – وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي – دمشق – ط١ – ١٩٦٨م.

الدوريات:

١. إبراهيم علي ملحم: الخصخصة التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص – المجلة الدولية للعلوم الإدارية – العدد ٣ – ١٩٩٧م.

٢. أحمد السيد: مؤتمر الجات واقتصاديات العالم الإسلامي – منبر الإسلام – العدد١٨٧ – ١٩٩٦م.

٣. أحمد عبد الرحمن أحمد: العولمة المفهوم والمظاهر والمسببات – العلوم الاجتماعية – العدد١ – ١٩٩٨م.

٤. أحمد محمد فرج: الآسيان والأبيك خيارات الإقليمية والعالمية في شرق آسيا – السياسة الدولية – العدد٧ – ١٩٩٤م.

٥. إسماعيل شعبان – الجات وتوقعات المستقبل العربي – بناة الأجيال – العدد ٢٤ – ١٩٩٧م.

٦. إسماعيل صبري – الدعوة المعاصرة إلى التحول – من القطاع العام إلى القطاع الخاص – المستقبل العربي – العدد١٤٢ – ١٩٩٠م.

٧. إسماعيل صبري عبد الله: أبرز معالم الجدة في القرن العشرين – عالم الفكر – العدد٣-٤ – ١٩٩٨م.

٨. الحبيب الجنحاني: ظاهرة العولمة – الواقع والآفاق – عالم الفكر – العدد٢ – ١٩٩٩م.

٩. السيد ياسين: في مفهوم العولمة – المستقبل العربي- العدد٢٢٨ – ١٩٩٨م.

١٠. الشاذلي العياري: الوطن العربي وظاهرة العولمة – الطريق – العدد ١٤٠ – ١٩٩٠م.

١١. الفونس عزيز: الوطن العربي ومواجهة تحديات العولمة – دراسة مقدمة إلى مؤتمر العولمة والعالم العربي – مركز دراسات الدول النامية – القاهرة – ١٧-١٨/٥/٢٠٠٠م.

١٢. تقرير المفوضية العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأوسط لسنة ١٩٩١م.

١٣. جـــلال أمين: العرب والعولمة – بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.
١٤. جـــلال أميـــن: العولمة والدولة – بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية – ١٩٩٩م.
١٥. حالة اللاجئين في العالم لسنة ١٩٩٥م–١٩٩٧م – هيئة الأمم المتحدة.
١٦. حسنين توفيق: العولمة – الأبعاد والانعكاسات السياسية – عالم الفكر – عدد٢ – ١٩٩٨م.
١٧. حســـين الجميحي: في ظل سياسة الخصخصة – كيف نحمي مجتمعاتنا من سيطرة رأس المال – الاقتصاد الإسلامي– العدد١٨٤ – ١٩٩٦م.
١٨. حمـــدي عبده الصوالحي: آثار اتفاقية الجات على الواردات الغذائية – التسويق الزراعي – العدد٧٦ – ١٩٩٦م.
١٩. دور صـــندوق النقد الدولي في عملية التخاصية – البنوك في الأردن – العدد ١– ١٩٩٦م.
٢٠. رســـالة مجلـــس الأمة: آثار تطبيق اتفاقية تحرير التجارة الدولية على اقتصاديات البلدان الإفريقية والعربية – العدد ١٩ – ١٩٩٦م.
٢١. رفعت الفاعوري: خصخصة المؤسسة العامة القطرية – الإدارة العامة – العدد ٤ – ١٩٩٨م.
٢٢. رمـــزي زكـــي: العولمـــة المالية – القاهرة – دار المستقبل العربي – ١٩٩٩م.
٢٣. زكـــي أحمـــد: الـــنظام الدولي الجديد في تصور الإسلاميين العرب – المستقبل العربي – العدد١٥٧ – ١٩٩٢.
٢٤. سمير أمين: تحديات العولمة – شؤون الأوسط– العدد٧١ – ١٩٩٨م.
٢٥. ســـيار جميل: في مفهوم العولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية – ١٩٩٩م.
٢٦. ضـــياء القرشـــي: العولمـــة – فرص جديدة وتحديات صعبة – التمويل والتنمية – العدد١ – ١٩٩٦م.

٢٧. طـــلال عتريسي: في مفهوم العولمة – بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية – ١٩٩٩م.
٢٨. طه عبد العليم: عولمة الاقتصاد – ورقة بحث غير منشورة.
٢٩. عـــبد الحميد محبوب: الانطلاق الصناعي في ظروف تحرير التجارة العالمية–البحوث التجارية–العدد٢–١٩٩٥.
٣٠. عـــبد الخـــالق عبد الله: العولمة جذورها وفروعها – المنطلق – العدد ١١٩ – ١٩٩٨م.
٣١. عـــبد الخالق عبد الله: النظام العالمي الجديد – السياسة الدولية – العدد ١٣٤ – ١٩٩٨م.
٣٢. عـــبد الـــرزاق فـــارس: الخـــيار بين القطاع العام والقطاع الخاص – المستقبل العربي – العدد ١٣٢ – ١٩٩٩م.
٣٣. عبد العزيز كامل: الحكومة العالمية – البيان – العدد١٠٣ – ١٩٩٦م.
٣٤. عبد الملك الحمر: هذه خطايا الخصخصة السبع – الاقتصاد الإسلامي – العدد ٩١ – ١٩٩٧م.
٣٥. عز الدين إسماعيل – العولمة – العربي– العدد٤٩٨ – ١٩٩٩م.
٣٦. عز الدين إسماعيل: العولمة – العربي – العدد٤٩٨ – ١٩٩٩م.
٣٧. عزت السيد أحمد: العولمة وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي – المعرفة – العدد ٤١٦ – ١٩٩٨م.
٣٨. غســـان عبد الخالق: قضايا عربية وتحديات العولمة المنتدى – العدد١٢ – ١٩٩٩م.
٣٩. فاديـــا عبد السلام: التغيرات في البنية الاقتصادية وآفاقها المستقبلة حتى عام ٢٠٢٠م – أوراق بحث غير منشورة.
٤٠. فيصل أحمد: العولمة الجديدة – المنطلق – العدد٢ – ١٩٩٦م.
٤١. كمال البصري: الاقتصاد الإسلامي بين التأميم والخصخصة – الاجتهاد – العدد ٣٧ – ١٩٩٧م.
٤٢. كمال عبد اللطيف: ما هي العولمة – الطريق– العدد٣ – ١٩٩٧م.

٤٣. مـــتروك الفالح: العولمة والدولة – بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية – ١٩٩٩م.
٤٤. محســـن هلال: حماية الإنتاج المحلي في ظل اتفاقية الجات – الاقتصاد الإسلامي – العدد١٩١ – ١٩٩٧م.
٤٥. محمد الأطرش: العرب والعولمة – بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية – ١٩٩٩م.
٤٦. محمـــد الشبشيري: المنظمة الدولية للتجارة الحرة – آثارها وانعكاساتها على الاقتصاد العربي – مجلة العلوم الاجتماعية – العدد ٣ – ١٩٩٦م.
٤٧. محمد زكريا إسماعيل – النظام الدولي بين الوهو والخديعة – المستقبل العربي – العدد١٤٣ – ١٩٩١م.
٤٨. محمد سعيد النابلسي: الاستثمارات العربية في الخارج – بحث مقدم إلى مؤتمر لندن.
٤٩. محمـــد شومان: عولمة الأعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي – عالم الفكر – عدد ٢ – ١٩٩٩م.
٥٠. محمـــود عـــبد الفضيل: في العرب والعولمة – بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية – ١٩٩٩م.
٥١. محيـــي الديـــن محمد مسعد: ظاهرة العولمة – بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية – ١٩٩٩م.
٥٢. مروان عبد الرازق: ما هي العولمة – الطريق – العدد ١ – ١٩٩٦م.
٥٣. مـــنظمة العمـــل العـــربي: الأســـس الـــنظرية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي – علي السيد – العولمة التحول والنمو – أخبار النفط والصناعة – العدد ٣٢٣ – ١٩٩٨م.
٥٤. ناديـــا مصـــطفى: العولمة والعلاقات الدولية – بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية – ١٩٩٩م..
٥٥. نـــايف عـــلي عبيد: العولمة والعرب – المستقبل العربي – العدد٢٣٠ – ١٩٩٧م.

٥٦. نعيم خوري: التخاصية: أبعادها وجوانبها ومشاكلها المحاسبية – المدقق – العدد٢٨ – ١٩٩٦م.

٥٧. هالـــة مصطفى – العولمة ودور جديد للدولة – السياسة الدولية – العدد ١٣٤ – ١٩٩٨م.

٥٨. هدى ميتكس: الآثار السياسية الداخلية للعولمة – مركز دراسات وبحوث الدول النامية – القاهرة – ٢٠٠٠م.

٥٩. هـــدى ميتكس: التجربة الديمقراطية – قفزات وآفاق – السياسة الدولية– عدد١٣٢ – ١٩٩٨م.

٦٠. هيـــثم الكيلانـــي: العولمـــة والعســـكرة فـــي الشرق الأوسط – قضايا استراتيجية – المركز العربي للدراسات الاستراتيجية – ١٩٩٩م.

٦١. وادي العطـــية: الخصخصة في البلدان النامية – إيجابياتها وسلبياتها – دراسات في العلوم الإدارية – العدد١ – ١٩٩٨م.

٦٢. ياسر قارئ: اتفاقية الجات – قراءات في تقرير – وأسئلة ملحة – البيان – العدد٩٩ – ١٩٩٦م.

٦٣. يوسف نهرو: الاتفاقات العامة للتعريفات والتجارة – التخطيط والتعاون العربي – العدد٧٦ – ١٩٩٦م.

64. Anthony. G. Me. Grew and Paul. G. Lewis Global Politics: Globalization and Nations –state- Cambrige- England Polity press Oxford England: Cambrige MA: Black well. Puplishers – 1997. PP-30

65. Murry.Smith The North American Free Trade Agreements.

66. peter and Brigit - Globalization and Identity: Dialectics of Flow.

67. U.S department of state Bureau for Refugee Programs World Refugee Report Washington D8 September Press 1990.

68. The state of the world refugees fiddly years of Humanitancian Action (2000). United form high commission (UNHCR).

٣٣٥٨٧٣

69. The Long Post war peace contending explanation protestation, charies, W. keley, Jr, Editor, Harper, collines publisher, PP. 56-59.

70. Jordan Times, Theirs day, Tun 22, 2000 globalization Developing countries. Maha their Mohammad at Cairo University.

71. Jordan Times, Friday-Saturday July 7/8/2000 making globalization work for worlds poor.

72. by Larry Elliott.
73. - The long past war peace, contending, Explanation Projection, charies, wikelly, Jr. Editor Harper Collins Publisher. PP. 62-66.
74. United nation high commission for refugees (U N H C R).

فهرس الآيات .75

الآيـــــــــــــــــة	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١. "يـــا أيهـــا الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا"	الحجرات	١٣	٦
٢. "وتعـــاونوا علـــى البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوات"	المائدة	٢	٦
٣. "وأوفـــوا بعهـــد الله إذا عـــاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها"	النحل	٩١	٧
٤. "إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً	النساء	٩٠	٧
٥. "وأحل الله البيع وحرم الربا"	البقرة	٢٧٥	٨
٦. "إذ قـــال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة"	البقرة	٣٠	
٧."ويستخلفكم في الأرض"	الأعراف	١٢٩	١٠
٨. "ولقـــد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش"	الأعراف	١٠	١١
٩. "هـــو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها"	هود	٦١	١٠
١٠. "فاســـألوا أهـــل الذكـــر إن كنتم لا تعلمون"	النحل	٤٣	١٢
١١. "أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها"	الحج	٤٦	١١

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
١	عدد الدول الإسلامية وأعداد السكان	٦٣
٢	مساحة العالم الإسلامي	٧٠
٣	الميزان التجاري للدول الإسلامية	٧٥
٤	الميزان التجاري للدول الإسلامية ١٩٩٦م	٧٦
٥	حجم التجارة البيئية للدول الإسلامية	٨٣
٦	إجمالي الديون الخارجية	٨٤

البنك الدولي	٢٩
تعريف البنك الدولي	٢٩
نشأته وتطوره	٢٩

الموضوع	الصفحة
مبادئ اتفاقية (الجات)	٣٥
المبحث الثالث: آليات العولمة	٣٩
مفهوم الخصخصة	٤٠
نشأة الخصخصة وتطورها	٤١
الأهداف العامة للخصخصة	٤٢
الآثار الإيجابية للخصخصة	٤٣
الآثار السلبية للخصخصة	٤٤
الشركات متعددة الجنسية	٤٦
خصائص الشركات المتعددة الجنسية	٤٩
أثر الشركات المتعددة الجنسية على النظام العالمي الجديد	٥٠
المبحث الرابع: التكتلات الاقتصادية وأثرها على النظام العالمي الجديد	٥٢
تمهيد	٥٣
السوق الأوروبية المشتركة	٥٤
لمحة تاريخية	٥٤
أهداف السوق الأوروبية المشتركة	٥٥
النافتا	٥٦
مبادئ النافتا	٥٧
أهم القطاعات التي تسري عليها اتفاقية النافتا	٥٧
جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية (APEC)	٥٩
أسباب نشأة الأبيك	٥٩
أهم الأهداف المعلنة للأبيك	٦٠
الفصل الثاني: الواقع الاقتصادي للدول الإسلامية	٦٠
مقدمة:	٦١
المبحث الأول: أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	٦٢
المساحة	٦٦
السكان	٦٨
معدلات إجمالي الناتج المحلي	٧٣
الميزان التجاري	٧٤
البطالة في الدول الإسلامية	٧٩
المبحث الثاني: خصائص اقتصاديات الدول الإسلامية	٨٠

٣٣٥٨٧٣

The Effect of Globalization upon Islamic Countries Economics

Prepared by
Hassan Ali Hassan Ananzeh

The present study tackles globalization and its impact upon the economics of the Islamic countries.

The study has been in three chapters the first of which dealt with globalization as a concept and development, mechanisms and institutions as well as the impact of economic conglomerations on that concept, highlighting the role played by such phenomena in typifying the landmarks of the new global system, whereas the second chapter dealt with the economic status 840 of the Islamic countries.

The third chapter discussed the most important political, economic and social reflections of globalization.

The study concludes that globalization and its mechanisms and institutions is not in favor of the Islamic World nor its economics which is obvious from the economic and social indicators of economics.